دكتور/ إسلام هديب

دكتوراه بالقانون الدولي وماجستير بالأمن السيبراني

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماه

المراسلة: د. إسلام هديب
دكتوراه بالقانون الدولي وماجستير بالامن السيبراني

معرف الوثيقة الرقمي (DOI): jolets.v6i1.246/10.54873

البريد الإلكتروني: eslamhodeib@gmail.com

نسق توثيق البحث إسلام هديب
تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماه
المجلد السادس، العدد الأول، أبريل ٢٠٢٦

المبحث التمهيدي

ماهية الذكاء الاصطناعي ومهنة المحاماة

تمهيد وتقسيم:

يعتبر الذكاء الاصطناعي من أهم آثار التكنولوجيا الحديثة ، فهو ثمرة عقود من الزمن بذل فيه الإنسان ما أمكن من معرفة وأموال للوصول إلى خلق عقل اصطناعي يفكر معه ويساعده وينوبه في بعض المهام ، وهذه الخطوة كان لها أثرها على واقع المنظومة القانونية الحالية التي يعتبرها البعض عاجزة على حل المشاكل القانونية التي قد يثيرها الذكاء الاصطناعي مما يستوجب التوجه لتنظيم قانوني خاص بهذه التكنولوجيا ، وفي مقابل ذلك يتخوف البعض من هذه الخطوة ويدعو لإعمال القواعد الموجودة مع تعديلات طفيفة دون الخوض في غمار خلق قواعد جديدة قد ينتج عنها تعديلات وتغييرات جذرية في القواعد الموجودة مما قد تؤدي لتغيير المنطق القانوني الحالي ككل ويخلق تحديات قانونية من شأنها إثارة التساؤلات حول التنظيم القانوني لهذه الظاهرة الوليدة.

وقد حاول عديد من العاملين في مجال الذكاء الاصطناعي توجيه الفقه القانوني إلى ضرورة إيجاد قواعد قانونية مستحدثة خاصة بالذكاء الاصطناعي واستبعاد القواعد الكلاسيكية ، وذلك استنادا إلى الطبيعة الخاصة التي تتسم بها هذه النظم ، وقد بدأ الفقه القانوني فعلا في الاتجاه إلى هذا الطريق لكن دون اسراع في التنفيذ ، حيث بادرت المملكة العربية السعودية إلى منح الجنسية للروبوت صوفيا عام ٢٠١٧ ، كما وضع البرلمان الأوروبي عدد من القواعد المدنية المنظمة لمسئولية الروبوتات كما أوصي البرلمان بمنح نظم الروبوت شخصية قانونية خاصة بها ، في خطوات دارت بين التأييد والمعارضة من قبل الفقه القانوني[١] ، وبالإضافة إلى مبادرة عدد من مصممي الذكاء الاصطناعي إلى طلب الاعتراف لهذه النظم بحقوق الملكية الفكرية ، على اعتبار انه وصل إلي حد الابتكار الذي يجب أن يضمن له حقوق مساوية لحقوق المؤلف المكفولة للشخص الطبيعي[٢].

---

١ إيهاب عبد الحميد عبد العال ، **تأثير المدن الذكية على الأمن القومي للدول – دراسة نظرية مع التطبيق على حالة سنغافورة ٢٠١٣ – ٢٠١٨** ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٠٢٠ ، ص ١٤

٢ عمرو جمال البحيري ، **أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على رفع كفاءة الأداء الأمني بالتطبيق على تأمين الطرق** ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ٢٠١٩ ، ص ٢٢

الآثار القانونية المترتبة على منح بعض الروبوتات مراكز قانونية خاصة

يترتب على منح بعض الروبوتات مراكز قانونية استثنائية، كمنح الجنسية أو الإقامة، عدد من النتائج القانونية المهمة، والتي أثارت جدلًا واسعًا في الفقه القانوني.

فمن ناحية، يثير هذا الاتجاه التساؤل حول مدى إمكانية الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية، وما إذا كان يمكن اعتباره شخصًا قانونيًا مستقلًا عن العنصر البشري، وهو ما يمثل خروجًا على المفهوم التقليدي للشخصية القانونية التي ترتبط بالإنسان أو الشخص الاعتباري المنشأ وفقًا للقانون.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه المبادرات لم يترتب عليها آثار قانونية حقيقية بالمعنى الدقيق، إذ لم تُمنح هذه الروبوتات أهلية قانونية كاملة، أو ذمة مالية مستقلة، أو قدرة على تحمل المسؤولية القانونية، مما يجعل هذه الحالات أقرب إلى كونها إجراءات رمزية أو ذات طابع إعلامي، أكثر من كونها اعترافًا قانونيًا فعليًا بالشخصية القانونية للروبوت.

كما يترتب على ذلك تعقيد مسألة المسؤولية القانونية، حيث يثور التساؤل حول الجهة التي تتحمل المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن تصرفات هذه الروبوتات، في ظل غياب إطار قانوني واضح يحدد طبيعة هذه المسؤولية.

وفي هذا السياق، يلاحظ أن الاتجاه نحو منح الروبوتات مراكز قانونية خاصة لا يزال محدودًا ولم يتحول إلى اتجاه تشريعي عام، حيث لم تتبنه الأنظمة القانونية بصورة شاملة، وإنما اقتصر على حالات فردية، في مقابل اتجاه غالب يتمسك بالقواعد التقليدية ويرفض منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة في الوقت الراهن.

وقد أظهر الذكاء الاصطناعي قدرة على توجيه المحامين إلى أفضل الوسائل لإجراء التفاوض وصولا إلى حل المنازعات بدقة وسرعة عن طريق توفير الوقت الذي يخصصه المحامي لجمع ما يلزمه من معلومات تخص مسألة معينة ، كما عمل على تقليص الوقت الذي يستغرقه المحامي في إجراء الأبحاث القانونية من خلال سرعته في تحليل البيانات والمعلومات بدقة وشمول ، مما يؤثر في انتاجية قطاع المحاماة بالإيجاب.

أولًا: أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته من التحولات العميقة التي يشهدها قطاع العدالة والقانون نتيجة التطور المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي. إذ تُسهم هذه التطبيقات في تحسين كفاءة العمل القانوني، سواء من خلال تحليل البيانات القانونية بسرعة فائقة أو عبر تقديم التنبؤات والاستشارات القانونية المدعومة بالخوارزميات الذكية. كما أن البحث يسلط الضوء على التحديات القانونية والأخلاقية المصاحبة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة، ما يجعله مرجعًا مهمًا للمحامين وصناع القرار والمشرعين كما تبرز أهمية البحث في تقديم تقييم علمي تطبيقي لنظم الذكاء الاصطناعي المستخدمة في مهنة المحاماة، بما يسهم في توجيه الاستخدام الأمثل لهذه التقنيات في الإطار القانوني والمهني.

ثانيًا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١. تحليل تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاماة من حيث الكفاءة والجودة.

٢. تحديد أبرز الأدوات الذكية المستخدمة حاليًا في العمل القانوني.

٣. استكشاف التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المحاماة.

٤. اقتراح أطر تنظيمية وأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي بما يضمن الحفاظ على مهنية واستقلالية المحامي.

٥. تقييم مدى قبول المجتمع القانوني لاستخدام هذه التقنيات ورصد اتجاهات التطور المستقبلي.

٦. تقييم نظم وبرامج الذكاء الاصطناعي المستخدمة في مهنة المحاماة، وبيان ا لأكثر كفاءة منها في ضوء المعايير القانونية والعملية.

ثالثًا: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في السؤال الرئيس التالي:

إلى أي مدى يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي أن تُحدث تحولًا جوهريًا في مهنة المحاماة، مع الحفاظ على القيم القانونية والأخلاقية للمهنة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية، منها:

- ما هي أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في مهنة المحاماة؟
- كيف تؤثر هذه التطبيقات على أداء المحامين وجودة الخدمات القانونية؟
- ما هي التحديات القانونية والأخلاقية المصاحبة لاعتماد الذكاء الاصطناعي في المحاماة؟

رابعًا: منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني من مصادر متعددة مثل الدراسات السابقة، والتقارير القانونية، والمقابلات مع ممارسي المهنة. كما يتم تحليل هذه البيانات للكشف عن الأنماط والآثار المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي، مع الاستعانة بالمنهج المقارن عند استعراض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال كما يعتمد البحث على المنهج التقييمي المقارن في تحليل نظم الذكاء الاصطناعي المختلفة، بهدف ترجيح الأنسب منها للتطبيق في المجال القانوني.

خامساً: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، حيث ركزت بعض الدراسات على الجوانب التقنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، بينما اهتمت دراسات أخرى بالجوانب القانونية المرتبطة بالمسؤولية المدنية والجنائية لهذه النظم.

ومن أبرز هذه الدراسات، الدراسات التي تناولت استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل السوابق القضائية ودعم القرار القانوني، والتي خلصت إلى أن هذه النظم تمثل أداة

مساعدة فعالة، دون أن ترقى إلى استبدال العنصر البشري.

كما اتجهت بعض الدراسات الحديثة إلى بحث إشكالية منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، وانقسمت في ذلك بين اتجاه مؤيد يرى ضرورة مواكبة التطور التكنولوجي، واتجاه معارض يتمسك بالقواعد التقليدية للمسؤولية.

ويتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بتركيزه على التطبيق العملي للذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة، مع تقديم تقييم تحليلي للنظم المستخدمة، وربط ذلك بالإطار القانوني المنظم للمسؤولية.

وعلى هذا تنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول : مفهوم الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني : مفهوم مهنة المحاماة.

المطلب الثالث: صور تطبيقات الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

يعني الذكاء الاصطناعي ، قدرة الحاسب أو برنامج الكمبيوتر على التفكير والتعلم[٣] ، أو هو الذكاء المستعرض من خلال الآلات ، حيث تعرف الالة الذكية بانها وكيل عقلاني مرن يستوعب البيئة ويتخذ إجراءات وأفعال تشابه السلوك البشري[٤] ، كما يمكن تعريفه بانه علم يهتم بصناعة ألات تقوم بتصرفات يعتبرها الإنسان تصرفات ذكية[٥] ، أو هو القدرة والعمل على التنمية في نظم المعلومات التكنولوجية التي تعتمد على الكمبيوتر والأدوات الأخرى التي تكمل المهام التي يقوم بها ، والتي عادة ما تتطلب الذكاء الإنساني والتمكن من الوصول إلى استنتاجات منطقية[٦] ، كما عرفه البعض بانه سلوك معين يمكن أن تؤديه آلة من صنع الإنسان وابتكاره ، ويعتبر من قبيل الذكاء الذي يبذله العقل البشري ، ويهدف إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسوب قادرة على محاكاة السلوك الإنساني الذكي لحل المشاكل واتخاذ القرارات[٧] ، فالذكاء الاصطناعي هو محاولة محاكاة بواسطة الحاسب الآلي للعمليات المعرفية التي يستخدمها الإنسان في تأدية الأعمال التي نعدها ذكية ، وتختلف هذه الأعمال اختلافا بينا في طبيعتها ، فقد تكون فهم نص لغوي منطوق أو مكتوب ، أو لعب الشطرنج أو حل لغز أو مسألة رياضية أو القيام بتشخيص طبي أو الاستدلال على طريق للانتقال من مكان لآخر إلي غير ذلك من الأمور التي تستوجب التفكير والمعرفة والإدراك[٨].

ومجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي تشمل تطبيقات علوم الحاسب الآلي على مستوي العتاد والبرمجيات وبصفة خاصة تطبيقاته في مجال البيولوجي ، علم النفس ، الرياضيات ومجالات أخرى تهتم ببنية ووظائف الدماغ وقدراته الأصلية في التفكير ، التعلم والاستنتاج وخزن ومعالجة المعلومات والمعرفة ، فالذكاء الاصطناعي إذا هو علم هدفه الأول جعل الحاسب الآلي وغيره من الآلات تكتسب صفة الذكاء ويكون لها

٣ عبد الجواد السيد بكر ، **الذكاء الاصطناعي – سياساته وبرامجه وتطبيقاته في التعليم العالي من منظور دولي** ، بحث منشور في مجلة التربية ، كلية التربية جامعة الأزهر ، مجلد ٣ عدد ١٨٤ ، القاهرة ٢٠١٨ ، ص ٣٨٦

٤ Artificial intelligence, Oxford Dictionary, 2016, p 144.

٥ جمال عبد الناصر محمود ، **توظيف الذكاء الاصطناعي لبناء مواقع الإنترنت التعليمية كمدخل لتطوير التعليم الجامعي الإلكتروني عند بعد** ، بحث منشور في مجلة مستقبل التربية العربي ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، مجلد ٢٠ عدد ٨٢ ، القاهرة ٢٠١٣ ، ص ٥٠١

6- Elena G. Popkova, Bruno S. Sergi, **Artificial Intelligence: Anthropogenic Nature vs. Social Origin**, Springer Nature, New York, 2022, p 316.

٧ عبود رحيم وأحلام فرح الصواع ، **مراكز المعلومات والتوثيق ونظم معلوماتها** ، دار زهران للنشر ، عمان ٢٠١٣ ، ص ٢٤٩

٨ إيمان مهدي ، **الشبكات العصبية الاصطناعية ومحاكاة سلوك المورد البشري في بيئة العمل** ، مقال منشور في مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد ، مجلد ٣ عدد ١ ، الجزائر ٢٠١٨ ، ص ١٥٢.

القدرة على القيام بأشياء كانت إلى عهد قريب حصرًا على الإنسان كالتفكير والتعلم والتخاطب.

ولعل أبرز ما يميز برامج الذكاء الاصطناعي عن غيرها من البرامج الأخرى هو قدرتها الفائقة على التعلم واكتساب الخبرة واتخاذ القرار باستقلالية دون الإشراف البشري المباشر ، فضلاً عن تمتعها بمهارات التسبيب والاستنباط والتكيف مع البيئة المحيطة ، ونتيجة لهذه الخصائص ، تلعب تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي دور حيوي في تسريع الإنجاز وزيادة وتيرة الإنتاج من خلال قدرتها على انتقاء أفضل الخيارات المتاحة والاستجابة للمتغيرات بمرونة وسرعة عالية[٩].

ويمكن تقسيم نظم الذكاء الاصطناعي على النحو التالي:

١- **النظم الخبيرة:**

النظم الخبيرة هي أحد التطبيقات التكنولوجية الحديثة للحاسبات الألية في المعلومات ، وأهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الإطلاق ، فهي نظام دعم ذكي ومتطور يمكن أن يساعد العنصر البشري في أداء عمله بشكل أفضل[١٠] ، حيث إنها نظام مبني على برامج الحاسوب يقوم بوضع حلول واقتراحات للمشكلات المتعلقة بنظام معين وتساعد الخبراء على اتخاذ القرارات وحل المشاكل.

ومن أنواعها تلك التي تعمل كمساعد ، أي تساعد المستخدم في أداء التحليل الروتيني لبعض الأعمال وتوضيح الأنشطة التي تحتاج لتدخل بشري ، فهناك نظم تعمل كزميل ، أي تسمح للمستخدم بالنقاش حول المشكلة وتطرح بعض الأسئلة لفهم المنطق الذي يستخدمه النظام بقصد التوصل لقرار مشترك ، وهناك أيضا النظم التي تعمل كخبير حقيقي حيث تقدم للمستخدم نصيحة النظام دون مناقشة وهنا يمكن للنظام أن يؤدي أعمال لا يستطيع أن يؤديها إلا الخبراء من البشر[١١].

---

٩ محمد البشري ، **التحقيق في جرائم الحاسب الآلي** ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت ، جامعة عبد الرحمن بن فيصل ، الفترة ١: ٢٠١٤/٥/٣ ، الرياض ، ٢٠١٤ ، ص ٤

١٠ عبود رحيم وأحلام فرح الصواع ، **مرجع سابق** ، ص ٢٥٢

١١ عثمان عثمانية ، **الذكاء الاصطناعي** ، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي ، مجلد ٤١ عدد ٤٨١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠١٩ ، ص ١٥١

2- الشبكات العصبية:

هي نظم معلومات مصممة على غرار بنية الدماغ وبمحاكاة طريقة عمله ، لكن الشبكة العصبية الحاسوبية هي أسهل بكثير من معمار الدماغ ومن بنية الخلية العصبية نفسها ، لكنها برمجت لتحاول أن تؤدي بالطريقة نفسها عمل الدماغ من خلال الربط الداخلي للمعالجات التي تعمل بالتوازي وتتفاعل بطريقة ديناميكية بين الأنماط والعلاقات الموجودة في البيانات التي تقوم بمعالجتها ، وهذا يعني أنها تتعلم لتميز ما تستلمه من بيانات وتستفيد من أكبر قدر من المعرفة لتنفيذ عدة محاولات على نفس البيانات ، فهي نظم تتعلم من التجربة وتكتسب خبراتها ومعارفها من خلال التدريب والتعلم بالممارسة العملية[١٢].

3- الخوارزميات:

الخوارزميات الجينية (الوراثية) هي خوارزميات يمكن استخدامها لإيجاد حل لمسائل معقدة وتحسينها معتمدة على مبادئ الاختيار الطبيعي وعلم الوراثة ، ابتكرها العالم جون هولاند عام ١٩٧٥[١٣] ، والخوارزميات هي برامج دقيقة متخصصة مهمتها تزويد الالة بالقدرة على التعلم والاستنتاج وتقييم الأفعال واختيار رد الفعل المناسب إزاء كل فعل بحيث تصبح الألة أشبه بالإنسان الذي يكتسب خبرات جديدة في كل مرة يمارس فيها العمل ويستخدم هذه الخبرات في مرات الاستخدام اللاحقة[١٤].

4- الوكيل الذكي:

هو برنامج يتولى تنفيذ عمليات متنوعة نيابة عن المستخدم لتحقيق أهدافه ويتمتع أثناء قيامه بذلك بقدر من الاستقلالية ، وهناك من قال انه كل شيء مدرك لبيئته بواسطة أجهزة استشعار خاصة وله القدرة على التأثير في هذه البيئة بواسطة مؤثرات معينة ، ويستعمل الوكيل الذكي بكثرة في إبرام عقود التجارة الإلكترونية ، وشراء الأسهم وبيعها عبر أسواق الأوراق المالية[١٥].

---

١٢ **المرجع السابق** ، ص ٢٨

١٣ عصام خليفة ، عصام خليفة ، **أنظمة التعرف الآلي على الوجه واستخداماتها الأمنية** ، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات العليا ، عدد ٢٩ ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ٢٠١٣ ، ص ٢٣٩

١٤ أمينة عثمانية وأخرون ، **تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ٢٠١٩ ، ص ٢٦

١٥ لطيفة جبار ، **دور نماذج الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار** ، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية ، العدد ١ ، الجزائر ٢٠١٧ ، ص ١٥

ويعد برنامج الوكيل الذكي هو اكثر نظم الذكاء الاصطناعي ارتباطا بمجال المحاماة ، حيث ينوب هذا البرنامج عن صاحب الشأن في اتخاذ القرارات التي تمس النزاع القانوني ، فيقوم بجمع المعلومات وتحليلها ، ومطابقتها بما تم تغذيته به من معلومات قانونية وصولا إلى تقرير الاختيار المناسب بالنسبة للنزاع.

المطلب الثاني: مفهوم مهنة المحاماة

نظم المشرع الاماراتي مهنة المحاماة من خلال «المرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢٢ في شأن تنظيم مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية» ، والذي عرف المحامي من خلال المادة ١ بإنه «الشخص الطبيعي المقيد اسمه بجداول المحامين المشتغلين أو غير المشتغلين لدى وزارة العدل» ، وعلى هذا تستند هذه المهنة إلى الخبرة في القانون وتطبيقاته ، والتي يجب ان يسبقها دراسة القانون على النحو الذي تشترطه قوانين الدولة ، والحصول على درجة علمية مؤهلة لممارسة المهنة ، ويستهدف المحامي في عمله حل المنازعات القانونية ، سواء عن طريق التفاوض أو عن طريق الدعاوى القضائية ، كما ينوب عن موكله في اتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بإبرام العقود المختلفة ، والتصرفات القانونية بأنواعها ، والمطالبة بالحقوق واقتضائها بكافة السبل التي حددها القانون.

وتنحصر مهمة المحامي في تقديم المعاونة لموكله سواء عن طريق التوجيه أو اسداء النصح أو القيام بالترافع شفويا أو عن طريق المذكرات المكتوبة خلال نظر الدعاوى قضائيا ، دون ان يكون ملتزما بتحقيق نتيجة معينة ، كما لا يجوز لغير المحامين المقيدين بجداول المحاماة القيام بالترافع امام المحاكم أو أي من أعمال المحاماة كتقديم الطعون والمذكرات وصحف الدعاوي ، كما لا يجوز للمحامين الاشتغال بأي عمل يتنافى مع كرامة هذه المهنة ومقتضياتها[١٦].

ولم تخل المواثيق الدولية من تناول مهنة المحاماة ، حيث قرر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة عدد من المبادئ الخاصة بهذه المهنة ، أهمها انه يحق لكل شخص طلب المساعدة من محام يقوم باختياره بنفسه وذلك لحماية حقوقه وإثباتها ، والدفاع عنه في كافة مراحل الإجراءات الجنائية ، وتكفل الحكومات لجميع المقبوض عليهم أو المحتجزين بتهم جنائية أو بدون تهم جنائية ، إمكانية الاستعانة بمحام ، كما توفر للمقبوض عليهم والمحتجزين والمسجونين الفرصة الكافية لزيارة محام والحديث معه ، دون تدخل او مراقبة ، وفي سرية تضمن عدم سماع حديثهم من قبل أي طرف[١٧].

١٦ حسام فاضل ، **المحاماة والمحامون في ضوء قضاء النقض** ، دار العدالة للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٢ ، ص ٣٢

١٧ مبادئ أساسية بشأن دور المحامين ، مقال منشور على الموقع الرسمي لمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان بالامم المتحد
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-role-lawyers

وفي سبيل تمكين المحامي من القيام بدوره فى الدفاع عن الحقوق يجب أن يستطيع المحامي تقديم مشورته وتمثيل موكله بما يتوافق ومعايير المهنة وحكمه على الأمور ، وذلك بدون أي قيود أو ضغوط أو تهديد أو تدخل من أية جهة ، كما تلتزم السلطات المختصة بأن تمكن المحامي من الإطلاع على المعلومات والوثائق الموجودة تحت تصرفها ، وذلك لفترة تكفي لتمكين المحامي من تقديم المساعدة القانونية الفعالة لموكليه ، كما ينبغي تأمين حدوث هذا الإطلاع فى أقصر مهلة ممكنة.

وقد قرر المشرع الاماراتي عدد من الضمانات التي يتمتع بها المحامي وذلك صيانة لحريته وتمكينا له من اداء المهام المنوط بها ، منها عدم جواز التحقيق معه أو تفتيش مكتبه اإا بمعرفة النيابة العامة ، وعدم جواز الحجز على موجودات مكتبه ، وذلك حماية للاسرار التي يتضمنها مكتب المحاماة ، وضمان عدم الاطلاع عليها إلا بمعرفة النيابة العامة ، كما حظر القانون القبض على المحامي أو حبسه لاخلاله بنظام الجلسات[١٨].

المطلب الثالث: صور تطبيقات الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة

بدأت مكاتب المحاماة الكبرى في الدول المتقدمة في استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل لافت ، حيث ظهر ما يسمى المحامي الروبوت Robot Lawyer ، أو المحامي الآلي ، أو المحامي الذكي ، وهو برنامج إلكتروني أو تطبيق يقوم بعديد من المهام التي عادة ما تنفذ قبل المحامين ، وبالاطلاع على هذه التجارب ، يمكن الذهاب إلى أن مهام المحامي الروبوت حتى الان تنحصر في الاطلاع على الوثائق وتحليل المعلومات والبيانات التي تتضمنها العقود ، وتنبيه المحامي إلى ما قد تعيبها من عوار ونواقص ، وتحديد المسئوليات والمخاطر والالتزامات ، وبيان الدفوع القانونية بناء على ما تم تغذية البرنامج به من أحكام قضائية ، وابراز الحجج التي سبق للقضاء أن أخذ بها في احكامه ، وطرح افتراضات بناء على الوقائع التي يدم ادخالها للنظام. إلا أنه حتى الآن لم يتسنى بناء نظام ذكاء اصطناعي قادر على المرافعة وتقديم الدفاع والدفوع في ساحات المحاكم ، ومع ذلك وبغض النظر عن المستوى الذي يعمل من خلاله حاليا المحامي الآلي أو المحامي الروبوت ، يمكن للمحامين الاعتماد على المحامي الروبوت ، لتسريع اعمالهم وتحقيق خدمة أفضل للعملاء من خلال اتاحة الفرصة للعميل بخدمة نفسه عبر التعامل مع نظام المحامي الروبوت ، وما يتضمنه ذلك من توضيح امور عديدة للعميل دون جهد المحامي أو الحاجة إلى تخصيص وقت يوضح خلاله المحامي النقاط الهامة في الدعوى للعميل.

وعلى صعيد المحامي الإلكتروني أو المحامي الروبوت ، لا بد من الإشارة إلى أشهر نماذج الروبوتات المخصصة لتقديم الخدمات القانونية ، وهي تطبيقات لاستخدام الذكاء الاصطناعي في عالم المحاماة والاستشارات القانونية،

تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/١٠/١٠

١٨ ايمان محمد علي الجابري ، **مركز المحامي بالدعوى الجنائية في القانون الاماراتي** ، بحث منشور في مجلة الفكر الشرطي ، مجلد ٢٤ عدد ٩٣ ، الادارة العامة لشرطة الشارقة ، مركز بحوث الشرطة ، الشارقة ٢٠١٥ ، ص ٣٩

فأول وأشهر هذه التطبيقات هو المحامي الروبوت «دونت باي "Do not Pay ، وهو تطبيق هدف في بدايته إلى مساعدة الأشخاص في تجنب دفع مخالفات السيارات غير العادلة ، وذلك من خلال توضيح إجراءات الاعتراض على المخالفات المرورية ، ثم توسع بعد ذلك إلى مجالات أخرى ، فظهر اصدار احدث عام ٢٠١٨ ، لمساعدة الخصوم القضائيين في دعاوى المطالبات المالية البسيطة ، وغيرها من الدعاوى الروتينية الأخرى.

أما ثاني التطبيقات شهرة على مستوى العالم هو المحامي الروبوت «ليزا LISA» ، ويعد أول محامي ذكاء اصطناعي في العالم يمكن الوصول إليه من أي جهاز ذكي ، وقد كان أول انتاجه هو إتفاقية عدم الافصاح[١٩] ، والتي تجعل من الأطراف في غير حاجة إلى محامين أثناء عملية التفاوض ، حيث يوجه ليزا حزمة من الأسئلة إلى المتفاوضين ، وبناء على الاجابات يتم إنشاء العقد وإرساله إلى العميل ، ويلجأ العميل إلى تطبيق ليزا عند رغبته في إجراء أي تغييرات على العقد[٢٠].

كما برز المحامي الروبوت روس ROSS ، والذي يتبع شركة IBM ، حيث يعتمد على تخزين كمية كبيرة من البيانات ، ويقوم بإصدار المستندات وفقا لها مختصرا كثير من الوقت المستخدم عادة اصدار المستند ، وهو البرنامج الذي تستخدمه شركة Hostetler Baker للمحاماة وذلك لاستخدام بيانات البرنامج في قضايا الإفلاس والوصول إلى القرارات الملائمة اعتمادا على بيانات الدعاوى السابق في ذات المجال[٢١].

واخيرا هناك المحامي الروبوت بيلي بوت Billy Bot ، والذي يلجأ إليه الأشخاص لاختيار المحامي المناسب بحسب الخبرة في مجال الدعوى ، وذلك بعد تلقي المعلومات من العملاء حول الدعاوى الخاصة بهم ، كما يوفر التطبيق المعلومات القانونية للمستخدمين عبر شبكة الإنترنت ، ويساعدهم على تحديد مدى احتياجهم إلى مساعدة قانونية ، واختيار محام مناسب ، وتحديد المواعيد القانونية ، والتعامل مع المهام القانونية المكتبية التي يقوم بها المحامي البشري خارج قاعات المحاكم.

رأي الباحث في نظم وبرامج الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة

في ضوء استعراض التطبيقات المختلفة للذكاء الاصطناعي في مجال المحاماة، يلاحظ الباحث تباين هذه النظم من حيث طبيعتها ووظيفتها، إذ تنقسم إلى نظم ذات طابع خدمي إجرائي، وأخرى ذات طابع تحليلي متقدم.

ويرى الباحث أن النظم القائمة على التحليل المعتمد على البيانات الضخمة

١٩ اتفاقية عدم الافصاح **Non-Disclosure Agreement – NDA** ، وهي اتفاقية شائعة بالنسبة للشركات التي تدخل في مفاوضات مع شركات أخرى. فهي تسمح للأطراف بمشاركة معلومات حساسة دون خوف من أن ينتهي بها الأمر في أيدي المنافسين.

٢٠ عفاف السلمي ، **تطبيقات الذكاء الاصطناعي** ، بحث منشور في مجلة دراسة المعلومات ، جمعية المكتبات والمعلومات ، العدد ١٩ ، الرياض ٢٠١٧ ، ص ١٠٩

٢١ زين عبد الهادي ، **الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة – مدخل تجريبي للنظم الخبيرة** ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ٢٠١٩ ، ص ٤٤.

والتعلم الآلي، وعلى رأسها النماذج الشبيهة بنظم التحليل القانوني المتقدمة، تمثل الخيار الأكثر كفاءة في البيئة القانونية المعاصرة، وذلك لما تتمتع به من قدرة على تحليل كميات ضخمة من التشريعات والسوابق القضائية واستخلاص الأنماط القانونية الدقيقة في وقت وجيز، وهو ما يعزز من جودة العمل القانوني ودقته.

وعلى النقيض من ذلك، فإن التطبيقات ذات الطابع الخدمي أو الإجرائي، رغم أهميتها، تظل محدودة الأثر، حيث تقتصر في الغالب على المهام الروتينية مثل إعداد النماذج أو تقديم الإرشادات القانونية البسيطة، دون أن ترقى إلى مستوى دعم القرار القانوني المعقد.

ومن ثم، يرجح الباحث أن مستقبل الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة لا يتجه نحو إحلال «محامٍ آلي» محل المحامي البشري، وإنما نحو تطوير نظم دعم القرار القانوني التي تعمل كأداة مساعدة للمحامي، بما يعزز كفاءته المهنية، مع الحفاظ على الدور الإنساني الجوهري للمهنة، القائم على التقدير القانوني والفهم الأخلاقي والمهني.

تطبيق عملي:

على سبيل المثال، إذا اعتمد محامٍ على نظام ذكاء اصطناعي لتحليل موقف قانوني في دعوى تجارية، وقام النظام بتقديم توصية قانونية خاطئة ترتب عليها خسارة الدعوى، فإن التساؤل يثور حول تحديد المسؤول عن هذا الخطأ، وهل تقع المسؤولية على المحامي أم مطور النظام أم المستخدم، وهو ما يعكس التعقيد العملي لتطبيق القواعد القانونية التقليدية على نظم الذكاء الاصطناعي.

الفصل الأول: الطبيعة القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة

تمهيد وتقسيم:

من المعلوم أن أي تكنولوجيا حديثة لها مميزات وعيوب ، ويبرز دور القوانين في تقنين أوضاعها لتجنب تلك العيوب التي قد تضر المجتمع ككل ، ومن الطبيعي أن تثير تقنيات الذكاء الاصطناعي بعض المخاوف من الآثار التي تترتب على انتشارها بدون ضوابط ، ومنها أن تلك التقنية تتمتع بالكثير من المميزات التي لا يمكن أن نستطيع الاستفادة منها إلا بتقنين أوضاعها ، ولذلك يجب سن تشريعات تنظمها ، كما أنه قد يترتب على انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي ظهور العديد من الاشكاليات القانونية وأهمها تحديد طبيعتها القانونية[٢٢].

حيث يعد إطلاق العنان لمنتجي الذكاء الاصطناعي دون ضوابط قانونية امر غاية في الخطورة ، لان المنتج دوما ما يسعى لتحقيق أعلى ربح ممكن دون النظر لعواقب إنتاج منتجه أو ترويجه ، لذا يأتي دور القانون ، الدولي منه والوطني ، في كبح جماح المنتجين عن طريق سن تشريعات تنظم وتضع ضوابط قانونية للمنتجات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي بحيث تتوافق مع ضوابط وقيم وعادات وتقاليد ومصالح المجتمع.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة السبق في مجال سن التشريعات المنظمة للذكاء الاصطناعي ، حيث قامت الحكومة الأمريكية عام ٢٠١٦ بوضع مخطط استراتيجي وطني للبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي ، تلتها الصين ثم بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.

والواقع أن المشرع لازال يتخذ موقف المشاهدة والارتياب تجاه وقائع روبوتات الذكاء الاصطناعي ، رغم إنها قد تودي بالأرواح والأموال في واقعنا الحالي ، وكأن المشرع يرفض الواقع ، كما تتقوقع نظرة فقه القانون التقليدي في الزمن الماضي ، ويظهر ذلك من التكييف القانوني والقضائي الحالي للروبوت على انه شيء يعد مالكه حارسا للأشياء يقع عليه عبء الخطأ المفترض مثل مالك السيارة ، وهي النظرة التي تعود للقرن الماضي ، رغم أن الروبوت يحرك ذاته بمحاكاة عقلية شبه بشرية ذات منطق ، لذلك فهو لا يعد كائن مسير كالآلة الصماء التي يطلق عليها وصف الشيء[٢٣] ، وهو الأمر الذي دفع إلى التفكير في استخدامه في مجال المحاماة ، وهو مجال يتسم بالابداع والابتكار في تنفيذ مهامه.

٢٢ احمد حبيب بلال ، **الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر** ، أراب جروب للطباعة والنشر ، القاهرة ٢٠١٩ ، ص ٢٧

٢٣ إياد مطشر صيهود ، **استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الإنسان – الروبوت الذكي – ما بعد الإنسانية – الجنسية – الشخصية – المسؤولية – العدالة التنبؤية – المنهج التقني – الأمن السيبراني** ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٢١ ، ص ٤٤

ولذلك فقد كان لابد من تطوير القواعد العامة التقليدية للقانون في سياق معالجة إشكالية طبيعة الشخص المسؤول عن أفعال الروبوت وقواعد المسؤولية عن تشغيله ، حيث انه يخرج عن إطار العدالة أن يسأل الروبوت كشخص اعتباري وهو آلة لا شخصية قانونية لها ، وبالمقابل ليس من العدالة أن يسأل المالك وفقاً لنظرية تنتمي لعصر الآلات التقليدية ، وهو لا يسيطر سيطرة الحراسة أو حتى سيطرة التوجيه والرقابة عليه ، كما في باقي الآلات الميكانيكية أو ذات العناية الخاصة التي قصدتها نظرية حارس الأشياء ، كما يبدو قيام المسؤولية في حق صانع أو مبرمج الروبوت غير منطقية في بعض الحالات ، لأن خروج الآلة عن السلوك غير مرتبط بالصناعة أو البرمجة بل بظروف الواقع المتغيرة والتي لا حصر لنماذجها فلا يمكن زرعها كلها في برمجة الروبوت.

وتثير الأثار القانونية لانتشار تقنية الذكاء الاصطناعي عدة إشكاليات أهمها المسئولية القانونية للذكاء الاصطناعي ذاته ، والعاملين عليه ، وهو ما يدعو لتقسيم الدراسة في هذا الفصل الى مبحثين على لنحو التالي:

المبحث الأول: أنظمة الذكاء الاصطناعي ونظرية الأشخاص.

المبحث الثاني : موقف نظرية الأشياء من تطور التكنولوجيا الحديثة.

المبحث الأول: أنظمة الذكاء الاصطناعي ونظرية الأشخاص

تمهيد وتقسيم

تعد نظرية الأشخاص نتاج الاتجاه الفقهي المنادي بمسئولية نظام الذكاء الاصطناعي عن افعاله ، وذلك بالاعتراف للروبوت بالشخصية القانونية ، مسائلته عن الأضرار التي قد تترتب على فعله ، وهي الفكرة التي تم تبنيها في بعض الولايات الأمريكية ، فاعترف للروبوت بعض صفات الشخص المعنوي ، وخضعت للقيد في سجلات خاصة بها ، مع تخصيص ذمة مالية مستقلة لها يتم سداد التعويض عن اضرارها منها ، وهو ما اقترحه البرلمان الاوروبي على المفوضية الاوروبية ضمنيا عام ٢٠١٨ من خلال مطالبته بتطبيق قواعد القانون المدني على هذه الانظمة ، واستحداث شخصية قانونية لها ، أو على الاقل للروبوتات الأكثر ذكاء ، وهو ما اصطلح على تسميته بالشخصية الروبوتية[٢٤].

والواقع ان الاعتراف للروبوت بالشخصية الاعتبارية في مجال المحاماة يترتب عليه عدد من النتائج ، أهمها مسئولية الروبوت عما يرتكبه من أخطاء في هذا المجال ، حيث يجوز مسائلته في حدود طبيعته المادية والقانونية ، فيجوز الزامه بالتعويض على اعتبار انه شخص اعتباري له ذمة مالية منفصلة ويملك من يمثله قانونا ، كما يمكن ان يقرر في حقه العقوبات الجائز توقيعها على الأشخاص المعنوية بحسب القوانين السارية في الدولة.

٢٤ شهيناز بالوحشي ، **الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون** ، بحث منشور في حوليات جامعة الجزائر ، عدد خاص ، الجزائر ٢٠١٨ ، ص ١٣٤

وعلى هذا تقسم الدراسة في هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: نظرية الشخص الاعتباري فى أنظمة الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: مدى إمكانية تطبيق نظرية الشخص الاعتباري فى مهنة المحامي الذكي.

المطلب الأول: نظرية الشخص الاعتباري فى أنظمة الذكاء الاصطناعي

من خلال اختبار تورينج (Turing Test) قام العالم البريطاني Alan Turing عام ١٩٥٨ بتقديم الدليل على أن الآلات تملك القدرة على إظهار سلوك ذكي يشبه السلوك الإنساني إذا توافرت لها إمكانات معينة ، وهي النظرية التي تطورت إلى أن أنتجت عديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي ذات القدرة على التعلم الذاتي ، والتصرف بصورة مستقلة عن إرادة صانعها أو مديرها ، وهو ما ترتب عليه بعد ذلك استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجالات الطبية والأمنية والعسكرية ، الأمر الذي دفع الفقه القانوني للبحث في مدى التكييف القانوني لتصرفات هذه الأنظمة ومدى تحقق المسئولية المدنية عنها ، والواقع أن البحث في المسئولية المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي ليست بمبالغة أو تطلع إلى مستقبل ، وإنما يشهد الواقع بأضرار حقيقية تسببت فيها هذه التقنية ، حيث تسبب الروبوت في حالات وفاة في الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا[٢٥] ، وذلك في إطار الحوادث المهنية[٢٦].

وفي إطار البحث في مسئولية الروبوت ظهرت نظرية الشخص الاعتباري كمفسر لهذه المسئولية ، وذلك على اعتبار أن القانون المدني بصورة عامة لا يعترف إلا بالشخصيتين الطبيعية والاعتبارية كمناط لتحمل المسئولية ، وهو ما يعني عدم تصور تحمل الذكاء الاصطناعي المسئولية عن تصرفاته إلا من خلال واحدة من هاتين الشخصيتين ، وبالتالي اتخذ جانب من الفقه اتجاه الأعتراف بالشخصية الاعتبارية للذكاء الاصطناعي[٢٧] ، وقد تأيد هذا الاتجاه من قبل المشرع الاوروبي والذي اوصى بمنح الالات الشخصية القانونية في حدود الذاتية التي تتصف بها وذلك من خلال توصياته الصادرة في فبراير ٢٠١٧ ، وخاصة تلك الالات التي تملك القدرة على التعلم

٢٥ الموقع الرسمي لجريدة الجارديان
https://www.theguardian.com/technology/2018/mar/25/death-by-robotmechaniseddanger-in-our-changing-world
تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/١٠/١٠

٢٦ الموقع الرسمي لإدارة السلامة والصحة المهنية الأمريكية
https//:www.automate.org/industry-insights/robot-safety-everything-butroutine#text=The٢٠٪fact٢٠٪is٢٠٪robot٢٠٪deaths,resulted٢٠٪in٢٠٪a٢٪worker‹s٢٠٪death
تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/١٠/١٠

٢٧ محمد عرفان الخطيب ، **المسئولية المدنية للذكاء الاصطناعي – دراسة تحليلية معمقة للمسئولية المدنية في القانون الفرنسي** ، بحث منشور في مجلة القانون الكويتية العالمية ، عدد ١ عدد تسلسلي ٢٩ ، الكويت ٢٠٢٠ ، ص ١١٣

، بحيث يتصور من خلال هذا الاتجاه ان يعد الروبوت شخصية إلكترونية يجوز مسائلتها عن الاضرار التي قد تلحقها بالغير[٢٨] ، وبالتالي ينتقل نطاق المسئولية من المسئولية عن أعمال الروبوت إلى مسئولية الروبوت عن أعماله ، وهو ما يعني تمتع الروبوت بالذمة المالية المستقلة التي تتيح له تعويض غيره عما يسببه له من أضرار.

أولا: نظرية الشخص الاعتباري في القانون المدني الاوروبي

اعتمد المشرع الاوروبي خطة مستقبلية لتقرير مكانة قانونية خاصة للذكاء الاصطناعي أو الروبوت ، وهو ما يعني أن هذه النظم مستقبلا يجب ان تتمتع بالشخصية القانونية التي تتيح تحملها لما قد تسفر عنه اعمالها من اضرار ، وذلك من خلال قرار البرلمان الأوروبي في ١٦ فبراير ٢٠١٧ ، والذي نص في المادة ٥٩ منه على ضرورة استكشاف وتحليل ودراسة الآثار المترتبة على جميع الحلول القانونية الممكنة لمسألة المسئولية القانونية للروبوت ، بما في ذلك ما يترتب عن استقلال الروبوت عن الإنسان في تصرفاته وما ينجم عن ذلك من ضرورة تحمله للمسئولية عن تصرفاته[٢٩].

حيث اعتبر المشرع المدني الاوروبي ان الذكاء الاصطناعي في طريقه إلى أن يصل إلى درجة من التطور تتيح له القدرة على الاستقلال في الأهلية والشخصية عن مستخدمه أو صانعه ، وهو ما من شأنه ان يجعله أهلا لتحمل المسئولية عن تصرفاته ، إلا أنه في ظل الإطار القانوني الحالي ، لا يمكن تحميل الروبوتات المسؤولية في حد ذاتها عن الأفعال التي تسبب ضررًا للأشخاص ، حيث أن القواعد الحالية المتعلقة بالمسؤولية تغطي الحالات التي يمكن فيها إسناد الأضرار الناتجة عن عمل الروبوت إلى وكيل بشري محدد مثل الشركة المصنعة أو المشغل أو المالك أو المستخدم ، حيث يمكن لهذا الوكيل توقع وتجنب السلوك الضار الخاص بالروبوت ، وبالتالي يمكن تحميل الشركات المصنعة أو المشغلين أو المالكين أو المستخدمين المسؤولية الكاملة عن أفعال أو تصرفات الروبوت[٣٠].

والواقع انه لا يمكن الاقرار بأن الشخصية المستقلة المزمع منحها للروبوت من قبل المشرع الاوروبي هي ذات الشخصية الاعتبارية التي يمنحها للأشخاص المعنوية

28 Paul Opitz, **Civil Liability and Autonomous Robotic Machines - Approaches in the EU and US**, Stanford Law School and the University of Vienna School of Law., 2019., p. 21.

29 European Parliament resolution of 16 February 2017 with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics**, Art 59**: "Calls on the Commission, when carrying out an impact assessment of its future legislative instrument, to explore, analyses and consider the implications of all possible legal solutions, such as: …."

30 European Parliament resolution of 16 February 2017 with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics, **AD**: "whereas under the current legal framework robots cannot be held liable per se for acts or omissions that cause damage to third parties; whereas the existing rules on liability cover cases where the cause of the robot's act or omission can be traced back to a specific human agent such as the manufacturer, the operator, the owner or the user and where that agent could have foreseen and avoided the robot's harmful behavior; whereas, in addition, manufacturers, operators, owners or users could be held strictly liable for acts or omissions of a robot."

، وانما هي صورة إلكترونية لهذه الشخصية تختلف من جهة التنظيم القانوني عما حددته التشريعات للشركات والمؤسسات وغيرها من الشخصيات المعنوية ، حيث ان هذه الشخصيات لا يتصور ادارتها بغير تدخل العنصر البشري ، وهو ما يختلف عن التعامل مع الروبوت أو نظم الذكاء الاصطناعي ، والتي تملك القدرة على إدارة تصرفاتها بصورة مستقلة ودون تدخل العامل البشري في إدارتها أو تصرفاتها.

وقد أقر المشرع الاوروبي بهذه الاختلافات باستخدامه لعبارة «منزلة قانونية خاصة» ، وذلك في الحالات التي تملك فيها الروبوتات القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة أو التفاعل بطريقة أخرى مع الأطراف المحيطة[٣١] ، حيث تنتفي في هذه الحالة علاقة السببية بين الخطأ الذي يرتكبه الروبوت ، وبين المصنع أو المستخدم لهذا النظام ، كنتيجة مباشرة لاستقلال الروبوت بالقرار والتصرف ، مما يترتب عليه ضرورة انشاء وضع قانوني يسمح بسؤال الذكاء الاصطناعي عن افعاله ، وتحمله المسئولية عما قد يسببه من أضرار.

ويفسر المشرع الاوروبي ضرورة الأخذ بهذه النظرية إلى ما يتوقع بخصوص سلوك الروبوت أو الذكاء الاصطناعي في المستقبل ، وهو خروج هذه النظم عن سيطرة العنصر البشري ، نتيجة لما تتمتع به من قدرة على التكيف والتعلم ، مما يؤدي إلى استقلالها في سلوكها عن صانعها ومستخدمها ، الأمر الذي يحتم خروج المصنع أو المستخدم عن اطار المسئولية التي يحددها القانون عن تصرفات هذه النظم وما قد تسببه من أضرار للغير ، كما ان هذا النوع من النظم يتوقع ان يؤدي الخدمات للإنسان دون مقابل ، مما يمنحها الحق في الوجود القانوني والاسهام في تقديم المنفعة للمجتمع بالاشتراك مع الإنسان ، مما قد يترتب عليه أضرار فادحة في حالة الخطأ قد تمتد لتشمل المجتمع بأسره ، مثل الاخطاء في النظم المصرفية والضريبية ، أو النظم الأمنية أو العسكرية ، مما يتحتم معه تناول مسئوليتها بالتنظيم[٣٢].

كما تثور – كنتيجة للأخذ بنظرية الشخص الاعتباري – إشكالية اخرى ، وهي عدم امتلاك كثير من نظم الذكاء الاصطناعي لكيان مادي ملموس ، وذلك مثل نظم محركات البحث ، والنظم الضريبية والمصرفية ، فهذا النوع من الذكاء الاصطناعي يختلف عن الروبوت العسكري المتمثل في السلاح ، أو الروبوت الذي يأتي في شكل سيارة أو سفينة أو طائرة ذاتية الحركة ، وهي النظم التي تملك طبيعة مادية تسمح بتحديد التصرف الذي ترتب عليه الضرر بصورة دقيقة[٣٣] ، وهي الإشكالية التي لم

31 European Parliament resolution of 16 February 2017 with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics, **Art 59 – f**: "creating a specific legal status for robots in the long run, so that at least the most sophisticated autonomous robots could be established as having the status of electronic persons responsible for making good any damage they may cause, and possibly applying electronic personality to cases where robots make autonomous decisions or otherwise interact with third parties independently".

٣٢ همام القوصي ، **اشكالية الشخص المسئول عن تشغيل الروبوت – تأثير نظرية النائب الانساني على جدوى القانون في المستقبل – دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الاوروبي الخاص بالروبوتات** ، بحث منشور في مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة ، عدد ٢٥ ، بيروت ٢٠١٨ ، ص ٩٧

٣٣ ناريمان مسعود ، **المسؤولية عن فعل الأنظمة الإلكترونية الذكية** ، مجلة حوليات الجزائر ، مجلد ١ عدد ٣١ ، الجزائر ٢٠١٨ ، ص ١٤٠

يتصد لها الفقه القانوني في الوقت الراهن ، وان كان يتصور ان تقع المسئولية في هذه الحالة على النظام ككل بغض النظر عن النطاق المكاني للخطأ والذي قد يصيب مؤسسة مصرفية بعينها دون غيرها مما يتعامل مع هذا النظام.

ثانيا: نظرية الشخص الاعتباري في القانون الإماراتي

لم يتعرض المشرع الإماراتي إلى اساس مسئولية الذكاء الاصطناعي عن الأضرار الناجمة عن الخطأ في تصرفاته في ضوء الامكانات التي يتمتع بها هذا النظام ، إذ يخلو النظام التشريعي في دولة الإمارات العربية المتحدة من تنظيم قانوني للمعاملات التي تتم عن طريق استخدام الذكاء الاصطناعي ، وبالتالي لا يتصور في النظام القانوني الإماراتي ان يتحمل نظام الذكاء الاصطناعي بذاته المسئولية عن الخطأ ، وخاصة في وجود قواعد القانون المدني التي تنظم المسئولية وما يترتب عليها من نتائج.

حيث ينظم المشرع الإماراتي الشخصية الطبيعية بموجب «قانون ٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن إصدار قانون المعاملات المدني» ، وذلك من خلال المواد من ٨٥ الى ٩١ ، كما يحدد الأشخاص الاعتبارية من خلال المادة ٩٢ والتي تخلو من الإشارة إلى سمات الذكاء الاصطناعي كأحد انماط الشخصيات الاعتبارية ، وبالتالي لا يمكن الذهاب إلى ان المشرع الإماراتي يعترف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية.

حيث أن الذكاء الاصطناعي في القانون الإماراتي لا تتوافر في حقه العناصر والمقومات لاكتساب صفة الشخص الاعتباري ، وهي العنصر المادي المتمثل في وجود جماعة من الأشخاص أو الأموال ، والعنصر المعنوي وهو الغرض الذي يستهدفه جماعة الأشخاص أو الأموال ، والعنصر الشكلي وهو اعتراف الدولة بالشخص المعنوي ، ولا يمكن الأعتراف له بشخصية قانونية إلا بموجب نصوص قانونية صريحة[٣٤] ، وذلك وفقا لنص المادة ٩٢ من قانون المعاملات المدنية الاتحادي ، وبناء على ذلك تبدأ الشخصية القانونية للشخص الاعتباري المعنوي ، باعتراف الدولة به اعترافا عاما أو اعترافا خاصا.

فالمشرع الإماراتي كنموذج للأنظمة العربية التي اتجهت مؤخرا لتنظيم الذكاء الاصطناعي يلاحظ عليه انه برغم الاهتمام الرسمي للدولة بالذكاء الاصطناعي ونظمه إلا انه لم يتناول الأنظمة الذكية القادرة على التصرف باستقلالية والتعلم من التجربة وتعديل تعليماتها ذاتياً ، وإنما اكتفى بتنظيم الأنظمة الآلية التي تعمل فقط بشكل مؤتمت في حدود البرمجة المسبقة والتعليمات المقررة سلفا من قبل مستخدمي النظام[٣٥].

والواقع انه لم يرد ذكر في التشريع الإماراتي بخصوص أخطاء الالة التي لا يكون مرجعها إلى الأفعال البشرية ، فلم ينص المشرع على آلية لحماية المستخدم البشري من الأخطار غير المتوقعة التي قد تنتج عن الآلة ذاتية التصرف أو البيئة

٣٤ زيد أحمد الخميري ، **المدخل لدراسة العلوم القانونية وفقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة** ، طبعة خاصة ، ابوظبي ٢٠١٢ ، ص ٢٣١

٣٥ عماد عبد الرحيم الدحيات ، **نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي** ، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، مجلد ٨ عدد ٥ ، معهد الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ٢٠١٩ ، ص ٢٨

الإلكترونية ، وسواء كان ذلك في القانون الاتحادي رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المستهلك ، أو قانون الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات ، وحتى مع تنظيمه لعمل الروبوت من خلال المادة ٥٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية ، لم يتطرق إلى تناول شخصية الذكاء الاصطناعي ذاته بصورة مستقلة ، وانما نظّم انشاء هذه النظم واستخدامها في نشر أو تداول اخبار أو بيانات زائفة ، في اشارة واضحة لمسئولية المصنّع أو المستخدم ، والتغاضي عن فعل الروبوت ذاته وما قد يرتبه من مسئولية على هذا النظام ، وهو ما يعني عدم اعتراف المشرع الإماراتي بمسئولية الروبوت المستقلة عن مسئولية مستخدميه أو صانعيه ، وعدم الاقرار بشخصية مستقلة له.

ويترتب على إضفاء الشخصية القانونية على تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، أن تكون مسؤولة مدنيا عن الأفعال التي تنتج عنها ، والمسؤولية المدنية معناها ولادة التزام ناشئ عن إخلال بالتزام سابق ، وهذا الالتزام الجديد هو التزام بالتعويض لمن أصابه الضرر نتيجة هذا الإخلال أو في الواقع جزاء الإخلال بالتزام سابق ، الأمر الذي لا يتوفر لنظم الذكاء الاصطناعي في القانون الاماراتي ، بعكس المشرع الأوروبي الذي افترض في المستقبل تحقق الشخصية الإلكترونية القانونية للروبوتات[٣٦].

وقد لقي الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت توافقا مع بعض الاتجاهات الفقهية ، حيث رأت هذه الاتجاهات أن الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يمكن نفسيره باعتبار هذه النظم من قبيل الكيانات ، وهو ما يجد اساسه القانوني في القانون المدني الاوروبي ، والذي يرى في الروبوتات ذاتية التصرف شخص إلكتروني مستقل يجوز مسائلته عما يصدر منه من تصرفات[٣٧] ، حيث يمكن اسباغ صفة الشخصية عليه من خلال شخصيته الوظيفية والتي تتيح له التمتع بالشخصية القانونية ، وبناء على ذلك وجب لدى هذا الفقه قيد الروبوتات ضمن سجلات خاصة تحدد شخصية كل منها ، وتسمح بانشاء نظام تأميني من الحوادث التي يتسبب بها الروبوت[٣٨].

ويلاحظ على هذا الاتجاه انه يتفق مع المشرع الاوروبي في ان النظرة للذكاء الاصطناعي كشخصية لها استقلالها وذاتيتها هي نظرة مستقبلية ، حيث تفتقر هذه الأنظمة في الوقت الحالي إلى الاليات المادية التي تساعد على قيام هذه الشخصية ، كالذمة المالية المستقلة ، أو الأهلية اللازمة لتحمل المسئولية.

بينما رفض اتجاه فقهي مقابل الاعتراف بهذه الشخصية للذكاء الاصطناعي ، فرأى عدم جواز اسناد أي من صور الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي ، معتبرا ان اسناد هذه الشخصية يعد من قبيل الخلط بين الإنسان الألة ، كما ان الاعتراف بهذه الشخصية تدفع في اتجاه اعلاء قيمة الروبوت على القيمة الإنسانية ، أو على

36 Andrea Bertalini, **Liability and Risk Management in Robotics**, EU Parliament, 2016, P. 9
مشار اليه لدى: همام القوصي ، **مرجع سابق** ، ص 83

٣٧ محمد احمد المعداوي ، **المسئولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة** ، بحث منشور في المجلة القانونية ، مجلد ٩ عدد ٢ ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠٢١ ، ص ٣٠٦

٣٨ الكرار حبيب جهلول ، **المسئولية المدنية عن الاضرار التي تسببها الروبوتات – دراسة تحليلية مقارنة** ، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والقانونية ، مجلد ٦ ، كلية القانون ، جامعة الامام الكاظم ، بغداد ٢٠١٩ ، ص ٧٤٣

الاقل المساواة بها ، كما يمنع التفرقة بين الأشخاص والأشياء من الناحية القانونية[٣٩].

ويرى الباحث في ضوء ما تقدم من عرض للاتجاهات الفقهية المختلفة بشأن أساس المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، يرى الباحث أن هذه المسؤولية لا يمكن إسنادها إلى النظام الذكي ذاته في المرحلة الحالية من التطور التكنولوجي، وذلك لافتقار هذه الأنظمة إلى المقومات الأساسية للشخصية القانونية، وعلى رأسها الإرادة الواعية، والتمييز، والذمة المالية المستقلة.

ومن ثم، فإن إسناد المسؤولية إلى الذكاء الاصطناعي يُعد طرحًا نظريًا سابقًا لأوانه، ولا ينسجم مع القواعد المستقرة في القانون المدني، والتي تشترط وجود شخص قانوني تتوافر فيه أهلية تحمل الالتزام.

وفي المقابل، يرجح الباحث الأخذ بنموذج المسؤولية البشرية الممتدة، بحيث يتم توزيع المسؤولية بحسب دور كل من المصمم، والمطور، والمستخدم، مع ترجيح مسؤولية المستخدم في الحالات التي يكون له فيها سلطة الرقابة والتوجيه الفعلي على النظام، وذلك استنادًا إلى أحكام المسؤولية عن حراسة الأشياء.

ومع ذلك، يرى الباحث أن القواعد التقليدية للمسؤولية، وعلى رأسها نظرية حارس الأشياء، وإن كانت صالحة للتطبيق في المرحلة الحالية، إلا أنها قد لا تكون كافية لمواجهة التطور المتسارع في قدرات الذكاء الاصطناعي، خاصة مع تزايد استقلالية هذه النظم، الأمر الذي يقتضي تدخلًا تشريعيًا مستقبليًا لوضع نظام قانوني خاص يوازن بين حماية المضرور وتشجيع الابتكار التكنولوجي.

وبناءً على ذلك، يخلص الباحث إلى أن الاتجاه الأنسب في الوقت الراهن يتمثل في الإبقاء على المسؤولية البشرية، مع تطوير قواعدها بما يتلاءم مع الطبيعة الخاصة لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني

مدى إمكانية تطبيق نظرية الشخص الاعتباري فى مهنة المحامي الذكي

يمكن الذهاب إلى أن هناك العديد من الأسباب التي تؤيد أن الذكاء الاصطناعي سيكون له دور فعال في نظام مهنة المحاماة ، من أهمها أن نظام هذه المهنة في الوقت الحالي يسيطر عليه بشكل واضح جهد المساعدين والباحثين القانونيين ، لأنهم من يقومون بالبحث والتقصي واحياناً تفسير المعلومات ، وهو ما من شأنه زيادة الجهد والتكلفة التي يتكبدها المحامي وبالتالي تنتقل هذه الأعباء إلى العميل ، وعلى هذا يساعد الذكاء الصناعي في سرعة البحث وهو ما يساعد على تخفيف الاعباء في مهنة المحاماة[٤٠].

٣٩ فريدة بن عثمان ، **الذكاء الاصطناعي – مقاربة قانونية ، بحث منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، عدد ٢ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ٢٠٢٠ ، ص ١٦١

٤٠ احمد محمد براك ، **نحو تنظيم قواعد المسؤولية عن تقنيات الذكاء الإصطناعي – إشكال العلاقة بين الإنسان والآلة الذكية جزائياً ومدنياً ودولياً** ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٢٢ ، ص ٦٧

ومن ناحية أخرى يمكن توكيل بعض المهام الإضافية للذكاء الاصطناعي مثل مقابلة العملاء وجمع المعلومات بشكل صحيح منهم ، حيث يرى اتجاه في علم النفس أن الشخص قد يكون صادقا وأكثر حرية عندما يتحدث إلى آلة لأن الآلات لن تحكم على سلوكه أو تصرفاته ، لكن بطبيعة الحال لن يحل الذكاء الصناعي محل كل وسائل جمع المعلومات ، فأحيانا تكون المناقشات أكثر فاعلية ، ومع ذلك يساعد الذكاء الصناعي في ذلك خلال عمليات ادلاء العميل بمعلوماته عن الدعوى ، والمناقشات في تقصي ردود أفعال العملاء والشهود وغيرهم من الأشخاص الذين يرتبط بهم عمل المحاماة ، وذلك في كل مرة يتحدثون فيها ومقارنة المعلومات التي يدلون بها للوصول إلى أفضل نتيجة[٤١].

ومن جانب آخر يستخدم الذكاء الاصطناعي حاليا في مجال المحاماة بعدد من الصور ، منها صياغة العقود ومراجعتها ، والتأكد من تطابق التوقيعات الرقمية ، والتحليلات القانونية للدعاوى ومواقف الخصوم من الجهة القانونية ، بالإضافة إلى حساب ميزانية الدعوى ومصروفاتها سواء القضائية أو غير القضائية ، وصياغة المذكرات القانونية بما يتلائم وطبيعة الدعوى المعروضة على المحامي ، واقتراح المواد القانونية التي تنطبق على النزاع ، واستبعاد المستندات غير ذات الصلة بالدعوى[٤٢].

وقد شهد نظام استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال المحاماة طفرة خلال الفترة الأخيرة إذ تجاوزت وظيفته مجرد الصياغة وتلقي أقوال الموكلين إلى تقديم النصيحة المباشرة اثناء جلسات المحاكمة ، حيث تطورت تقنية Do Not Pay لتحقق أول حضور مباشر للمحامي الروبوت عن طريق سماع النظام لما يتلقاه الخصم من أسئلة أو تعليمات خلال الجلسة وتقديم النصح له فيما يجب ان يبديه من ردود ، وهو ما أعلنت عنه منظمة العفو الدولية[٤٣] ، وعلى هذا فإن الخطأ المرتكب من قبل نظام الذكاء الاصطناعي في هذه الحالة لا بد وأن ينظر إليه في إطار مسئولية النظام ذاته ، نظرا لأن الروبوت في هذه الحالة هو محام مستقل لا ممثل لمحام بشري أو احدى شركات المحاماة.

ويرفض كثير من الفقه الاعتراف بالشخصية القانونية للمحامي الروبوت[٤٤] ، حيث يرى هذا الاتجاه ان الروبوت لا يملك مقومات الشخصية القانونية بحسب الاشتراطات التشريعية لممارسة مهنة المحاماة من جهة ، كما ان هناك صمت تشريعي بخصوص

---

٤١ لبنى عبد الحسين السعيدي ، **التقاضي بواسطة الذكاء الإصطناعي – القاضي الذكي الاصطناعي نموذجاً** ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، القاهرة ٢٠٢٢ ، ص ٢٥

42 Chris Chambers Goodman, **Impacts of Artificial Intelligence in Lawyer-Client Relationships**, Oklahoma Law Review, Volume 72 Number 1, Washington2019 , p154

٤٣ الموقع الرسمي لمجلة new scientist مقال منشور بتاريخ ٢٠٢٣/١/٤
https://www.newscientist.com/article/٢٣٥١٨٩٣-chatbot-fight-parking-ticket-ai-lawyer-a-court-case-in-speeding-help-will-assistant-legal-ai-a-fight-defendant-help-will-assistant-legal-ai-٢٣٥١٨٩٣/
تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/١٠/١٠

٤٤ عمرو طه بدوي ، **النظام القانوني للروبوتات الذكية المزودة بتقنية الذكاء االصطناعي – دراسة تحليلية مقارنة لقواعد القانون المدني للروبوتات الصادرة عن الاتحاد الاوروبي سنة ٢٠١٧** ، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، مجلد ٧ عدد ٢ ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ديسمبر ٢٠٢١ ، ص ٤٦

مسئولية الروبوت بصفة عامة من جهة أخرى[٤٥] ، وعلى هذا يمكن الذهاب إلى أن الخلاف الحقيقي داخل هذا الفقه يثور حول من يتحمل مسئولية خطأ الروبوت في هذه الحالة ، حيث يتجه رأي إلى اعتماد مسئولية مصنّع البرنامج أو المطور ، بينما يتجه فقه اخر إلى تحميل المستخدم المسئولية عن الضرر الراجع إلى فعل المحامي الروبوت ، وعلى الجانب الآخر يرى بعض الفقه انه لا يوجد ما يمنع من الاعتراف للمحامي الروبوت بالشخصية القانونية على اعتبار ان المشرع الاوروبي قد بدأ في تناول هذا الموضوع بخصوص الروبوت بصفة عامة دون أن يستثني اي من نظم الروبوت أو يخلع الشخصية القانونية عن روبوتات ذات وظائف معينة.

أولا: الرأي المؤيد لمنح الشخصية القانونية لنظام المحامي الذكي

يستند هذا الرأي إلى قرار البرلمان الاوروبي رقم INL 2103/2015[46] والذي تناول الشخصية الإلكترونية للروبوت ، حيث اشار القرار لوجود بعض الروبوتات أو نظم الذكاء الاصطناعي التي تملك من الذكاء ما يمنحها القدرة على التواصل مع الإنسان والبيئة المحيطة ، وتحديد الأهداف ، كما تملك قدر من القدرة على الابتكار والإبداع ، ومحاكاة الإنسان في العديد من التصرفات ، مما يرجح الاعتراف لها بالشخصية القانونية[٤٧] ، وقد قدم هذا الفقه عدد من الحجج التي ساقها تأييدا لموقفه ، وهي:

١. ان الاعتراف بالشخصية القانونية للمحامي الروبوت يأتي على غرار الأعتراف بالشخصية الاعتبارية لشركات المحاماة ، والمؤسسات القانونية التي يتشارك المحامون في انشائها ، حيث يتم التعامل مع هذه الكيانات بصفتها الاعتبارية ازاء كافة التصرفات القانونية ، كما تملك هذه الكيانات تمثيل الموكلين أمام المحاكم بصفتها وبغض النظر عن شخصيات اعضائها أو المشاركين فيها ، لذا فشخصية الشركة في مجال المحاماة تعد نموذجا يمكن السير عليه بالنسبة للمحامي الروبوت وما يجب ان يتمتع به من شخصية قانونية[٤٨] ، وعلى هذا فإن الضرر الواقع على الغير في حالة خطأ الروبوت يتم جبره تعويضا من ذمته المالية ، وهو ذات الحكم المنطبق في حالة التعويض عن الأضرار من الذمة المالية لشركات المحاماة والتي تستقل عن الذمة المالية للشركاء من المحامين.

٤٥ عمر نافع رضا ، **النظام القانوني للذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة** ، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية ، القاهرة ٢٠٢٢ ، ص ١١٣

٤٦ للاطلاع على النص الكامل للقرار راجع الموقع الرسمي للبرلمان الاوروبي
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-8-2017-0005-PR-JURI_EN.pdf
تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/١٠/١٠

٤٧ الكرار حبيب جهلول ، **مرجع سابق** ، ص ٧٤٣

48 Kurt Marko و Robot rights - a legal necessity or ethical absurdity?
مقال منشور على موقع
https://diginomica.com/robot-rights-a-legal-necessity-or-ethical-absurdity
تاريخ النشر 3/1/2019
تاريخ الاطلاع 10/10/2024

٢. يعد المحامي الروبوت أحد صور نظم الذكاء الاصطناعي التي تتميز بالاستقلالية في تصرفاتها والقدرة على اتخاذ القرار وذلك دون تدخل من العنصر البشري ، وبالتالي فإن دواعي العدالة تتطلب عدم تحمل العنصر البشري للمسئولية عن اخطائه ، سواء كان المصمم او المصنّع ، حيث ان هذه النظم قادرة على التعلم واكتساب الخبرات وبالتالي الاقدام على فعل تصرفات معينة من تلقاء نفسها ، وهو ما يعلمه العميل المتعاقد عنها كنظم ذكاء اصطناعي ، وبالتالي فهو بتعاقده يقبل بصدور الخطأ منها والتعويض عن هذا الخطأ دون تدخل العنصر البشري[٤٩].

٣. هناك تشريعات اعترفت بالفعل بالشخصية القانونية للروبوت مانحة اياها عدد من الحقوق التي درج المشرع على قصرها على الإنسان ، منها التشريع الكوري الجنوبي الذي منح الروبوت الحق في الوجود والحق في عدم الإساءة والحق في حماية نفسه ، وهي الحقوق التي يقابل التمتع بها الأهلية اللازمة لتحمل الالتزامات ، الأمر الذي استقام قانونا وفق هذه التشريعات دون حدوث ما يمنع من تكراره في نماذج تشريعية أخرى[٥٠] ، وقد اتجهت بعض النظم القانونية بالفعل لتصرفات تتوافق ومنح الروبوت الشخصية القانونية مثل منح الروبوت Shi-boya Miria إقامة قانونية في دولة اليابان[٥١] ، كما منحت المملكة العربية السعودية الجنسية للروبوت صوفيا في ذات العام ، وأخيرا يتجه بعض الفقه حاليا إلى منح الذكاء الاصطناعي حقوق الملكية الفكرية باعتباره قادرا على الابداع والابتكار في كثير من المجالات الابداعية [٥٢].

٤. يهدف منح المحامي الروبوت الشخصية القانونية ضمان تعويض الأضرار التي يتسبب فيها عن طريق نظم التأمين الخاصة بالروبوتات ، وهو ما يضمن تعويض المضرور دون خشية الاعسار أو تعذر التنفيذ على أموال المدين بصفة عامة[٥٣].

49 Hubert de Vauplane, Vers une personnalité juridique des robots
مشار اليه لدى: عمرو طه بدوي ، **مرجع سابق** ، ص 86

50 Rights of Robots of South Korean Robot Ethics Charter 2012, Sec 2: “Under Korean Law, Robots are afforded the following fundamental rights: i) The right to exist without fear of injury or death. ii) The right to live an existence free from systematic abuse”.

٥١ هو روبوت مبرمج ليكون طفلا في السابعة من العمر ، وهو اول روبوت يسجل في وثائق رسمية كشخص الكتروني
لمزيد من التفاصيل راجع:
Anthony Cuthbertson: Tokyo: Artificial Intelligence ‘Boy’ Shibuya Mirai Becomes World’s First AI Bot to Be Granted Residency
الموقع الرسمي لجريدة نيوزويك
https://www.newsweek.com/boy-intelligence-artificial-residency-tokyo-shibuya-mirai-702382
تاريخ النشر : ٢٠١٧/٦/١١
تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/١٠/١٠

٥٢ عمرو جمال البحيري ، **مرجع سابق** ، ص ٢٣

٥٣ خالد ممدوح إبراهيم ، **التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي** ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ٢٠٢٢ ، ص ٥٥

والواقع اننا نعارض هذا الاتجاه حيث ان مجرد منح نماذج معينة من الروبوتات بعض الحقوق أو المراكز القانونية كالإقامة والجنسية لا يعني فعليا أهلية هذه النظم للتمتع بالشخصية القانونية ، وخاصة في مجال المحاماة ، وهي المهنة التي تتطلب من شاغليها التمتع بمستوى دراسي معين في التخصص القانوني ، ولا يكفي لشغلها مجرد الخبرة في العمل القانوني أو العلم ببعض المعلومات التطبيقية في المجال ، وإلا جاز الذهاب إلى أن حملة أي مؤهل يحق لهم ممارسة المهنة بمجرد علمهم بالقواعد التطبيقية للمهنة ، كما أن القياس على الشخصية القانونية لشركات المحاماة كشخص اعتباري هو قياس لا يستقيم ، إذ أن هذه الشركات تملك اعترافا تشريعيا بشخصيتها الاعتبارية بناء على توفر ضوابط معينة ، كما أن القول بأن الهدف من منح الروبوت المحامي الشخصية القانونية هو ضمان حصول المضرور على مبلغ التعويض دون عناء من خلال نظام التأمين هو قول مردود عليه بأن ليس هناك ما يمنع من التأمين من مسئولية شركات المحاماة.

ثانيا: الرأي المعارض لمنح الشخصية القانونية لنظام المحامي الذكي

بالإضافة إلى رفض هذا الاتجاه للحجج المساقة من قبل مؤيدي منح الشخصية القانونية للمحامي الروبوت ، فإن هذا الاتجاه الفقهي كان له من الحجج ما استند إليه في رفضه لمنح الشخصية لهذا النظام الذكي ، حيث تتمثل هذه الحجج فيما يلي:

١. ان ازالة الحد الفاصل بين الإنسان والألة هو امر يخرج بطبيعته عن قواعد المنطق ويمكن الذهاب إلى اقترابه من الخيال ، بل ان بيوت الخبرة العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي قد وجهت رسائل للاتحاد الاوروبي مفادها انه لا يمكن الخلط بين الشخصية القانونية التي يتمتع بها الإنسان وطبيعة الآلات التي لا يمكن اعتبارها اشخاص بأي حال من الأحوال[٥٤] ، كما ان الاتفاق على منح الشخصية القانونية لكل من الإنسان والآلة يحمل في المستقبل مخاطرة فقد السيطرة البشرية من الناحية القانونية ويفتح مجالا للتملص من المسئولية عن الأضرار.

٢. يفتقر المحامي الروبوت لأهم مقومات الشخصية القانونية ، وهي القصد والإرادة والجوانب الأخلاقية والوعي ، وبالتالي لا يتصور تحمله للمسئولية عن الأضرار التي تنشأ عن فعله ، فعلى سبيل المثال لا يتصور تمييز الخطأ غير العمدي من الخطأ العمدي ، كما لا يتصور تحديد مناط جسامة الخطأ في افعاله ، والحد الفاصل بين الخطأ العادي والخطأ التي يتجاوز خلاله ضوابط مهنة المحاماة بصورة جسيمة[٥٥].

54 Nathalie Nevejans, **Should the legal status of robots change?** Robotics and artificial intelligence, Magazine N°750 December 2019, p 137

٥٥ محمد محمد سويف ، **جرائم الذكاء الاصطناعى** ، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية ، القاهرة ٢٠٢٢ ، ص ١٢٢

٣. يمكن دائما اسناد الخطأ الصادر عن المحامي الروبوت إلى الأشخاص الطبيعية والاعتبارية ، وعلى هذا فلا توجد ضرورة لمنح الروبوت الشخصية القانونية ، فهناك دائما مصمم لهذا النظام ومصنّع ومستخدم له ، ولا يصعب إسناد الخطأ لأحدهم ، مما يعني ان المشرع غير مضطر لمنح المحامي الروبوت شخصية قانونية مستقلة[٥٦].

٤. يمثل منح الشخصية القانونية للمحامي الروبوت نوعا من الخلط في تحديد المسئولية ، حيث ان العلم حتى وقتنا الحالي لم يصل لمرحلة فصل تصرفات المحامي الروبوت عن مستخدمه ، وبالتالي لا يمكن تحديد اللحظة التي يتصرف خلالها بمعزل عن إرادة المشغّل أو المستخدم ، وهو ما يعني صعوبة الجزم بمسئوليته عن الضرر الناتج عن اخطائه أو تصرفاته[٥٧].

٥. تفتقر نظم الذكاء الاصطناعي إلى القدرة على تقييمها من ناحية الكفاءة والتأهيل لممارسة دور المحامي الروبوت ، وبالتالي يعد منحها الشخصية القانونيا اعترافا سابق لأوانه بقدرتها على أداء وظيفة المحامي ، خاصة مع عدم وجود تجارب كافية تؤدي إلى الاعتراف لها بهذه القدرة ، كما أن اعمال المحاماة متعددة ولا تقتصر على مجرد اسداء النصح أو الصياغة للوثائق القانونية ، وانما تتطلب مهنة المحاماة بذل جهود تقتصر على العنصر البشري ، لذا فالاستعانة بنظام ذكاء اصطناعي يتمثل في المحامي الذكي لا بد وان يكون في اطار استخدام المحامي لإحدى الأدوات التي تساعده على اداء مهامه ، لا اطار الاعتراف للأداة بشخصية قانونية تؤهلها لممارسة المهنة[٥٨].

٦. لا يمكن القول بضعف النظم القانونية القائمة أو قصورها في ظل عدم الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي في مجال المحاماة ، حيث ان هذه المهنة تؤدى بالكفاءة المطلوبة في ظل التشريعات المنظمة لها عبر النظم القانونية المختلفة ، وبالتالي فإن إضافة عنصر جديد لهذه المهنة يتمثل في محام روبوت يملك شخصية قانونية مستقلة يعد من الأمور التي يجب أن تدرس بعناية قبل الاقدام عليها ، خاصة في ظل تعقيدات هذه المهنة ، والزخم الإجرائي الذي تتميز به ، مما يُخرج عن نطاق التصور تلقين أي نظم آلية لكافة الخطوات المهنية التي يقوم بها المحامي ، والاعتماد بصورة كاملة على الذكاء الاصطناعي في هذه المهنة ، بصورة تتطلب منحه شخصية قانونية تتيح له تحمل المسئولية عما قد يسببه من أضرار[٥٩].

٥٦ كريستيان يوسف ، **المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الإصطناعي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ٢٠٢٢ ، ص ٨١

٥٧ عماد عبد الرحيم الدحيات ، **مرجع سابق** ، ص ٢٠

٥٨ علي جبار رحيم المشهدي ، **المسؤولية المدنية عن تقنية الذكاء الإصطناعي المعقد – دراسة مقارنة** ، دار دروب المعرفة للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٢٢ ، ص ٩٩

٥٩ خالد ممدوح إبراهيم ، **مرجع سابق** ، ص ٦٢

من هنا يمكن الذهاب إلى أن تمتع المحامي الذكي بالشخصية القانونية هو الأمر الذي تطرق إليه المشرع الاوروبي بصورة غير مباشرة عن طريق توجهه الواضح في منح الروبوت الشخصية القانونية ، إلا أنه برغم ذلك لم يتناول هذا الموضوع بالتنظيم الكافي حاليا ، وانما اتى تناوله في اطار التوصيات المستقبلية ، وهو ما ظهر أثره في التشريعات الوطنية ومنها التشريع الإماراتي الذي لم ينظم هذه المسألة تشريعيا حيث فضل المشرع الإماراتي ترك الأمر للاستراتيجيات الحكومية دون ان يتدخل بالتنظيم في الوقت الحالي.

ويؤكد الباحث في هذا السياق أن مسؤولية المحامي عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي تظل قائمة، باعتباره المسؤول عن توجيه هذه الأدوات والتحقق من مخرجاتها، ولا يجوز له الاحتجاج بخطأ النظام الذكي كوسيلة للتنصل من المسؤولية المهنية.

المبحث الثاني : موقف نظرية الأشياء من تطور التكنولوجيا الحديثة

تمهيد وتقسيم:

إذا كان الذكاء الاصطناعي يتيح قدر كبير من الإمكانات الواعدة لتطوير المنظومة الاقتصادية والأمنية والعسكرية ، والرفع من الإنتاجية والمردودية ، فإنه يطرح في نفس الوقت إشكالات لا يمكن غض الطرف عنها ، فاذا اعتمد الإنسان على الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات ذات شأن من الأهمية ، وتبين عقب ذلك النتائج السلبية لهذه القرارات ، أو عدم قبول ما تسفر عنه ، فان التساؤل يثور حول المسئولية عن هذا القرار ونتائجه.

ولذلك فقد كان من الضروري ان تمتد التشريعات بتطوير قواعدها العامة حتى تتمكن من مواكبة الإشكالية المستحدثة حول تحديد المسئولية عن أفعال نظم الذكاء الاصطناعي ، ووضع اطر المسؤولية عن استخدامه ، حيث لا يتفق مع مقتضيات المنطق القانوني العدالة أن تقوم مسئولية الذكاء الاصطناعي دون ان تتحقق له الشخصية القانونية أو الأهلية اللازمة ، كما ان العدالة تقتضي الا يسأل مستخدم الذكاء الاصطناعي بموجب القواعد الحاكمة لاستخدام الآلات التقليدية ، كما أن مسئولية المصمم أو المصنع قد تستبعد بموجب الوقائع التي أدت لحدوث الضرر ، والتي قد لا يكون لأيهما دخل بها.

وعلى هذا تنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى مطلبين ، حيث يتناول المطلب الأول مسئولية الذكاء الاصطناعي عن الأضرار التي قد يتسبب فيها من خلال نظرية الأشياء ، بينما يتناول المطلب الثاني دراسة تطبيقية تمس علاقة هذه النظرية بعمل المحامي الذكي ، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مدى امكانية تطبيق نظرية الأشياء فى أنظمة الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: مدى امكانية تطبيق نظرية الأشياء فى مهنة المحامي الذكي.

المطلب الأول: مدى إمكانية تطبيق نظرية الأشياء فى أنظمة الذكاء الاصطناعي

تقسم المسئولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي على غرار المسئولية المدنية بصفة عامة إلى المسئولية العقدية والمسئولية التقصيرية ، حيث يتصور أن تقوم المسئولية العقدية عما يحدثه من أضرار بمناسبة عمليات بيع وإيجار وتصميم وصيانة نظم الذكاء الاصطناعي ، بينما يتصور قيام المسئولية التقصيرية في حال تسببت تلك النظم في حدوث أضرار خارج نطاق العلاقة التعاقدية[٦٠].

أولاً: المسئولية العقدية عن استخدام الذكاء الاصطناعي

وفقاً للقوانين المنظمة للتعاقدات في مختلف التشريعات ، حينما يقوم الطرفان بإبرام تعاقد صحيح فإنه في حالة عدم تنفيذ أحد الأطراف لالتزامه المحدد في العقد ، يحق حينها للطرف الأخر أن يتحلل من التزامه وذلك فضلًا عن حقه في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي سببها عدم تنفيذ الطرف الأخر لدوره في العقد ، كما يمكن تحديد مبلغ التعويض في العقد ذاته ، فإذا لم يحدد جاز للمحكمة أن تحدده على أساس ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب[٦١] ، وبالتالي فإن المدين يتحمل الخسائر المتوقعة أو التي كان من الممكن توقعها وقت تحمل الالتزام كنتيجة محتملة لعدم تنفيذ التزامه ، وهو ما يتعين معه – كشرط للوفاء – بالالتزام بالتسليم أن يكون المحل المسلم مطابقًا للقدر وللمواصفات المتفق عليها مسبقا بالعقد أو التي تطلبها قواعد المهنة وعرف التعامل[٦٢].

وللإخلال بالعقد أشكال متعددة منها ، على سبيل المثال ، عدم قيام البائع بتسليم المبيع طبقًا للشروط والمواصفات المحددة في العقد[٦٣] ، فإذا كان الروبوت غير مطابق للشروط المنصوص عليها في العقد أو للمواصفات المعتادة يحق للمشتري إنهاء هذا العقد ، وبالتالي تقوم المسؤولية العقدية عندما لا يكون أداء الروبوت كما هو متفق عليه في العقد ، حتى ولو لم يحدث ضرر أو أذى.

ويؤدى عدم مطابقة نظام الذكاء الاصطناعي لما هو محدد في العقد إلى قيام

٦٠ إياد مطشر صيهود ، **مرجع سابق** ، ص ٧٠

٦١ عبد الرحمن عدنان صيداوي ، **البند التعسفي في العقد – دراسة مقارنة** ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، القاهرة ٢٠٢١ ، ص ٣١

٦٢ أحمد عبد الحميد أمين ، **الأحكام العامة لعقد البيع في ضوء أحكام القانون المدني** ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ٢٠٢١ ، ص ٥٦

٦٣ مروة صلاح الدين محمد ، **النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية** ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ٢٠٢١ ، ص ١٧

حق المشتري في التعويض ، ولذلك لا يجبر الدائن على قبول شيء غير المنصوص عليه في العقد[٦٤] ، حتى لو كان هذا الشيء مساوي له في القيمة أو كانت له قيمة أعلى ، كما يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التي كان عليها وقت التعاقد ، فضلًا عن التزامه بضمان صلاحية المبيع لأداء الدور المطلوب منه ، فلا شك أن هذا الالتزام الأخير يعد التزامًا تعاقديًا ، وتعتبر هذه الالتزامات التزامًا بتحقيق نتيجة[٦٥].

ولذلك إذا طرأ تغير على حالة المبيع فإن حكم هذا التغير يختلف بحسب ما إذا كان تغيرًا إلى الأسوأ أم إلى الأفضل ، ويلاحظ أنه لا يتم تنفيذ الالتزام بشأن ضمان صلاحية المبيع للعمل بمجرد تحقق هذه النتيجة ، بل يتعين إنجاز ذلك بالطريقة التي تتفق مع مشتملات العقد وما يوجبه حسن النية ، فإذا ظهر في المبيع عيب ينقص من قيمته أو يجعله غير صالح لما أعد له لزم البائع ضمان ذلك ، وذلك لأن المشتري نظر عند تحديد الثمن إلى الفائدة المرجوة من المبيع ، فإذا كان في المبيع عيب ينقص من مقدار الفائدة ، كان وجود الثمن تحت يد البائع بلا مبرر مشروع ، فضلًا عن أن التشريعات قد اختلفت في امتداد ضمان البائع للعيوب الخفية إلى الصفات التي ضمن البائع للمشتري وجودها في المبيع ، والتي لا يعتبر مجرد توافرها حالة طارئة استجدت بعد ابرام العقد.

ويشترط في العيب الذي يوجب للضمان في عقود شراء نظام الذكاء الاصطناعي أن يكون عيبا غير معلوم للمشتري ، وأن يكون غير ظاهر ، وأن يكون موجود في المبيع قبل البيع ، وأن يكون جسيمًا ، وفي الواقع وفقًا لأغلبية الفقه أن قواعد ضمان العيب الخفي ذات نطاق مرن حيث تشمل الأضرار المادية الناجمة عن الأمان التي تحدثها الروبوتات القائمة على الذكاء الاصطناعي[٦٦].

وعلى هذا النحو تنطبق أحكام المسؤولية العقدية إذا لم يتم تسليم الروبوت وفقًا لأحكام وبنود العقد المبرم بين البائع المنتج والمشتري المستخدم ، وعلى هذا يعد الروبوت مجرد سلعة أو منتج متبادل ، ولذلك يري بعض الفقه أن تطبيق قواعد المسؤولية التقليدية في حالة الإخلال بالعقد لا يسبب أي مشكلة.

وقد كان هذا الرأي محل نظر بين جانب من الفقه[٦٧] ، لأن تطبيق المسؤولية العقدية على الذكاء الاصطناعي لم يعد كافيًا لمواجهة الأضرار التي يحدثها ، فضلًا عن إنها توجه للشخص الطبيعي في حالة إخلاله بالعقد لا الذكاء الاصطناعي ذاته ،

٦٤ أحمد عبد الحميد أمين ، **مرجع سابق** ، ص ٥٩

٦٥ خالد مصطفى فهمي ، **التنظيم القانوني للالتزام بإعادة التفاوض في العقود المدنية** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ٢٠٢٠ ، ص ٨٨

٦٦ عبد اللاه إبراهيم الفقي ، **النظام القانوني للذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١٢ ، ص ١١٢

٦٧ لمزيد من التفاصيل راجع: أبو بكر محمد الديب ، **التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي في ضوء القانون الدولي العام – منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل** ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٢١ ، ص ٧٠ ، وأيضا ممدوح عبد الحميد عبد المطلب ، **خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون** ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٢٠ ، ص ٥٢

حيث لا يتصور إلى اليوم أن يكون الذكاء الاصطناعي ذاته طرفًا في العقد ، وحتى إذا افترضنا قيام الأطراف بإضافة بنود في العقد لوصف قدرة الذكاء الاصطناعي ومخاطره ، فإن هذا العقد لا يولد سوى التزام ببذل عناية لا التزام بتحقيق نتيجة.

ومن الجدير بالذكر أنه طبقاً للقواعد العامة الواردة في القانون المدني ، لا يكفي لإقامة المسؤولية العقدية وجود خطأ في جانب المدين وأن يلحق ضرر بالدائن ، بل لا بد أن يكون هذا الخطأ هو السبب في وقوع هذا الضرر ، والمشرع لم يلقي على الدائن عبء إثبات علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، بل أفترض أن الضرر راجع إلى الخطأ ، وعلى المدين إذا أدعى عكس ذلك أن ينفي علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، وعلى ذلك فإن الضرر الناتج عن استخدام الذكاء الاصطناعي يعد هذا النظام سببا فيه الى ان يثبت العكس.

وتنص المادة ٣١٦ من قانون المعاملات المدنية على أن «كل من كان تحت تصرفه أشياء تتطلب عناية خاصة للوقاية من ضررها أو آلات ميكانيكية يكون ضامناً لما تحدثه هذه الأشياء أو الآلات من ضرر إلا ما لا يمكن التحرز منه ، وذلك مع عدم الإخلال بما يرد في هذا الشأن من أحكام خاصة» ، ومن هنا لا يستطيع الشخص المسئول عن الروبوتات الذكية التنصل من المسؤولية إلا إذا أثبت أن الضرر الذي وقع يرجع إلى سبب لا يكون مسئولاً عنه ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى سهولة حصول الضحية على تعويض طبقا لنظرية الأشياء ، وهو الأمر الذي يصعب في ظل نظرية الشخصية القانونية[٦٨].

ثانيا: المسئولية التقصيرية عن استخدام الذكاء الاصطناعي

تتأسس المسؤولية التقصيرية على الإخلال بالتزام مصدره القانون وهي المسؤولية التي تفترض في غالب أحوالها عدم وجود علاقة بين المدين والدائن ، فالمسؤولية التقصيرية هي نظام المسؤولية العام الذي يطبق على الخطأ المدني الذي يرتكبه أحد الأشخاص ضد شخص آخر ، وعلى الرغم من وجود اختلاف بين أنظمة القانون الأنجلوسكسوني والقانون اللاتيني إلا أن أساس هذه المسئولية لا يختلف في قيامه على الخطأ ، وهو الإخلال بالالتزام القانوني العام بعدم الإضرار بالغير[٦٩].

ومن هنا يتضح أن الخطأ يقوم على عنصرين: أولهما مادي وهو التعدي أو الانحراف ، والثاني معنوي وهو الإدراك والتمييز.

ويشترط لحصول المضرور على التعويض وفقًا لنظام المسؤولية التقصيرية أن يثبت الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وبتطبيق ذلك على الشخص المسئول عن الأضرار الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي نجد إنه على سبيل المثال ، إذا اعتمد المحامي على برنامج دعم القرار القانوني المدعوم بالذكاء الاصطناعي منح

٦٨ عبد اللاه إبراهيم الفقي ، **مرجع سابق** ، ص ١٣٣

٦٩ عبد الهادي فوزي العوضي ، **المسئولية التقصيرية لناشري برامج التبادل غير المشروع للمصنفات الفكرية بتقنية Peer to peer – دراسة مقارنة في القانون الفرنسي والمصري والعماني** ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٧ ، ص ٢٣

النصيحة القانونية ، إلا أن البرنامج أصدر توصية خاطئة كان يمكن ملاحظتها وبرغم ذلك تم تجاهلها من قبل محامي متخصص إذا وجد في مثل ظروفه ، فيمكن حينئذ الممكن مساءلة المحامي عن الأضرار الناتجة والخسائر المتوقع حدوثها للموكل وليس عن التوصية الخاطئة الصادرة من الذكاء الاصطناعي.

ومن الجدير بالذكر أن تطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية على نظم الذكاء الاصطناعي يواجه كثير من التحديات ، لأنه يجب على القضاء الذي يواجه متطلبات المسؤولية الناشئة عن أفعال الذكاء الاصطناعي تحديد الشخص الاعتباري أو الطبيعي المسئول عن الضرر الناجم عن تلك الأفعال[٧٠] ، إلا أن الاستقلالية المتزايدة للذكاء الاصطناعي تجعل من الصعب تقييم أساس هذه المسؤولية ، إذا لم يكن مستحيلًا في بعض الحالات[٧١].

ففي الحالات التي يتخذ فيها الذكاء الاصطناعي قرارات مستقلة ، لا تكفي القواعد التقليدية لنظرية الأشياء لإقامة المسؤولية القانونية عن الضرر الذي يحدثه هذا النظام ، لأنها لا تساعد على تحديد الطرف الذي أحدث الضرر ، فوفقًا لقانون المسؤولية التقصيرية ، فإن إثبات الإخلال بالواجب أو الخطأ المرتكب من قبل الشركات المصنعة أو المشغل أو مستخدم الذكاء الاصطناعي وعلاقة السببية بينه وبين الضرر ليس بالأمر اليسير عندما يتعلق الأمر بالاستقلالية المتزايدة لنظم الذكاء الاصطناعي.

فالواقع ان من وقع عليه الضرر بفعل الروبوت في النظم القانونية الحالية لا يملك إلا الرجوع إلى التأصيل الأساسي للروبوت وهو انه شئ تتطلب حراسته عناية خاصة ، وذلك لمنع وقوع الضرر الناتج عن استعماله ، وهو ما يعني تطبيق نظرية حارس الأشياء على المسئولية المدنية الناتجة عن أضرار الروبوت ، وهو ما يعني ان هذه المسئولية مفترضة ، لا يمكن دفعها إلا بإثبات القوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير[٧٢].

ويفترض تطبيق هذه النظرية أن يكون مستخدم الروبوت – وهو حارسه بموجب نظرية الأشياء – يملك السيطرة الفعلية عليه وقت حدوث الضرر ، وذلك على سبيل القصد والاستقلال ، بمعنى ان تكون له سلطة استعماله وتوجيهه والرقابة عليه ، إضافة إلى ضرورة تحقق العنصر المعنوي للحراسة وهو تحقيق المصلحة للحارس أو الفائدة الشخصية له ، وان يكون الضرر قد حدث بفعل الشئ لا للشئ ، فمناط تطبيق النظرية هو المسئولية عن تسبب الشئ في حدوث الضرر لا المسئولية عما يصيب الشئ من ضرر.

وإذا كان يمكن تطبيق هذا الفكر على نظم الذكاء الاصطناعي المساعدة إلا أنه في بعض الظروف وفي وقت وقوع الضرر يكون من الصعب تحديد من له سلطة الرقابة عليها نظرا لانعدام القدرة على التحكم فيه ومراقبته وتوجيهه ، وخاصة عند العهد

٧٠ مصطفى حمدي جمعة ، **النظام القانوني للوكالة بالعمولة الإلكترونية** ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ٢٠١٨ ، ص ٨٠

٧١ أبو بكر محمد الديب ، **مرجع سابق** ، ص ١٠١

٧٢ حسن عمر الحمراوي ، **اساس المسئولية المدنية عن الروبوتات بين القواعد التقليدية والاتجاه الحديث** ، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر ، عدد ٢٣ جزء ٤ ، القاهرة ٢٠٢١ ، ص ٣٠٨١

به إلى غير مالكه أو المتحكم فيه الأصيل ، وهو ما يسمى بإشكالية نقل الحراسة[٧٣] ، ففي حالة سرقة نظام الذكاء الاصطناعي على سبيل المثال تنتقل الحراسة إلى السارق ، ولا أثر لكون سيطرته على الشيء غير مشروعه ، فالعبرة بالسيطرة الفعلية وليس القانونية[٧٤].

ويميز الفقه بين الحراسة القانونية والحراسة الفعلية ، حيث استقر على الأخذ بنظرية الحراسة الفعلية التي تقوم على أن الحارس هو الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء فيما يتعلق برقابته وإدارته وتوجيهه ، وهي النظرية التي لا تلائم التعامل مع نظم الذكاء الاصطناعي نظرًا لخصوصيتها التي تتميز بها عن الأشياء بصورة عامة والذاتية التي تمثلها في مجال المسئولية المدنية[٧٥] ، حيث تتمتع هذه النظم باستقلالية تكاد تنعدم معها منطقية قيام مسئولية حارس الأشياء نظرا لانعدام الرقابة والتوجيه ، حيث تتعارض مع سلطة الحارس في السيطرة على الذكاء الاصطناعي.

والواقع أن إثارة مسئولية الحارس عن الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي ، تعني تحمل الحارس الأخطاء الفادحة التي تنجم عن خطوات تصميم الذكاء الاصطناعي في جميع مراحله وهذا يعد أمر غير واقعي ، فضلًا عن أن الذكاء الاصطناعي يدخل في تكوينه البرامج وهي شيء غير ملموس ، الأمر الذي يصعب معه تحديد من هو الحارس المسئول عن الأضرار التي أحدثها الذكاء الاصطناعي ، ونتيجة لذلك لا يمكن تطبيق وصف الحارس بالمعنى المتعارف عليه على برامج الذكاء الاصطناعي ، وذلك لاصطدامه بالواقع العملي ، وبالتالي عند تطبيق فكرة الحراسة على الذكاء الاصطناعي ينبغي تعديل مفهوم الحراسة بما يتناسب مع الطبيعة الخاصة للذكاء الاصطناعي ، وهو ما دفع المشرع الاوروبي الى استحداث نوع من المسئولية التي تلائم هذه النظم هو المسئولية عن فعل المنتج المعيب ، وهي المسئولية التي تقررت بموجب التوجيه رقم ٣٧٤ / ٨٥ ، كما اخذ بها المشرع الدولي في عدد من الاتفاقيات الدولية ، ويقصد بها المسئولية عن عدم كفاية السلامة والأمان في المنتجات[٧٦].

كما ذهب بعض الفقه إلى أن المسئولية عن خطأ الروبوت هي مسئولية عن فعل الغير ، وهي المسئولية التي نظمها المشرع الإماراتي من خلال المادة ٣١٣ من قانون المعاملات المدنية ، خاصة المادة الفقرة ١ ب والتي تنص على أن «لا يسأل أحد عن فعل غيره ومع ذلك فللقاضي بناء على طلب المضرور إذا رأى مبرراً أن يلزم أياً من الآتي ذكرهم حسب الأحوال بأداء الضمان المحكوم على من أوقع الضرر ب- من كانت له على من وقع منه الإضرار سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه ولو لم يكن حرا في اختياره إذا كان الفعل الضار قد صدر من التابع في حال تأدية وظيفته أو بسببها»[٧٧] ، حيث يرى هذا الاتجاه ان المشرع لم يشترط أن يكون الغير من الأشخاص

٧٣ محمد سيد فهمي ، **المسئولية والذكاء الاصطناعي** ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ٢٠٢١ ، ص ٢٢

٧٤ ناريمان مسعود ، **مرجع سابق** ، ص ١٤٤

٧٥ خالد حسن أحمد لطفي ، **الذكاء الإصطناعى وحمايته من الناحية المدنية والجنائية** ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ٢٠٢٢ ، ص ١٣٣

٧٦ ممدوح محمد هاشم ، **المسئولية التقصيرية في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة – دراسة مقارنة** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠١٢ ، ص ١٤٧

٧٧ لمزيد من المعلومات عن المسئولية عن فعل الغير راجع: الشهابي ابراهيم الشرقاوي ، **مصادر الالتزام غير الارادية في**

الحقيقية ، وبالتالي يجوز تطبيق هذه النظرية في حالة كون الغير روبوت ، على اعتبار ان الذكاء الاصطناعي أو الروبوت يملك القدرة على التعلم ، وهي القدرة التي تتناسب عكسيا مع مسئولية المصنّع ، بحيث تقل مسئولية المصنع كلما زادت قدرة الروبوت على التعلم والتصرف باستقلال ، وكلما زادت المعلومات التي اكتسبها بعد انتهاء مرحلة التصنيع ، إذ تعد هذه القدرة هي ما يفصل علاقة السببية التي تقوم بين فعل المنتج أو المصنع وبين الضرر الذي يتسبب فيه نظام الذكاء الاصطناعي[٧٨].

واخيرا يربط بعض الفقه بين المسئولية عن الضرر الحادث بفعل الروبوت ومسئولية حارس الحيوان[٧٩] ، والتي نظمها المشرع الإماراتي من خلال المادة ٣١٤ من قانون المعاملات المدنية الاتحادي ، حيث يرى هذا الفقه ان حرية التصرف واحيانا حرية الحركة التي يتمتع بها الروبوت تجعله اقرب للحيوان منه للأشياء ، كما يملك الروبوت القدرة على تمييز البيئة المحيطة ومحتوياتها ، الامر الذي يقترب به من خصائص الحيوان[٨٠].

إلا أن هذا الاتجاه يعاب عليه اختلاف طبيعة الحيوان عن الروبوت ، حيث ان الروبوت في الأصل مخصص لخدمة البشر ، بعكس الحيوان الذي يخرج بطبيعته عن هذه الوظيفة ويقوم بها من خلال تدخل العنصر البشري بالترويض والتدريب ، كما ان الروبوت يتصرف وفقا للبرمجة التي تم تصنيعه بموجبها ، بحيث يمكن القول انه لا يملك الحرية التي يمتلكها الحيوان في الحركة والوعي ، ويفتقر الروبوت للمشاعر التي تؤثر في الحيوان فتتحكم في سلوكه ، كالخوف والاستفزاز والرغبة في اتيان تصرفان معينة ، وهو ما يخرج بالروبوت عن نطاق تطبيق نظرية حارس الحيوان كمناط للمسئولية عن تصرفاته.

كما تثور إشكالية المسؤولية الجنائية للروبوت في عديد من الحالات ، فقد تتورط الطائرة بدون طيار في حوادث ، أو يتورط الروبوت الجراحي في أخطاء طبية ، أو تشارك خوارزميات التداول في الاحتيال الإلكتروني ، حيث يثور التساؤل في هذه الحالة عمن يتحمل المسؤولية الجنائية عن هذه الجرائم ، وهل هي الشركة المصنعة أم المبرمج أم المستخدم[٨١] ، كما تثور إشكاليات مستحدثة على النظم الجنائية أهمها إنه إذا تسبب روبوت ما بحادث أو إصابة ، فلن يكون بوسع قاض أن يأمر الروبوت بدفع تعويض أو بوضعه داخل السجن ، وهو ما يعيد البحث في مفهوم المسئولية الجنائية من جديد بحسب هذه المعطيات ، فالقانون الجنائي الذي تم وضعه للتعامل مع الأفراد من البشر يواجه صعوبات في مسايرة تطوير الآلات المستقلة عن الإنسان في العمل

قانون المعاملات المدنية الاماراتي ، دار الافاق المشرقة ناشرون ، عمان ٢٠١١ ، ص ٢١٢

٧٨ عمرو طه بدوي ، **مرجع سابق** ، ص ٧٤

79 Alexandra Ben simoun et Grégoire L'oiseau, **La gestion des risques de l'intelligence artificielle De l'éthique à la responsabilité**, SJEG n°46, 13 novembre 2017, docte. 1203

مشار اليه لدى: عمراد منصور ، **طبيعة المسئولية التقصيرية للروبوت الذكي – دراسة في ضوء المنظومة القانونية الحالية** ، بحث منشور في مجلة مغرب القانون ، عدد يونية ، الرباط 2021 ، ص 12

٨٠ لمزيد من المعلومات عن مسئولية حارس الحيوان راجع: عدنان سرحان ابراهيم ، **المصادر غير الارادية للالتزام في قانون المعاملات المدنية الاماراتي وفقا لاصوله من الفقه الاسلامي** ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١٠ ، ص ١٧٠

٨١ لينا محمد جمال ، **الجرائم الإلكترونية – دراسة مقارنة** ، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية ، القاهرة ٢٠١٦ ، ص ٣٦

وكذلك التصرف مع تطورات الذكاء الاصطناعي[٨٢].

وإن كان يتصور أن ترتكب نظم الذكاء الاصطناعي جرائم الأشخاص ، إلا أن الفرض الغالب هو ارتكابها لجرائم الأموال ، حيث تم تطوير هذه النظم بصورة جعلت لها من الخبرة أن تقوم بالخداع المالي على الصعيد الإلكتروني بصورة تكفل لها التفوق على نظيرها البشري في مجال التعاملات الاقتصادية واختراق الحسابات وسرقة البيانات الشخصية والاحتيال الإلكتروني ، وعلى الصعيد ذاته يصبح لها اليد الطولى في حماية الحقوق المالية من هذه الجرائم نظرا لتفوقها التقني ، حيث تتمكن من تطوير وتحسين عمليات المراقبة ، واتخاذ القرارات بحجم تأثيري أكبر من قدرة خبراء أمن المعلومات البشريين ، بالإضافة إلى تحسين عملية إنشاء قاعدة المعرفة بخصوص التهديدات والسياسات والإجراءات والمخاطر المتعلقة بأمن المعلومات[٨٣].

واخيرا تثير استخدامات الذكاء الاصطناعي إشكالية أخرى على المستوى الدولي وهي إشكالية استخدام الأسلحة ذاتية التشغيل والتي تعتمد في عملها على الذكاء الاصطناعي ، حيث يكون القرار في الإطلاق للسلاح ذاته ، والذي يصعب أن يميز بين هدف مدني وهدف مقاتل ، إذ تعتمد هذه الأسلحة على الحرارة التي تنبعث من جسد الشخص في محيط معين ، فتطلق على أي هدف متحرك في هذا المحيط دون تمييز ، حتى الجرحى والمصابين ، وهو ما تترتب عليه المسئولية الدولية عن استخدام هذه الأسلحة[٨٤] ، وتثير الأسلحة ذاتية التشغيل التساؤل حول المسئول دوليا عن أخطائها ، فمن المصنع أو المبرمج ، مرورا بالمستخدم ، وانتهاء بدولة الجنسية لم يستطع المجتمع الدولي الإجماع على المسئول عن استغلال هذه الأسلحة والزج بها في ميادين المعارك العسكرية.

وعلى هذا فإن نظم الذكاء الاصطناعي وإن كانت لازالت في طور الاستخدام الأولي إلا إنها رغم ذلك قد أثارت الهديد من الإشكاليات القانونية ، وسواء من زاوية القانون المدني أو الجنائي أو الدولي ، وهو ما يدفع للبحث في مدى مشروعية استخدام هذه الأنظمة والمسئولية القائمة على استخدامها.

٨٢ محمد طارق الخن ، **جريمة الاحتيال عبر الإنترنت** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ٢٠١١ ، ص ١٧٤

٨٣ حازم حسن الجمل ، **الحماية الجنائية للأمن الإلكتروني** ، دار الفكر والقانون ، القاهرة ٢٠١٥ ، ص ٧٦

٨٤ إسحاق العشاش ، **نظم الأسلحة المستقلة في القانون الدولي** ، بحث منشور في مجلة جيل حقوق الإنسان ، سنة ٥ عدد ٣٠ ، بيروت ٢٠١٨ ، ص ١٢٤

المطلب الثاني: المحامى الذكى بين الأنظمة القانونية التقليدية والحديثة

أصبح المحامي الروبوت أو المحامي الذكي موضوع يثير عديد من الاشكاليات ، سواء في مجال مهنة المحاماة ، أو في مجال استخدام نظم الذكاء الاصطناعي ، فحينما يتاح للروبوتات التدخل لأداء ذات المهام التي يقوم بها المحامون يصبح هذا التدخل مثارا لاختلاف الفقه وتقديمه لعدد من التعريفات والتفسيرات التي تمس هذه الظاهرة.

وتنبع أهمية المحامي الروبوت من خلال المميزات التي يتمتع بها هذا النوع من الذكاء الاصطناعي ، والتي تدفع في اتجاه انتشاره خاصة مع الدور المستحدث الذي أصبح يلعبه مؤخرا كمحامي وحيد في الدعوى بحيث يتولى عملية تلقي المعلومات من العميل وأشخاص العمل القضائي ويقوم باسداء النصح بصورة مباشرة لعميله اثناء سير الجلسة القضائية ، وهو ما ظهر مؤخرا وسبق الحديث عنه بالدراسة.

ويمكن تناول تأسيس المسئولية عن المحامي الروبوت من خلال الوظائف التي يمكن أن يقوم بها في مجال المحاماة ، والتي تبدأ من الحصول على المعلومات من العميل ، والتقصي عنها من مصادر إلكترونية أو غير إلكترونية ، وتمتد لتشمل صياغة صحف الدعاوى والمذكرات القانونية ، وحتى ابداء المشورة للعميل في نطاق الدعوى القضائية التي دفعته لاستعانة بمحام يمثله خلالها[٨٥].

وإذ كانت نظرية الشخص الاعتباري لم تلق قبولا لدى كثير من الفقه برغم اتجاه المشرع الاوروبي للأخذ بها كأساس لمسئولية الروبوتات عما قد تسببه من أضرار ، فقد وجد الفقه ضالته في نظرية الاشياء لتفسير هذه المسئولية ، وخاصة في النظم القانونية التي تنتمي إلى الدول المتلقية لنظم الذكاء الاصطناعي ، بحيث لا يتاح لها التحكم في إمكانيات هذه النظم أو تصميمها أو وظائفها ، مما يجعلها بالنسبة لهذه النظم نوعاً من الالات التي تتطلب عناية خاصة في استخدامها ، وحراستها ، وضمان عدم الاضرار بالغير أثناء استخدامها.

وإذا كان الأصل في المسئولية المدنية أن كل خطأ سبب ضررًا للغير هو سبب لالتزام مرتكبه بالتعويض ، فإن تطبيق نظرية الأشياء على عمل المحامي الذكي يستوجب توافر عنصرين ، الأول هو الحراسة ، والثاني هو تحقق الضرر بفعل المحامي الذكي.

أولا: وقوع المحامي الذكي ضمن نطاق الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة

لا يعد من الصعب اسباغ صفة الاشياء الميكانيكية أو الأشياء التي تتطلب عناية خاصة ممن تقع تحت يده وقاية مما يمكن ان تتسبب فيه من اضرار على نظام الذكاء الاصطناعي المتمثل في المحامي الذكي ، وخاصة في ضوء المفهوم القانوني للحراسة ، والذي يعني السيطرة الفعلية المقصودة على الشئ وتمتع الحارس بسلطة الرقابة والتوجيه ، وهو ما يسمى العنصر المادي للحراسة ، كما يجب تحقق العنصر

٨٥ عمر نافع رضا ، **مرجع سابق** ، ص ١١٦

المعنوي لها والمتمثل في ممارسة هذه الحراسة بغرض تحقيق مصلحة شخصية أو فائدة للحارس.

وينطبق على المحامي الذكي شروط الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة ، فمن ناحية يتصور ان يكون المحامي الروبوت آلة ميكانيكية مجسمة وملموسة ، ومن ناحية يتصور ان تكون مجرد برنامج إلكتروني غير ملموس إلا أن أستخدامه يتطلب عناية خاصة ، كون هذه البرامج تقوم بوظائف تتسم بالخطورة وقد تتسبب في حالة استخدامها بصورة غير رشيدة في اضرار جسيمة للغير ، تتمثل في خسارة الدعوى القضائية أو مخالفة القانون والتعرض للمسئولية القانونية سواء كانت مدنية أو جزائية[٨٦].

وبينما يرى بعض الفقه أن الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة هي الاشياء التي تقتضي طبيعتها هذه العناية ، أو التي تثبت طبيعة الضرر الواقع انها تقتضي هذه الدرجة من العناية استنادا إلى صورة الخطأ ونوع الضرر ، أو الحادث ذاته الذي سبب هذا الضرر[٨٧] ، فإن هناك فقه اخر يشترط ان تكون هذه الأشياء هي من الأشياء الخطرة بطبيعتها[٨٨] ، إلا أننا نميل إلى الأتجاه الأول والذي يترتب على الأخذ به التوسع في نطاق تطبيق المسئولية عن حراسة الأشياء ، كما يحقق العلة التشريعية من النص والتي تحقق حماية أكبر للمضرور من خلال نص المادة ٣١٦ من قانون المعاملات المدنية.

ثانيا: تحقق الضرر بفعل المحامي الذكي

يعد تحقق الضرر مفروضا بلزم المنطق القانوني ، حيث ان المسئولية في كل أحوالها لا تقوم إلا في حالة تحقق الضرر ، وبالتالي قد يتصور قيام المسئولية دون خطأ في بعض الحالات ، إلا أنه لا يتصور قيامها دون ضرر ، ويتمثل هذا الضرر في إصابة المضرور بصورة من صور الأذى ، سواء تمثل هذا الاذى في المساس بأحد حقوقه ، أو بإحدى المصالح المشروعة ، التي قد تتعلق بالسلامة الجسدية أو سلامة المال أو الشرف أو الأعتبار ، أو حتى المصالح المتعلقة بسلامة العاطفة والمشاعر[٨٩].

واستنادا إلى هذه النظرية فأن المحامي الذكي في حالة تسببه في الإضرار بالغير تقع المسئولية على مستخدمه طالما كان يمارس عليه أمتياز الرقابة والأشراف والتوجيه ، وهي المسئولية المفترضة التي لا يجوز دفعها إلا باثبات السبب الأجنبي المتمثل في القوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير ، وهي العناصر التي يجوز دفع المسئولية بها على سبيل الحصر ، بحيث لا يجوز دفعها باستخدام غيرها من الوسائل.

ولا تثور إشكالية في تحديد الحارس في هذه الحالة إذا كان مالك نظام المحامي

---

٨٦ ممدوح عبد الحميد عبد المطلب ، **العمل الشرطى القائم على الذكاء الاصطناعى وتحليل المعلومات** ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٢١ ، ص ٧٦

٨٧ حسن عمر الحمراوي ، **مرجع سابق** ، ص ٣٠٨٢

٨٨ فتحي عبد الرحيم ، **دراسات في المسئولية التقصيرية – نحو مسئولية موضوعية** ، منشأة المعارف ، القاهرة ٢٠١٥ ، ص ٧٠

٨٩ عبد الحميد الشواربي ، **المسئولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠١٥ ، ص ٣٥٠

الذكي هو الحائز له حيازة كاملة ، والتي يعتبر فيها الحائز هو المالك أى أن تملك النظام متوفر بشقيه المادى والمعنوى أما في الحيازة الناقصة فيعتبر هنا الحائز غير المالك فيتوفر الركن المادى للملكية دون ركنها المعنوي ، وفي هذه الحالة يعد الحائز هو ممارس السلطة الفعلية على الروبوت من ناحية الرقابة والأشراف والتوجيه ، وبالتالي يعد هو الحارس المسئول في حالة وقوع أضرار للغير بفعل المحامي الروبوت.

ويفرق الفقه بين نوعين من الحراسة ، الأول هو حراسة الاستعمال ، وهي الحراسة التي تثبت لمستخدم المحامي الروبوت ، سواء كان شخص طبيعي أو اعتباري ، ويتمثل في محامي طبيعي إو إحدى شركات المحاماة ، أو الشركة المالكة للتطبيق الإلكتروني في حالة كون المحامي الروبوت مجرد برنامج إلكتروني غير ملموس ، وتعد حراسة الاستعمال هي الحراسة التقليدية التي وردت بالمادة ٣١٦ من قانون المعاملات المدنية ، والتي ينتج عن تطبيقها إفتراض المسئولية في حق مالك المحامي الروبوت في حالة نتج عن استعماله الإضرار بالغير[٩٠].

اما النوع الثاني من الحراسة فهو حراسة التكوين ، وهي الحراسة التي تتحقق لمصمم أو مصنّع المحامي الروبوت في حالة كان الضرر الناتج عن استعماله راجعا إلى عيب داخلي في النظام أو ما اصطلح على تسميته بعيب الصناعة أو عيب البرمجة ، وهو العيب الذي ينقل المسئولية في حالة تحقق الضرر من على عاتق المستخدم إلى عاتق المصنّع أو المبرمج ، بشرط إثبات هذا السبب من خلال قضاء الموضوع[٩١].

ولا تتحقق مسئولية حارس الأشياء عن فعل المحامي الذكي في حالة تحقق أحد أسباب دفع هذه المسئولية ، فتدخل المضرور بفعله في حدوث الضرر يعني زوال هذه المسئولية ، وهو ما يتصور في حالة اقدامه على فعل يختلف عما نصحه به المحامي الروبوت ، أو تعديله للصياغة القانونية التي حصل عليها من خلاله ، كما تنتفي المسئولية في حالة ثبوت حدوث الضرر عن طريق خطأ الغير ، حتى لو كان هذا الغير هو مالك الروبوت نفسه ، حيث تتحول المسئولية في هذه الحالة من مسئولية حارس الاشياء إلى مسئولية شخصية بما تستلزمه من ضوابط لتحققها ، أو طرق لدفعها.

وقد تم تصميم نوع من الروبوتات بحيث لا يمكنها التصرف من تلقاء نفسها إلا بعد الرجوع إلى مستخدمها للحصول على الإذن بالتصرف ، وذلك بصورة إلكترونية وهو ما يسمى بنظام المصادقة ، وهو النظام الذي يستلزم مصادقة الحارس على أي تصرف يقوم به المحامي الذكي تجاه العميل ، الأمر الذي يحقق عناصر الحراسة في صورتها التقليدية ، وبالتالي تقوم مسئولية الحارس في كل الأحوال.

بينما تثور المشكلة في حالة الروبوتات التي تقوم بالتصرف دون الرجوع للحارس ، وهي الصورة التي تحدث غالبا في حالة التطبيقات الإلكترونية المسئولة عن توفير المعلومات القانونية ، وابداء المشورة لعملاء التطبيق أو حائزيه ، فقد يقتصر دور مالك

٩٠ عاطف النقيب ، **المسئولية الناشئة عن فعل الاشياء** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ٢٠١١ ، ص ٨١

٩١ محمد احمد المعداوي ، **مرجع سابق** ، ص ٣٢٥

التطبيق في هذه الحالة على اتاحته للغير لقاء مقابل أو حتى بصورة تبرعية ، وذلك بعد تغذيته بالمعلومات القانونية اللازمة لممارسته للمهام المنوطة به من تقديم الارشاد للعملاء ، أو وضع الصيغ القانونية الملائمة للمستندات الخاصة بأعمال المحاماة كصيغ الدعاوى والمذكرات والعقود ، حيث يغلب ان يتم التعامل في هذه التطبيقات في إطار المشروعات التجارية والتي تدر على مالكها ربحا ماديا دون ان يلزم تخصصه في الأعمال القانونية[٩٢].

وفي هذه الحالة وبرغم استقلال نظام الذكاء الاصطناعي باتخاذ القرار وتقديم النص الملائم بحسب ما يراه نتيجة لما سبق وتم تغذيته به من معلومات ، فإن وقوع ضرر يصيب المتعامل مع هذا التطبيق يستلزم وجود مسئول عن هذا الضرر ، وفي هذه الحالة – وهو ما نراه من جانبنا – تطبق قاعدة الغرم بالغنم ، فيسأل مالك النظام بصفته المستفيد منه ، فالتكاليف والخسائر التي تترتب على استعمال الشئ يتحملها المنتفع به ، وهي القاعدة التي توفر للمضرور الحماية طبقا للقواعد العامة في الخطأ والضرر ، حيث ان العميل في هذه الحالة يتعامل مع محترف إلكتروني ، مما يوجب على القانون توفير حماية خاصة له باعتباره مستهلك.

وهو ايضا الاتجاه الذي ناصرته التشريعات الحديثة فقررت حماية خاصة للمستهلك لكونه الطرف الضعيف في هذه العلاقة ، يستوي في ذلك الشخص الطبيعي والمعنوي ، كما يستوي اسلوب التعاقد سواء كان بالطرق التقليدية أو من خلال الطرق الإلكترونية[٩٣] ، فإذا كان الهدف من التزود بخدمات المحامي الذكي هو إشباع حاجيات المتعاقد الشخصية أو العائلية أو احتياجاته فيما يتعلق بحسن أداء واجبه أو التزامه تجاه الآخرين ، ولا تدخل في مهنته أو تؤثر فيها بشكل مباشر ، فلا شك ان هذا يسبغ عليه الحماية القانونية بصفته مستهلك ، أما من يتعاقد من أجل الحصول على الخدمات من أجل إعادة بيعها أو تحويلها أو تخزينها أو دمجها بغيرها فإنه يخرج من وصف المستهلك ، بل هو المحترف كما عرفه القانون التجاري.

ومع تطور التطبيقات القانونية الذكية التي تقدم المشورة لعملائها أصبح لها عديد من الأشكال منها ما يقدم خدمات المشورة في الدعاوى الخاصة بجرائم المرور ، أو التصرفات المدنية أو التجارية ، وغيرها من الخدمات التي تقدم بتكلفة زهيدة ، والتي تجعل المستهلك في حاجة دوما إلى هذه الخدمات بصورتها الإلكترونية كونها توفر خدمات قد لا تتوفر في السوق التقليدي بهذه التكلفة ، مما يزيد من اقبال العملاء بصفة عامة تحت ضغط الاضطرار احيانا أو بسبب جودة الخدمة وتنافس الأسعار احيانا اخرى ومن هنا كانت ضرورة توفير الحماية الكافية للمتعامل مع المحامي الذكي بشكل ملحّ وواضح[٩٤].

مما سبق يتبين أن تحقق الشروط السابق ذكرها يعني قيام مسئولية حارس

٩٢ هيثم السيد أحمد عيسى ، **الإلتزام بالتفسير قبل التعاقد من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي** ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٩ ، ص ١١٠

93 John Dike, **internet and electronic commerce - law in the European union**, HART publishing, oxford 2010.p 18.

٩٤ عبد الله ذيب محمود ، **حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني** ، دار الثقافة للنشر ، عمان ٢٠١٠ ، ص٦٠

المحامي الذكي طبقا لنظرية حارس الأشياء ، وذلك على اساس الخطأ المفترض في حق الحارس ، وهو افتراض لا يقبل أن يثبت عكسه ، فإذا نتج عن تصرف المحامي الذكي ضرر ما للغير فان المسئولية عن هذا الضرر تقع على من يملك السيطرة الفعلية على المحامي الروبوت ، سواء كان هذا الشخص هو مالك المحامي الروبوت أو مستخدمه أو مصممه أو صانعه أو مبرمجه ، فالمناط في تحديد المسئولية هو مناط واقعي يتمثل في السيطرة الفعلية على تصرفات هذا الشئ ، والتي تتلازم مع المسئولية عن تصرفاته.

ويمكن الذهاب إلى أن الإشكالية الفعلية في تحديد هذه المسئولية هي إشكالية توفيرها للحماية الواجبة للمضرور بفعل خطأ نظام المحامي الذكي ، حيث يتشكك البعض – وبحق – في مدى تحقق هذه الحماية معتبرا وجودها محل شك ، فالمحامي الذكي يتمتع بصفات تقارب الصفات الإنسانية من ناحية حرية التصرف والاستقلال تخير الخيار المناسب وتقديمه للعميل الذي يطلب معاونته ، كما انه يملك القدرة على التعلم والتفاعل ، وبالتالي فالنظر إليه على انه أحد الأشياء التقليدية هو نظرة قاصرة ، كما ان استقلالية هذه النظم في ادائها لوظائفها تتنافى مع فكرة حارس الأشياء بصورة دقيقة رغم كونها اقرب الافكار لطبيعتها ، وبالتالي فان اشكالية تحديد الحارس هي اشكالية واقعية ، اذ يتردد الأمر بين المالك والصانع والمصمم والمبرمج والمستخدم ، كما أن النظر باعتبار عدم وجود حارس من الأصل هو وضع غير مستبعد نظرا لادائه لمهامه في بعض الاحيان دون وجود سيطرة او رقابة فعلية من أحد.

وعلى ذلك فان استقلال هذا النوع من نظم الذكاء الاصطناعي وعمله دون رقابة أو توجيه من العنصر البشري يستوجب منطقيا عدم مسائلة أي من الأشخاص السابق ذكرهم عما قد يتسبب فيه من اضرار ، وهو ما دفع بعض الفقه إلى القول بأن نظرة المشرع إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره شيء تعني ان المشرع لا يعتد من الاساس بوجود نظم الذكاء الاصطناعي ، معتبرا اياها من الالات التقليدية.

من هنا فإن القول بصلاحية التشريعات الحالية – سواء القوانين الدولية أو الوطنية – بصورتها القائمة لتنظيم عمل نظم الذكاء الاصطناعي وخاصة ما يؤدي منها وظائف تمس الحياة القانونية هو قول يفتقر لكثير من الدقة ، حيث تحتاج هذه النظم إلى طفرة تشريعية يقدم من خلالها المشرع على تنظيم عمل هذه النظم بصورة يتحقق معها الأعتراف بخصائصها الحقيقية ، والاعتداد باستقلالها في التصرف وعدم وجود القدرة على الرقابة والتوجيه بما يخص افعالها ، كما يجب على المشرع مراعاة أهم مميزاتها والمتمثلة في التعلم والتطور الذاتي ، وهو ما يجعلها اقرب للإنسان منها للأشياء مع تحديد قواعد للمسئولية تتلائم وهذه الطبيعة.

الفصل الثاني

أحكام المسؤولية المدنية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة

تمهيد وتقسيم:

إذا كان المشرع قد تنبه إلى ضرورة التصدي لمعالجة تشريعية ينظم بها استخدام الذكاء الاصطناعي ، فان الفقه والقضاء قد سبقا التشريع بحكم انهما أول من يواجه أي ظاهرة مستحدثة ، بحيث يطلب منهما التصدي للظاهرة رغم الفراغ التشريعي بخصوصها ، وسكوت المشرع عن معالجتها ، الأمر الذي منح الفرصة لكلا من الفقه والقضاء للاحتكاك بأحكام المسئولية المدنية عن أنظمة الذكاء الاصطناعي بصفة عامة في وقت سبق التشريع.

والواقع أن اغلب الاجتهادات الفقهية والقضائية لم تتبن قواعد عامة ، وإنما اتجهت لمعالجة الحالات المعروضة على استقلال ، بحيث استهدفت الوصول إلى حلول عملية تحددها ظروف كل حالة على حدة ، وذلك تبعا لنتيجة الموازنة بين حاجات المجتمع وإمكانيته ، والمنافع والخسائر التي قد تعود أو تلحق بهذا المجتمع كنتيجة لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي ، رغم إنه بات من الضروري مواجهة المشكلات العديدة والمعقدة التي تنتج عن استخدام هذه الأنظمة بموجب قواعد ثابتة موحدة[٩٥].

ولا شك أن تحقيق كل ذلك يستلزم حلولا غير مألوفة ، ومواجهات أكثر تعبيرا عن الواقع ، للحد من المثالب المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي من ناحية ، وعدم تكبيل هذه التكنولوجيا بقواعد قانونية معقدة والسماح لها بالانطلاق من جهة أخرى ، وخاصة في المجالات غير التقليدية كمجال تدخل الذكاء الاصطناعي في أعمال المحاماة.

وتؤثر نظم الذكاء الاصطناعي على مبادئ النظم القانونية الحالية في شقين الأول أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تحفز عديد من الثغرات القانونية الحرجة ، أهمها المسئولية عن استخدامها ، وأهليتها لقيام المسئولية ، والاعتداد بما تسفر عنه من أدلة في الجرائم ، كما إنها أصبحت أكثر تطوراً في السنوات الماضية حيث تلعب دوراً مهماً في المجتمع ، إذ تم استخدامها في مجالات مختلفة مثل المجالات الطبية والقانونية والعسكرية والعديد من المجالات الأخرى والتي تحتك بالإنسان في عديد من المجالات.

وبالإضافة إلى جانب المسئولية في مجال المحاماة تطلع الفقه إلى تحليل عدد من المناحي التي تمس أنظمة الذكاء الاصطناعي ، ومن أهمها ما تناول قدرة هذه الأنظمة على الابتكار والتطوير ، فالذكاء الاصطناعي هو تقنية لديها القابلية على الوصول إلى استنتاجات تساعد على إيجاد حلول لمشكلات قانونية ، كما تمتلك القدرة على فهم اللغات ، والإدراك ، وغيرها من الإمكانيات التي تحتاج إلى ذكاء ، وتتشابه

٩٥ فاطمة عبد الله البشر ، **الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٢١ ، ص ٣٧

مع المحامي الإنسان من هذه الزاوية[٩٦].

وعلى هذا تنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين ، حيث يتناول المبحث الأول اساس المسئولية عن الأضرار التي قد تقع بفعل الذكاء الاصطناعي فيما يمس الأعمال الخاصة بالمحاماة ، بينما يتناول المبحث الثاني اثر هذه المسئولية ، والذي يتمثل في طرق دفعها ، والتعويض عنها ، سواء عن طريق تقدير قيمة التعويض ، أو طرق حصول المضرور عليه ، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول : أساس المسؤولية المدنية عن أضرار برامج الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة.

المبحث الثاني: أثر المسؤولية المدنية عن أضرار برامج الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة.

المبحث الأول

أساس المسؤولية المدنية عن أضرار برامج الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة

تمهيد وتقسيم:

إذا كانت برامج الذكاء الاصطناعي إلى زمن قريب تعد من قبيل الخيال العلمي ، فإنها في الوقت الحالي قد أصبحت واقعا يواجهه القانونيون بكافة اتجاهاتهم سواء المشرع او الفقه او القضاء ، حيث يفرض الواقع وجود نظام ذكي يعمل بشكل ذاتي مستقل عبر محاكاة العقل البشري بأفكاره وردود أفعاله ، وذلك بهدف القيام بمهام دقيقة في كثير من المجالات كأعمال الطب والهندسة والإدارة والمحاماة ، وهو الأمر الذي يفترض به مساعدة الإنسان على الوصول إلى أعلى أداء متصور في تقديم الخدمات وانتاج السلع ، كما يفترض به بطبيعة الحال ان يؤدي إلى تدخل القانونيين لمواجهة الأخطاء وسوء التقدير ، وغيرها من الوقائع التي قد تؤدي إلى الإضرار بغير مستخدمي أو مالكي هذه النظم.

وقد فرضت نظم الذكاء الاصطناعي وجودها من خلال استعانة الإنسان بها في عديد من المهن منها مهنة المحاماة ، وذلك اما من خلال التطبيقات التي يستعين بها المحامي نفسه لمعاونته في عمله ، أو التطبيقات والنظم التي تم تصميمها لخدمة عملاء مكاتب وشركات المحاماة والذين يحتاجون لنوع من العون القانوني يغنيهم عن التردد على مكتب المحامي اما توفيرا للنفقات أو الوقت ، واما للرغبة في التعامل مع الآلة بما تتسم به من انعدام المشاعر أو القدرة على الحكم على الفرد من خلال ما يقدمه من معلومات ، الأمر الذي فرض البحث في المسئولية عن خطأ هذه الالة وما قد يرتبه هذا الخطأ من أضرار ، الامر الذي دفع لتقسيم هذا المبحث الى مطلبين:

96 NEVEJANS Nathalie, **Directorate-General for Internal Policies, Policy Department C: Citizens' Rights and Constitutional Affairs, Legal Affairs**, European Civil Law Rules in Robotics, No EA n92471, October 2016, p 16.

المطلب الأول: المسؤولية عن فعل الأشياء لأنظمة الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة.

المطلب الثاني: المسؤولية عن الأنظمة المعيبة للذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة.

المطلب الأول

المسؤولية عن فعل الأشياء لأنظمة الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة

يحكم تصنيع الانظمة الذكية عدد من القواعد نص عليها المشرع الاوروبي من خلال القانون المدني الأوربي الخاص بالروبوتات الصادر عام ٢٠١٧ ، حيث الزم المشرع مصنّعي ومصممي هذه النظم باتباع ما سمي بقوانين اسيموف ، وهي ثلاثة قواعد يمارس الروبوت مهامه في نطاقها ، وهي عدم جواز امتداد الروبوت بالأذى للبشر وعدم جواز السكوت في حالة تعامله مع حالة ايذاء للإنسان ، واطاعة الأوامر البشرية ، ومحافظة الروبوت على بقائه ما لم يتعارض هذا البقاء مع القاعدتين الأولى والثانية[٩٧] ، كما أوصى المشرع في ملحق القانون لجنة القانون التي تم تشكيلها في الاتحاد الأوربي عند اقدامها على إصدار قانون السلوك الأخلاقي للروبوت أن يتضمن أربعة مبادئ يتقيد بها مصممي هذه النظم هي أن تعمل نظم الذكاء الاصطناعي في مصلحة الإنسان ، لا ينبغي لنظام الذكاء الاصطناعي إيذاء الإنسان ، عدم اجبار أي شخص على التعامل مع نظم الذكاء الاصطناعي ، وتوزيع المصلحة المتحققة من استخدام نظم الذكاء الاصطناعي بصورة عادلة[٩٨].

وفي ظل هذه القواعد والمبادئ يتبين أن الروبوت في كافة الحالات يخضع لعنصر بشري في ممارسته لوظائفه ، وهو ما يعني تمتع البشر بسلطة الرقابة والاشراف والتوجيه على الروبوتات بأنواعها ومنها المحامي الروبوت ، أو الذكاء الاصطناعي المستخدم في مهنة المحاماة ، كما ينبغي عليه من جهة اخرى ألا يكون سببا في إيذاء إنسان ، وهو ما يعني ان التزام المصمم أو المصنّع في هذه الحالة هو التزام بتحقيق نتيجة ، يتحقق الاخلال به بمجرد تحقق ايذاء الإنسان في أي من صوره.

وبرغم اتخاذ المشرع الاوروبي لنظرية الأشخاص كأساس لمسئولية الروبوت ، فان المشرع الإماراتي لم يتطرق إلى مسئولية الذكاء الاصطناعي أو مستخدمه في ضوء هذه النظرية ، فعد الذكاء الاصطناعي من الأشياء ، متغاضيا عن الطبيعة غير المادية لبعض هذه النظم ، وهو الاتجاه الطبيعي في أغلب التشريعات التي لم تنص على قواعد خاصة للتعامل مع الذكاء الاصطناعي أو الروبوت ، حيث تعتبر هذه النظم

97 Principle/T: “whereas Asimov’s Laws (3) must be regarded as being directed at the designers, producers and operators of robots, including robots assigned with built-in autonomy and self-learning, since those laws cannot be converted into machine code”.

98 Researchers in the field of robotics should commit themselves to the highest ethical and professional conduct and abide by the following principles: Beneficence - robots should act in the best interests of humans: Non-maleficence - the doctrine of ‘first, do not harm’, whereby robots should not harm a human: Autonomy - the capacity to make an informed, un-coerced decision about the terms of interaction with robots: Justice - fair distribution of the benefits associated with robotics and affordability of homecare and healthcare robots in particular.

من قبيل الأشياء والتي تقوم المسئولية عن اضرارها بناء على مسئولية حارس الأشياء.

وتقوم نظرية المسؤولية عن الأشياء على أساس الخطأ المفترض وهو ما نص عليه القانون ، والمقصود بالخطأ المفترض في هذه الحالة هو الخطأ الذي لا يكلف المضرور بإثباته ، وإنما يفترض وجوده تشريعيا استنادا إلى قرينة وضعها المشرع معتبرا كفايتها لتحقق المسؤولية عن الضرر الحادث[٩٩] ، بمعنى أن الخطأ المفترض في هذه الحالة يقوم على قرينة قانونية يستنتج من خلالها المشرع واقعة لم يقم الدليل على حدوثها بصورة مباشرة ، وفقا لما هو مرجح عقلا ، ويجوز لمن ينسب إليه الخطأ المفترض كقرينة تقبل اثبات العكس ان ينفيه بطريقين ، الأول هو إثبات أنه قام بما يجب عليه من الحيطة وبذل ما ينبغي من العناية ، والثاني إثبات السبب الأجنبي ، أما الخطأ المفترض الذي لا يقبل إثبات العكس فلا ينفى إلا بإثبات السبب الأجنبي وحده[١٠٠].

وتتبع المسئولية عن حراسة الأشياء الخطأ المفترض الذي لا يقبل اثبات العكس ، وبالتالي لا يتصور دفع المسئولية في حالة الضرر المترتب على عمل المحامي الروبوت إلا عن طريق اثبات السبب الأجنبي سواء كان هذا السبب يتمثل في حدوث ما هو من قبيل القوة القاهرة ، أو خطأ الغير ، أو خطأ المضرور نفسه[١٠١].

أولا: المسئولية في القانون الإماراتي

اعتبر المشرع الإماراتي المسؤولية عن الأشياء من المسئوليات المباشرة ، والتي تتسبب في ضرر مباشر تقوم به مسؤولية الشخص دون الحاجة لإثبات الخطأ من جانبه ، وذلك وفقا لنص المادة ٣١٦ من قانون المعاملات المدنية الاتحادي ، وهو النص الذي يشترط شرطين لتحقق المسؤولية المدنية عن الأضرار الحادثة بفعل الذكاء الاصطناعي في مجال المحاماة وفقا للنظرية الشيئية ، هما شرطي تحقق الحراسة وتحقق الضرر ، إلا أن الاختلاف قد بدر من الفقه في تحديد مفهوم الحراسة المقصود بموجب المادة ٣١٦.

حيث اتجه بعض الفقه إلى أن الحراسة المقصودة هي الحراسة القانونية ، ويقصد بها سيطرة الحارس الذي يخوله المشرع حق إدارة المحامي الروبوت واستخدامه ومراقبته

٩٩ محمد حسن قاسم ، **مصادر الالتزام – دراسة مقارنة** ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ٢٠١٦ ، ص٢٠٢.

١٠٠ عبد الخالق حسن أحمد ، **المدخل لدراسة القانون وفقا لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة** ، دار الحافظ للنشر ، ابوظبي ٢٠١٨ ، ص ١٤١

١٠١ وقد واجه القضاء الإماراتي هذا الموقف فقضى بأن « أساس مسؤولية حارس الأشياء تستند إلى الخطأ المفترض الذي لا يقبل إثبات العكس ، وإذا افترضنا أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي من قبيل الأشياء التي تحتاج إلى عناية خاصة لحراستها ، بمعنى أنه ما دام الحارس يغنم من الشيء فيجب أن يغرم بما يصدر من هذا الشيء ، فمن المقرر وفق ما تقضى به المادة (٣١٦) من قانون المعاملات المدنية أن من كان تحت تصرفه أشياء تتطلب عناية خاصة للوقاية من ضررها ، أو آلات ميكانيكية ، فإنه يكون ضامنا لما تحدثه هذه الأشياء أو الآلات من ضرر للغير ، سوى ما لا يمكن التحرز منه ، والأصل أن مالك الشيء هو من له السيطرة عليه ما لم يثبت انتقالها إلى شخص آخر ، والمسؤولية في هذا الصدد – وعلى ما صرحت به المذكرة الإيضاحية للقانون – لا تقوم على أساس الخطأ المفترض ، وإنما تقوم على أساس الغرم بالغنم ، ولذلك فلا يلزم التحقق مسؤولية المالك الذي له حق السيطرة على الشيء إثبات التعدي أو التقصير في جانبه ، بل يكفي ثبوت أن الآلة أو الشيء قد تدخل تدخلا إيجابيا في إحداث الضرر ، ومن المقرر أن التابع للمالك لا تنتقل إليه السيطرة على الشيء الذي يستعمله الحساب متبوعه» ، لمزيد من التفاصيل راجع **حكم محكمة تمييز دبي ، الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٢ ، جلسة ١١ ابريل ٢٠١٣** ، حيث اعتبر القضاء الإماراتي أن المسئولية عن الأضرار التي يسببها نظام الذكاء الاصطناعي هي مسئولية حارس الأشياء ، وهي المسئولية المفترضة مادام أن الحارس يغنم من حراسته للشيء.

، سيطرة قانوني ، يستمدها من حقه على الروبوت ، سواء كان هذا الحق عينيا مثل حقوق الملكية أو الانتفاع ، أو حق شخصي يتعلق بالشيء كالحق الناشئ عن الإجارة والإعارة ، وسواء كان مصدر هذا الحق هو العقد ، أو كان مصدره القانون أو أي من مصادر الحقوق ، حيث يكفي وجود هذه السلطة القانونية لثبوت الحراسة ، دون ترتبط مباشرتها بفعل الحراسة ذاته[١٠٢].

بينما اتجه فقه اخر إلى تبني نظرية ثانية هي نظرية الحراسة الفعلية ، والتي بمقتضاها تكون الحراسة هي السيطرة الفعلية على الشيء سيطرو مقصودة مستقلة ، وبغض النظر عن مشروعية الحق الذي تستند إليه ، فالحارس وفقا لهذه النظرية هو من تتحقق له سلطات الاستعمال والرقابة والتوجيه ، أي ان الحارس هو من يملك سلطة الأمر على المحامي الروبوت وسلطة الاستعمال والرقابة والتوجيه بصفة مستقلة ، وهو ما يسمى بالعنصر المادي للحراسة ، كما يجب أن يباشر هذه السلطة لحسابه ، وذلك بقصد تحقيق مصلحته الشخصية ، وهو العنصر المعنوي للحراسة ، وبالتالي لا تتوافر صفة الحارس إذا كان الشخص يستخدم الشيء لحساب غيره أو مصلحة غير مصلحته الشخصية[١٠٣].

كما يشترط لقيام المسؤولية عن فعل الأشياء لأنظمة الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة ان يقع الضرر بفعل الروبوت أو نظام الذكاء الاصطناعي ، وهو ما يعني أن يكون دور المحامي الروبوت في إحداث الضرر هو دور ايجابي ، أي أن وضعه أو دوره المهني يسمح له بالتسبب في الضرر ، ولا يكفي أن يكون الضرر قد نتج عن سلبيته ، وعلى هذا يتصور ان يترتب الضرر على اسداء مشورة قانونية في غير محلها ، أو صياغة أحد العقود مع كتابة معلومات غير صحيحة أو اصطناع بيانات في العقد على خلاف الحقيقة ، بينما لا يتحقق الدور الايجابي في حالة اغفاله نص قانوني قد ينطبق على الواقعة التي يسأله العميل عنها ، أو صمته عن إضافة لازمة في العقد لم يطلبها أطراف العقد الذي يصيغه لحساب العملاء.

فإذا توفرت الشروط سالفة الذكر تقوم المسؤولية المدنية في حق من كان المحامي الروبوت في حراسته عن الأضرار التي تسبب فيها هذا النظام ، فلو تسبب الروبوت المستخدم في صياغة العقود في ضياع حق ما للعميل المتعاقد ، فإن الذي يتحمل مسئولية هذا الضرر هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي تكون له السيطرة الفعلية على المحامي الذكي ، والذي يتصور أن يكون المحامي الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي في عمله ، أو الجهة المالكة للتطبيق القانوني الذكي ، أو الشركة التي صممت أو صنعت أو برمجت هذا النظام ، فالمناط في تحمل المسئولية هو تحقق السيطرة والرقابة والتوجيه لنظام المحامي الذكي ، والتي تدور معها المسئولية عن الاضرار التي يسببها وجودا وعدما[١٠٤].

١٠٢ محمد طاهر قاسم ، **الأساس القانوني للمسؤولية عن الأشياء الخطرة أمام القضاء** ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١٥ ص٢٠٤

١٠٣ أياد عبد الجبار ملوكي ، **المسؤولية عن الأشياء وتطبيقاتها على الأشخاص المعنوية بوجه خاص** ، دار الثقافة للنشر ، عمان ٢٠١٤ ، ص١٢٢

١٠٤ لبنى عبد الحسين السعيدي ، **مرجع سابق** ، ص ١٦١

وإذا كانت نظريات الخطأ المفترض تستند إلى أساس إعفاء المتضرر من إثبات مصدر أو حدوث الخطأ ، إلا ان هذه النظريات في الوقت ذاته تمنح مرتكب الخطأ أو المسؤول عنه حقا في نفي هذا الخطأ من جانبه أو ما يسمى بدفع المسئولية ، وذلك عن طريق أن الضرر الذي تتم مسائلته عنه قد وقع نتيجة سبب أجنبي لا يد له فيه ، وهو ما يجعل المسؤول عن هذا الضرر بصدد فرصة للتخلص من المسؤولية عنه ، الأمر الذي يؤدي إلى جعل تلك النظرية نظرية هشة لا يمكنها الصمود أمام التقنيات المتطورة والمعقدة لنظم الذكاء الاصطناعي التي تم برمجتها لتتصرف من ذاتها وفقا لتكنولوجيا مستحدثة ، تجعل منها متمتعة باستقلال واضح في اتخاذ القرارات ، والقدرة على التواصل والتفاعل مع العنصر البشري ، مما يدفع للبحث في استحداث نظريات أكثر ملائمة لتحديد المسئولية عن أستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة ، أو أي من المهن التي اقتحمها الروبوت الذكي.

ثانيا: المسئولية في القانون المدني الأوروبي

اما القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات الصادر في فبراير عام ٢٠١٧ ، فقد قضى بإنه «تفرض المسؤولية عن تشغيل الروبوت على مجموعة من الأشخاص وفقا لمدى خطئهم في تصنيعه أو استغلاله ، ومدى سلبيتهم في تفادي التصرفات المتوقعة من الروبوت ، دون افتراض الخطأ ولا اعتبار الروبوت شيئا»[١٠٥] ، فبرغم تبني المشرع الاوروبي لنظرية الشخصية القانونية للروبوت ، إلا أنه قد نص على حالات تقوم فيها مسئولية الأشخاص عن الاضرار التي قد يتسبب فيها ، فاعتبرهم المسؤولون عن أخطاء الروبوت رغم اقراره انه ليس شيئا ، وهم:

١. المصنع: في هذه الحالة يسأل مصنّع النظام الذكي عن العيوب الناتجة عن سوء التصنيع ، وهو ما يؤدي إلى انفلات النظام ، واقدامه على ارتكاب أفعال تخرج عن إطار استخدامه الطبيعي ، كأن يؤدي عيب في روبوت المحامي الذكي مثلا إلى رفع الدعوى بشكل خاطئ مما يتسبب في عدم قبولها ، أو الإضرار بالعميل بسبب سوء تواصل الروبوت مع النظم القضائية ، أو إهمال صيانة الروبوت من الشركة المصنعة[106].

٢. المشغل: وهو الشخص المهني الذي يقوم على استغلال الروبوت ، مثل إدارة شركة المحاماة التي تقوم باستخدام تطبيق ذكي يعتمد على روبوت في إدارة بعض العمليات القانونية الخاصة بالعملاء[107].

105 Moritz Goeldner, Cornelius Herstatt, Frank Tietze, **"The emergence of care robotics- A patent and publication analysis,** Technological Forecasting and Social Charge, vol 92, New York 2016, p 115

مشار اليه لدى: ناريمان مسعود ، **مرجع سابق** ، ص 190

١٠٦ يتشدد القضاء الاوروبي بضرورة انتظار تقارير التجارب العملية قبل إجراء أي عملية بيع للروبوت ، والا يتحمل المصنع المسئولية عن الاهمال ، أنظر منطوق قرار محكمة النقض الفرنسية لعام ٢٠١٨:

Cour de cassation de France, première chambre civile, arrêt n° 443 du 3 mai 2018.

١٠٧ كما تأثر القضاء الامريكي بهذا الاتجاه فنظر دعوى المستخدم على إهمال الشركة المشغلة للروبوتات ، انظر:

Cristono ALMONTE vs. AVERNA VISION & ROBOTICS, INC., United States District Court, W.D. New

٣. المالك: الذي يقوم بتشغيل المحامي الذكي لخدمته شخصيا أو لخدمة عملائه ، كمكتب المحاماة الذي يملك ويشغل في الوقت ذاته محامي روبوت للقيام بتقديم استشارات قانونية ، ويصيغ العقود والاتفاقات للعملاء.

٤. المستعمل: وهو الشخص التابع القائم على استعمال الروبوت بخلاف المالك ، والمشغل الذي قد يكون مسئول عن تصرف الروبوت الذي تسبب في ضرر للغير[108].

وعلى هذا وبرغم اعتناق المشرع الاوروبي لنظرية الأشخاص في تحديد المسئولية عن الاضرار التي يتسبب فيها الروبوت ، إلا أن الواقع قد فرض نفسه من خلال اقراره بقيام المسئولية في حق بعض الاشخاص عن هذا النوع من الاضرار ، وهو ما يعني ان فرض الشخصية القانونية لنظم الذكاء الاصطناعي لم يزل في طور الفروض الأكاديمية ، اما الواقع التطبيقي فيفتقر إلى قواعد كاملة تنظم المسئولية من هذه الزاوية.

وقد قبل بعض الفقه تطبيق فكرة الحراسة على نظام الذكاء الاصطناعي الملموس دون غيره ، وهو ما اسماه بدعامة الذكاء الاصطناعي ، وهو المجسم الذي يحمل الذكاء الاصطناعي بداخله باعتباره من الالات كأي آلة تقليدية ، يخضع للسيطرة والتوجيه والرقابة التي تتيح مسائلة المالك أو الحائز أو الحارس الفعلي بصورة عامة عن الاضرار التي يسببها ، ولا يثير أي إشكالية في تطبيق النظرية ، بينما رفض تطبيقها على الذكاء الاصطناعي المعنوي كالخوارزميات ، والبرمجة غير الملموسة ، والتي تخرج تصرفاتها عن السيطرة البشرية بطبيعتها ، وهو ما اسماه هذا الفقه بعقل الذكاء الاصطناعي ، وهو الكيان المعنوي الذي لا يخضع لسيطرة الشخص الطبيعي أو الاعتباري ، وخاصة مع قدرته على التفاعل والتعلم واكتساب الخبرات[109].

حيث رأى هذا الفقه إستحالة خضوع هذه العناصر المعنوية لنظرية الحراسة المادية لتعارضها مع اساس هذه الفكرة ، فنظرية حراسة الاشياء قد وضعت فقط لتنطبق على المجسدات المادية ، والتي يمكن تحديد الخطأ في حق المسئول عن حراستها ، ويمكن وضع معيار لتصرف الشخص العادي حيالها ، كما يمكن اثبات السبب الأجنبي كوسيلة لدفع المسئولية ، باعتبار ان الحارس يتحمل المسئولية كونه اقدر من غيره على حراسة الشئ ومنعه من الإضرار بالآخرين ، وهو ما يتحقق عن طريق الرقابة والتوجيه ، وهي العناصر التي يفتقر إليها نظام الذكاء الاصطناعي في صورته المعنوية.

York, No. ١١-CV١٠٨٨-EAW, ١٢٨ F.Supp.٣d٧٢٩ (٢٠١٥), Signed August ٣١, ٢٠١٥.

أما عن دعوي عامل غير مختص بالروبوتات لدى شركة مختصة بصناعتها انظر:

Joshua DREXLER vs. TEL NEXX, INC., etc.., United States District Court, D. Massachusetts, Civil Action No. 13-cv13009-DPW, 125 E.Supp.3d 361 (2015), Signed August 28, 2015.

١٠٨ همام القوصي ، **مرجع سابق** ، ص ٨٩ كما يمكن تطبيق نظرية تجزئة الحراسة بين الصانع والمستخدم ، خاصة أن الروبوتات تتضمن أجزاء ذات جهات تصنيع مختلفة ، تختلف السيطرة الفعلية عليها.

١٠٩ مصطفى ابو مندور موسى ، **مدى كفاية القواعد العامة للمسئولية المدنية في تعويض اضرار الذكاء الاصطناعي** ، بحث منشور في مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية ، عدد ٥ ، كلية الحقوق جامعة دمياط ، القاهرة ٢٠٢٢ ، ص ٣٥٥

وعلى هذا تصطدم فكرة الحراسة التقليدية في تطبيقها على نظام الذكاء الاصطناعي الخاص بالمحاماة بعقبتين ، الأولى ان هذا النظام في غالب الأحيان يكون نظاماً معنويا ، عن طريق تطبيق ذكي يستخدمه العميل للحصول على خدمة تمس العمل القانوني ، والثانية استقلال هذا النظام عن الأشياء بمفهومها التقليدي ، وهو ما يعني ضرور وجود نظام قانوني مستقل يتناوله.

مما سبق يمكن إيعاز إشكالية تحديد المسئولية عن الاضرار التي تحدث بفعل المحامي الذكي إلى إستقلالية الذكاء الاصطناعي وقدرته على تنفيذ مهام معينة انطلاقا من حالة معينة واستنتاجات دون تدخل الإنسان ، وعليه يمكن اعتبار حرية اتخاذ القرار ضمان لوجود مفهوم الذكاء الاصطناعي المتميز عن البرمجيات والحاسبات العادية التي تعمل في إطار وضعه لها المستخدم ، وتكون جميع قرارتها متوقعة عكس الذكاء الاصطناعي الذي لا يمكن توقع قراراته ، وبالتالي فان الاستناد إلى المسؤولية عن فعل الأشياء لأنظمة الذكاء الاصطناعي برغم توافقها مع الواقع في الوقت الحالي ، إلا أن استمرار هذا التوافق هو الوضع غير المتوقع ، حيث ان التطور المستمر لهذه الأنظمة من شأنه ان يلغي تماما دور العنصر البشري في السيطرة على تصرفاته أو توجيهها ، وعليه فان الاستمرار في تحديد هذه المسئولية طبقا للمسئولية عن حراسة الأشياء في سبيله لان يتنافى مع الواقع ، حيث تفرض النظرية الشخصية نفسها في مستقبل المسئولية عن هذا النوع من الاضرار.

المطلب الثاني: المسؤولية عن الأنظمة المعيبة للذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة

اسس المشرع الاوروبي مسئولية المنتج عن فعل منتجاته المعيبة عن طريق «توجيه المسئولية عن المنتجات المعيبة رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٥» ، وهو التوجيه الذي صدر ليصبح جزء من عدد من القوانين الوطنية المدنية الاوروبية ، ومنها القانون المدني الفرنسي الذي ضمنه بموجب القانون الصادر في مايو ١٩٩٨ ، حيث أصبح هذا التوجيه جزء من نصوص القانون الوطني ، فتقرر مسئولية المنتج عن ضمان عيوب المنتجات استنادا لعدم الكفائة في امان وسلامة هذه المنتجات.

أولاً: المسئولية في القانون الإماراتي

يقصد بالمسئولية عن المنتجات المعيبة المسئولية التي يقررها المشرع من خلال نص القانون ، وتقوم على أساس محدد هو عدم كفاية السلامة والأمان في المنتجات ، أي أن المنتج[١١٠] تقوم مسئوليته عن الاضرار التي تنتج عن العيوب في المنتجات ، وسواء كان هناك عقد يجمع بين المنتج والمتضرر أو لا[١١١].

ووفقا لهذا التعريف يتبين أن هذه المسئولية هي مسئولية ذات طبيعة موضوعية ،

١١٠ يقصد بالمنتج لهذا الغرض وبحسب تعريف قانون حماية المستهلك الإماراتي رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٦ في المادة ١ تحت مسمى المزود «كل شخص طبيعي أو معنوي يقدم الخدمة أو المعلومات أو يصنع السلعة أو يوزعها أو يتاجر بها أو يبيعها أو يوردها أو يصدرها أو يتدخل في إنتاجها أو تداولها».

١١١ نادية ماش ، **مسؤولية المنتج – دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي** ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، الجزائر ٢٠١٢ ، ص ٤٧.

فلا يعتد فيها بركن الخطأ ، ولا يطلب من المضرور ان يثبت هذا الخطأ ، وإنما كل ما يقع عليه ان يثبت وجود عيب في المنتج ، بحيث يتضمن هذا العيب انتفاء مواصفات الأمان والسلامة في المنتج المعروض للتداول ، وهو ما بينته إليه المادة ٩ من قانون حماية المستهلك الإماراتي والتي نصت على أنه «يسأل المزود عن الضرر الناجم عن استعمال السلعة واستهلاكها....» ، بحيث ان تخلف اشتراطات السلامة والأمان أو تحديد العيب لا ينظر إليه بناء على أساس درجة الأمان المتاح للمنتج أن يصل لها لو اتخذ الاحتياطات اللازمة وبذل ما يمكنه من عناية ، وإنما يتم تحديد العيب كأساس للمسئولية عن طريق معيار موضوعي ، هو التوقعات المشروعة لمستهلك السلعة أو مستخدمها ، ويلاحظ أن القانون يستهدف الاستهلاك كتصرف قانوني ، دون ان يحصره في الأشياء القابلة للاستهلاك ، فيشمل مصطلح الاستهلاك جميع التصرفات القانونية ، بما فيها المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر الإنترنت طالما كان هدفها الحصول على السلع بأنواعها أو الحصول على الخدمات.

وفكرة إحاطة المستهلك بالحماية القانونية ليست فكرة حديثة أو قاصرة على الذكاء الاصطناعي ، فالمستهلك يحتاج إلى الحماية إذا كان الطرف المقابل له في العقد تاجرا محترفاً ، لأن الأخير يتمتع بالخبرة والقدرة الاقتصادية مما لا يحظى به المستهلك ، كما أضيف إلى هذا المبرر في نظم الذكاء الاصطناعي مبرر جديد هو عدم معرفة المستهلك بهذه النظم نظرا لتعقيدها وحداثتها أو الوقوف على مواصفات السلعة بدقة ، مما يرجح كفة العقد لصالح التاجر المحترف على حساب المستهلك ، وهو الامر الذي يدعو المستهلك للإحجام عن هذا النوع من السلع أو الخدمات اذا لم تتوافر له الحماية المناسبة[١١٢].

وتعد هذه المسؤولية ذات طبيعة قانونية خاصة ، حيث تتيح نوع خاص من المسئولية المدنية ، يطبق على كافة المضرورين من عيوب المنتجات ، وبغض النظر عن وجود علاقة مباشرة تربطهم بالمنتج كالعلاقة التعاقدية ، أو مدى خطورة هذه المنتجات ، فالمضرور في هذه المسئولية يعد من الغير ، وبالتالي فهي ليست مسئولية تقصيرية ولا تعاقدية ، وإنما الوصف الأدق لها انها مسئولية ذات طبيعة قانونية خاصة ، حيث يكون المنتج من خلالها مسؤولا عن كافة الأضرار المترتبة عن العيوب في منتجاته ، وسواء كان مرتبطا بعلاقة تعاقدية مع المتضرر أو غير مرتبط.

وتهدف هذه المسؤولية إلى تحقيق المساواة بين المتضررين بأنواعهم ، وتلافي حالة عدم المساواة التي تتحقق بناء على وجود صلة عقدية تربط المنتج بالمضرور في بعض الحالات وانتفاء هذه العلاقة في حالات اخرى ، فعادة يكون المتضرر في حالة تحقق الرابطة العقدية في وضع أفضل من الغير ممن يفتقدون هذه الرابطة عند تحقق الضرر بسبب وجود عيب في النتج ، لأن المتعاقد يتمتع بالمزايا التي تكفلها دعوى المسؤولية التعاقدية ، وأهمها افتراض مسؤولية المنتج عن ضمان العيوب الخفية ، والتزامه بإعلام المشتري بالمخاطر الناجمة عن استخدام السلعة وتبصيره بها[١١٣].

١١٢ محمد حسين منصور ، **المسئولية الإلكترونية** ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ٢٠١٩ ، ص١١٢

١١٣ علي محمد خلف الفتلاوي ، **مسؤولية المنتج البيئية في أحكام نظرية تحمل التبعة** ، بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية الجامعة ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٦ ، بغداد ٢٠١٥ ، ص٤١٤.

كما يتميز هذا النوع من المسئولية بأن قواعدها ذات طبيعة آمرة تمس النظام العام ، لذا يعد أي شرط أو اتفاق يترتب عليه الإعفاء أو التخفيف منها باطلا ، وهو ما نصت عليه المادة ١٦ من قانون حماية المستهلك الإماراتي حيث قررت أنه «للمستهلك الحق في التعويض عن الأضرار الشخصية أو المادية ، وفقا للقواعد العامة النافذة ، ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك».

ويشترط لقيام هذه المسؤولية وحتى يكون المنتج مسئول عن الأضرار التي تقع بسبب المحامي الروبوت تحقق ثلاثة شروط على وجه التلازم بحيث يؤدي تخلف أحدها إلى انتفاء مسئولية المنتج ، وهي:

وجود عيب في الروبوت ، ذلك أن العيب يمثل أهم أركان قيام هذه المسؤولية المستحدثة ، وهو ما يتحقق عندما لا يوفر المنتج السلامة والأمن للمستهلك ، فلا تعد العيوب التي تهدد الانتفاع بالمنتج من الناحية الاقتصادية أو تجعله لا يحقق الهدف الذي انتج من اجله ضمن نطاق هذا النوع من المسئولية ، ولا يلتزم المتضرر في هذه المسئولية بإثبات الخطورة الناجمة عن استخدام المنتج ولا اثبات خطأ المنتج ، وإنما يقع عليه عبء إثبات وجود العيب وتحقق الضرر ، وهو ما تختلف فيه قواعد هذه المسئولية عن القواعد العامة للمسؤولية عن ضمان العيب الخفي والتي تعتبر العيب قائم مادام ينقص من قيمة المنتج أو يفوت الغرض من استعماله[114].

تحقق الضرر ، حيث يعد الضرر الركن الرئيس في المسؤولية المدنية بصفة عامة ، فيعد تحققه أمرا لازما لقيامها ، وقيام حق المضرور في المطالبة بالتعويض ، فإذا لم يثبت تحقق الضرر فلا محل لقيام المسئولية من الأصل المسؤولية ، حيث تدور المسئولية وجودا وعدما مع الضرر ، فلا تقوم إلا في وجوده ، وعليه لا يحق لأي شخص رفع دعوى التعويض عن الأنظمة المعيبة اذا لم يصبه ضرر بسببها ، حيث تنتفي المصلحة في رفع الدعوى في هذه الحالة[115] ، والتي هي مناط لقبول الدعوى.

علاقة السببية ، فيقع على المتضرر مع عبء إثبات العيب والضرر عبء اثبات علاقة السببية بينهما ، وهي الرابطة التي تربط بين العيب والضرر ، ويفترض ان يكون العيب موجودا قبل حصول المستهلك على السلعة ، كما يفترض أن المنتج في هذه الحالة قد سمح بتداول السلعة بإرادته ، وهو ما يستفاد من تخليه عن حيازتها وواتاحتها للعرض ، ويرجع السبب في هذا الافتراض إلى تيسير عبء الإثبات على المضرور ، والذي غالبا ما يكون غير مهني فيتعذر عليه تحديد الوقت الذي نشأ فيه العيب ، لذا يكتفي بإثبات وجود العيب واثبات علاقته بالضرر ، ولا يحرم القانون المنتج من نفي علاقة السببية عن طريق إثبات عدم وجود العيب وقت عرض السلعة للتداول

١١٤ نادية ماش ، **مرجع سابق** ، ص ٤٨

١١٥ خالد مصطفى فهمي ، **الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية** ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ٢٠١١ ، ص ١٦٥

، كما يستطيع دفع المسئولية بإثبات أن السلعة لم تعرض للتداول بإرادته ، بل عن طريق غيره ، كما يستطيع دفع المسئولية بإثبات السبب الأجنبي[116] ، كما يلاحظ انه في حالة تعدد المنتجين تكون مسئوليتهم عن الضرر مسئولية تضامنية.

وبناء على ذلك يمكن القول بإنه إذا تحققت الأركان السابق ذكرها فإنه يمكن اعتبار الضرر الذي يسببه المحامي الروبوت هو نتيجة لعدم قيام المنتج بتوفير اشتراطات السلامة والأمان للسيطرة على استقلال هذا الروبوت ، إلا أنه – كالعادة – يلاحظ أن أحكام هذه الصورة من المسؤولية لا تكفي للحماية في ضوء اضطراد الاستقلالية للروبوتات وقدرتها على التعلم واكتساب الخبرة ، مما يعني أن المنتجين مع زيادة هذه القدرة يفقدون السيطرة على الروبوتات ، لذا فقد لا تكون مسؤولية المنتج عن المنتجات المعيبة كافية للتعويض عن الأضرار الناجمة عن فعل الروبوتات التي تتمتع بالتحكم الذاتي وتملك القدرة على اتخاذ القرار.

ثانيا: المسئولية في القانون الاوروبي

تبنى المشرع الاوروبي هذا النوع من المسئولية كسبيل لحماية المضرور بفعل المنتج المعيب في الحالات التي يتعذر فيها تحديد المسئول عن الضرر الحادث بفعل هذا المنتج ، وخاصة حالات انتفاء العلاقة التعاقدية بين المنتج والمضرور ، كما اعتبر قواعد هذه المسئولية من النظام العام بموجب المادة ١٢ من التوجه الأوربي والتي نصت على أن «أي شرط يتم بمقتضاه استبعاد أحكام المسؤولية عن المنتجات المعيبة ، أو يخفف منها يعتبر كأن لم يكن»[117].

وتتبع رغبة المشرع الاوروبي في تقرير نوع خاص من الحماية لمستهلك هذا النوع من المنتجات من افتقار المستهلك إلى التبصير المعلوماتي التكنولوجي والذي قد يتمثل في عدم معرفته بنظم الذكاء الاصطناعي ، بالإضافة إلى المشاكل التي قد تواجهه عند التعمق في استخدام هذه النظم خاصة المتخصصة منها كنظم المحامي الذكي ، مما قد يؤدي إلى وقوع المستهلك في مشكلات وتضرره نتيجة استخدام هذه المنتجات ، كما قد تؤدي إلى الإضرار بالغير ، وهو ما يستوجب أن تكون المسئولية عن هذه المنتجات دقيقة ومحددة ، بحيث تضمن حقوق المستهلك من كافة الجهات ، وبالإضافة لدور تحديد هذه القواعد في تجنيب الأطراف التورط في المنازعات والخوض في إجراءاتها ، فإن تحديد وسائل فض النزاع مسبقا قبل قيامه ، وتحديد نوع القواعد واجبة التطبيق من شأنه أن يحجم من احتمالات قيام النزاع ، ويوضح الطرق التي يلجأ إليها الأطراف والقواعد الحاكمة لهذا النزاع ، وبالتالي فإن توقع كل طرف بما ستؤول إليه الأمور في حالة التنازع هو بكل تأكيد من مسببات الحد من النزاعات وتوضيح النتائج المتوقعة على النزاع بناء على الأسباب التي أدت إلى قيامه[118].

١١٦ عدنان هاشم جواد ، المسؤولية المدنية الحديثة المنتج الكائنات المهندسة وراثيا ، دار اليازوري للنشر العلمي ، عمان ٢٠١٤ ، ص ٢٤١.

١١٧ غالب كامل المهيرات ، **التزام المنتج بالتبصير قبل التعاقد في العقود الالكترونية** ، دار اليازوري للنشر ، عمان ٢٠١٨ ، ص٦٦

١١٨ حسن عمر الحمراوي ، **مرجع سابق** ، ص ٣٠٩٢

والواقع ان التزام المنتج بتبصير المستهلك بطبيعة الذكاء الاصطناعي كسلعة والمخاطر التي قد تترتب على استخدامه هو من ضمن الالتزامات التي يؤدي الوفاء بها إلى تقليل احتمالات التضرر من هذه النظم ، فتبصير المستهلك بخصائص وصفات المبيع ، يجعله يُقدم على التعاقد وهو مطمئن من عدم وجود غش أو خداع من قبل المزود ، فالإعلام عن صفات المبيع يجعل المستهلك على بينة من أمره بحيث يقوم بالتعاقد بناءً على إمكانياته ، كما تنبع أهمية إعلام المستهلك بخصائص المبيع من أن اقدام المستهلك على شراء النظام غالبا ما يتم عن بعد ، أي بوسائل إلكترونية ، وبالتالي لا تتوفر إمكانية معاينة المستهلك للمبيع ، ومن هنا لا يمكن اغفال أهمية إعلام المستهلك وتبصيره في منتجات الذكاء الاصطناعي.[119]

ويرى الباحث أن تكليف المستهلك باثبات وجود عيب الصناعة هو تكليف بما يصعب عليه كشخص عادي ، يفتقر إلى الخبرة اللازمة لتحديد عيوب التصنيع ، مما من شأنه ان يضع احتمالا بفشل المستهلك في هذا الاثبات ، الأمر الذي يرجح معه الباحث ان من الأفضل الاستناد إلى المسئولية عن تحمل التبعة ، بحيث يسود مبدأ الغرم بالغنم هذا النوع من المسئولية ، فيصبح ككل من استفاد من نظام الذكاء الاصطناعي الخاص بالمحاماة مسئولا على وجه التضامن على تعويض المضرور كأصل عام ، إلا من يستطيع دفع هذه المسئولية بإحدى الطرق التي حددها القانون.

المبحث الثاني

أثر المسؤولية المدنية عن أضرار برامج الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة

تمهيد وتقسيم:

بتحقق المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تنجم عن فعل نظام المحامي الذكي أو الروبوت عن طريق توافر أركانها ، تقوم هذه المسئولية في حق المسئول عن هذه الأضرار ، وهو ما يترتب عليه التزامه بأداء التعويض للمضرور عما أصابه من ضرر ، إلا أن هذا الالتزام يرتبط بعجز منوجهت له المسئولية عن دفعها ، وهو الدفع الذي تختلف طرقه باختلاف اساس المسئولية عن الضرر الذي تسبب به نظام المحامي الذكي ، فمن ناحية – ووفقا للقواعد العامة – يملك المدين دفع المسئولية على اساس حراسة الأشياء دفعها عن طريق اثبات الأجنبي ، وهو ما يتمثل في القوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير ، ومن ناحية اخرى تتفق مع الطبيعة القانونية الخاصة لمسئولية المزود عن عيب المنتج يمكن للمدين دفع المسئولية عن طريق اثبات السبب الأجنبي بدوره ، أو عن طريق الأسباب الخاصة بتقنية الروبوتات.

فاذا عجز المدين عن دفع المسئولية وتقررت مسئوليته فإن الالتزام الذي يقوم في حقه هو الالتزام بتعويض المضرور عما سببه نظام المحامي الذكي من ضرر ، وهو الالتزام الذي يثير عدد من الاشكاليات ، أهمها تحديد التعويض وطرق الوفاء به.

١١٩ احمد عبد الرحمن المجالي ، **حماية المستهلك في العقود الالكترونية** ، مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض ٢٠١٧ ، ص ٨٧

وعلى هذا تنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى مطلبين يتناول المطلب الأول طرق دفع المسئولية ، بينما يتناول الثاني التعويض عن الضرر المتحقق ، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول : دفع المسؤولية المدنية عن أضرار برامج الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة.

المطلب الثاني: التعويض عن أضرار برامج الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة.

المطلب الأول

دفع المسؤولية المدنية عن أضرار برامج الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة

تختلف طرق دفع المسؤولية بحسب الأساس الذي تستند إليه هذه المسئولية ، ففي حالة اتخاذ المسؤولية الشيئية اساسا لقيام هذه المسئولية عن أضرار برامج الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة يكون بمقدور الحارس دفع المسئولية من خلال إثبات بذله ما يتوجب عليه من العناية والرقابة ، في حالة كون الخطأ مفترض يقبل اثبات العكس ، اما في حالة كون القرينة لا تقبل اثبات عكسها فلا يكون امامه إلا اثبات السبب الأجنبي كمناط لفع المسئولية عن الأضرار المتحققة بفعل المحامي الذكي.

أما في حالة قيام المسؤولية المدنية عن أضرار المحامي الذكي على أساس نظرية المنتجات المعيبة فيكون امام المدين في هذه الحالة دفع المسئولية باستخدام الطريق التقليدي والذي يتمثل في اثبات السبب الأجنبي ، بالإضافة إلى الطرق الخاصة بهذا النوع من المسئولية.

أولاً: دفع المسئولية في القانون الاماراتي

يعد الخطأ الذي تقوم عليه المسؤولية عن حراسة الأشياء في قانون المعاملات المدنية الإماراتي هو خطأ مفترض لا يضطر المضرور لإثباته ، إلا أنه في الوقت ذاته خطأ يقبل إثبات العكس عن طريق اثبات بذل العناية الواجبة بموجب المادة ٣١٦ من قانون المعاملات المدنية[١٢٠] ، كما يملك الحارس ايضا دفع المسئولية عن طريق إثبات السبب الأجنبي ، حيث نصت المادة ٢٨٧ من قانون المعاملات المدنية الإماراتي على انه «إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه .... كان غير ملزم بالضمان ما لم يقض القانون أو الاتفاق بغير ذلك» ،

١٢٠ نصت المادة (٣١٦) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي على أنه: «كل من كان تحت تصرفه أشياء تتطلب عناية خاصة للوقاية من ضررها أو آلات ميكانيكية يكون ضامنا لما تحدثه هذه الأشياء أو الآلات من ضرر إلا ما لا يمكن التحرز منه ، وذلك مع عدم الإخلال بما يرد في هذا الشأن من أحكام خاصة.

وبناء على هذه المادة يكون دفع المسئولية في القانون الإماراتي بثلاث طرق ، وهي:

١ .اثبات القوة القاهرة:

تقاس القوة القاهرة بإنها الحادث غير المتوقع ومستحيل الدفع حتى مع أشد الأشخاص حرصا ، فيقطع بتدخله علاقة السببية بين الخطأ والضرر ، والقوة القاهرة في هذه الحالة هي سبب أجنبي ، يمكن أن يركن إليه المدين في نفي مسئوليته سواء كانت مسئولية عقدية أو تقصيرية ، حيث إنه سبب يخرج في نسبه عن المدين ويؤدي لتحقق استحالة منع وقوع الضرر ، فإذا أثبت المدين أن وقوع الضرر كان راجعا لسبب لا يد له فيه كالقوة القاهرة أو الحادث الفجائي أو السبب الأجنبي كان متحللا من الالتزام بالتعويض عن الضرر ما لم يتفق على خلاف ذلك ، وعلى هذا ينقضي الالتزام إذا تمكن المدين من إثبات أن الضرر قد وقع نتيجة لحدوث سبب أجنبي لا دخل له به ، حيث يعفى المدين من قيام المسئولية في جانبه في حالة القوة القاهرة التي تعد من قبيل السبب الأجنبي[١٢١].

وقد تناول المشرع الإماراتي القوة القاهرة من خلال المادة ٢٧٣ من قانون المعاملات المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٧ ، حيث نصت المادة على أن القوة القاهرة تجعل من تنفيذ الالتزام مستحيلاً ، وقد انفرد القضاء الإماراتي باتجاه – هو من وجهة نظرنا محل نقد – حيث قصر القوة القاهرة على الآفات السماوية أو الكوارث الطبيعية دون غيرها ، مستبعدا كل ما يمكن ان يحدث بفعل الإنسان أو الحيوان أو الأشياء ، وهو مسلك خرج به عن اتجاه القضاء المقارن بصورة عامة ، والذي شمل بمفهوم القوة القاهرة كل حدث يخرج عن التوقع ويستحيل دفعه ، ومن جانبنا نرى عدم صواب تبني هذا المفهوم للقوة القاهرة ، حيث اضاف القضاء الإماراتي بموقفه هذا شرطا ثالثا لتحقق القوة القاهرة بالإضافة لإستحالة التوقع وإستحالة الدفع ، وهو شرط ان تكون القوة القاهرة ذات مصدر طبيعي ، وهو ما نراه تكلفاً وإضافة في غير محلها ، وتخصيص يفقد المدين حقه في الحماية التي وفرها له القانون عند حدوث واقعة تمثل قوة قاهرة ، خاصة ان المادة ٢٧٣ من قانون المعاملات المدنية الإماراتي قد اتت ذات صياغة عامة واصفة القوة القاهرة بإنها ما يجعل التنفيذ مستحيلا ، دون تخصيص لهذه القوة او اشتراط لمصدرها[١٢٢].

١٢١ وهو ما عبرت عنه محكمة تميز دبي بقولها أنه: «من المقرر قانونا بالنسبة للمسئولية العقدية أنه يقع على عاتق الدائن (المضرور) إثبات خطة المدين... وإثبات الضرر الذي أصابه ، أما رابطة السببية فهي مفترضة ، فلا يستطيع المدين التخلص من المسئولية إلا إذا أثبت أن الضرر يرجع إلى القوة القاهرة أو الحادث الفجائي أو خطا الدائن أو فعل الغير». راجع حكمها الصادر في ١٠ يونيه ١٩٩٥ ، مجلة القضاء والتشريع ، العدد السادس ، ديسمبر ١٩٩٧ ، رقم ٧٩ ، ص:٤٥٨.

١٢٢ راجع: حكم محكمة تميز دبي ، **الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٢** ، جلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢

٢.خطأ الغير:

يعد من صور السبب الأجنبي أيضا فعل الغير ، وهو وضع يفرضه لزوم المنطق القانوني ، حيث إن القواعد العامة في المسئولية تقضي بألا يسأل الشخص إلا عن فعله الشخصي ، أي أنه لا يسأل في الأصل عن فعل الغير إلا بناء على نص قانوني أو اتفاق ، وعلى ذلك فإذا كان خطأ الغير هو السبب الوحيد في وقوع الضرر من نظام المحامي الذكي فلا يمكن للمتضرر في هذا الحالة التمسك بتحميل المصنّع أو المصمم أو المبرمج أو المالك أو المستخدم المسؤولية ، وإنما يجب عليه ان يتجه إلى هذا الغير مطالبا إياه بالتعويض ، أما إذا كان خطأ الغير مشترك مع خطأ المدعي عليه ففي هذه الحالة يلتزم كلاهما بالتضامن بدفع التعويض للمضرور عما أصابه من ضرر بفعل نظام المحامي الذكي.

٣.خطأ المضرور:

يعد فعل المضرور بدوره من صور السبب الأجنبي ، وفي هذه الحالة يمكن ان يتحقق احد احتمالين ، الأول هو أن خطأ المضرور هو السبب الوحيد في حدوث الضرر الذي وقع عليه ، وفي هذه الحالة يتحمل وحده الضرر الناتج عن هذا الخطأ ، والثاني اشتراك خطأ المضرور مع خطأ المسؤول في حدوث الضرر ، وفي هذه الحالة يعفي المسئول بشكل جزئي من المسؤولية عن وقوع الضرر ، وذلك بالقدر الذي اسهم به خطأ المضرور في تحقق الضرر الذي وقع عليه بفعل نظام المحامي الروبوت[١٢٣].

وعلى هذا يتصور ان يتحقق السبب الأجنبي في حالة إصابة المحامي الروبوت بعيب يستحيل على حارسه اكتشافه ، أو إقدامه على تصرف يترتب عنه الضرر نتيجة عطب مفاجئ غير متوقع في دوائره ، وغيرها من الحوادث التي يحتمل ان تصيب الروبوت دون ان يكون في المقدور توقعها أو دفعها ، وفي هذه الحالة لا يحق للمضرور مطالبة حارس المحامي الذكي بالتعويض.

اما في حالة خطأ المضرور فإن مسئولية الحارس ازائهما تتحدد بقدر مساهمة هذا الخطأ في احداث الضرر ، فان كان السبب الوحيد للضرر هو خطأ المضرور ، يسقط هنا حق المضرور في التعويض ولا تقوم مسئولية الحارس ، بينما اذ كان خطأ كل منهما مساهما بقدر معين فان مسئواية حارس الروبوت تتخفف بقدر الخطأ الذي اسهم به خطأ المضرور في حدوث الضرر ، وهو الامر الذي يرجع للاتفاق أو تقدير قضاء الموضوع.

واخيرا تثور إشكالية خطأ الغير ودوره في تحديد مسئولية حارس الروبوت ، والواقع ان خطأ الغير اي كانت درجة اسهامه في حصول الضرر لا تعفي حارس الروبوت من المسئولية عن حراسته ، اذ يتضمان الحارس والغير في المسئولية ازاء المضرور ، اما بالنسبة للعلاقة بين الحارس والغير يكون بمقدور الحارس الرجوع على

١٢٣ فاروق الأباصيري ، **أحكام المسئولية التقصيرية في قانون المعاملات المدنية الإماراتي** ، دار امجد للنشر ، عمان ٢٠١٣ ، ص ٥.

هذا الغير بنسبة اسهام فعله في حدوث الضرر الذي اصاب المضرور.

وأخيرا قد يتمسك الحارس في حالة تحقق مسئوليته عن أضرار المحامي الروبوت بسقوط دعوى المسؤولية المدنية بالتقادم كوسيلة لدفع المسؤولية المدنية ، أي مرور زمنية معينة يمنع القانون بعدها سماع دعوى المطالبة بالتعويض ، بمعنى أنه يسقط حق المدعي في رفع الدعوى إذا مضت هذه المدة دون أن يرفع الدعوى خلالها ، بشرط أن يتمسك بهذا التقادم صاحب المصلحة فيه وهو المدعى عليه ، وهو ما نصت عليه المادة ٢٩٨ من قانون المعاملات المدنية حيث نصت على أنه: «١-لا تسمع دعوى الضمان الناشئة عن الفعل الضار بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالمسئول عنه....٣- لا تسمع دعوى الضمان في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع الفعل الضار».

أي أن مدة التقادم التي تنقضي بها دعوى المسؤولية المدنية هي ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي وصل فيه الى علم المضرور حدوث الضرر والشخص الذي أحدثه ، كما تسقط الدعوى في جميع الأحوال بمرور خمس عشرة سنة من يوم وقوع الفعل غير المشروع ، والذي تسبب في الضرر وهو ما قضت به المحكمة الاتحادية العليا بقولها: «على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن عدم سماع دعوى التعويض الناشئة عن الفعل الضار بانقضاء ثلاث سنوات عندما يبدأ سريان هذه المدة من اليوم الذي يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث ، ويقف الشخص على من أحدثه ، فإذا لم يعلم بالضرر الحادث أو لم يقف على شخص من أحدثه فلا يبدأ سريان هذا التقادم القصير ، والمقصود بالعلم الذي يعتد به لبدء سريان التقادم – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – هو علم المضرور علما يقينا بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه»[١٢٤].

وعلى هذا يمكن الذهاب إلى أن الضرر المتحقق بفعل المحامي الذكي يستطيع المسئول عنه في القانون الإماراتي ان يدفعه بموجب القواعد العامة في دفع المسئولية المفترضة ، حيث ان المشرع الإماراتي لم يخصص احكاما خاصا للاضرار الناتجة عن استخدام المحامي الذكي أو الروبوت بصفة عامة ، وعليه فان هذه الوسائل هي ما حدده المشرع في دفع مسئولية حارس الأشياء ، وهي اثبات السبب الأجنبي المتمثل في القوة القاهرة أو خطأ الغير أو الخطأ الذي يقع من المضرور نفسه.

ثانيا: دفع المسئولية في القانون الاوروبي

وهي حالة قيام المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت استنادا لنظرية المنتجات المعيبة حيث يضاف من خلال هذه النظرية إلى السبب الأجنبي كوسيلة لدفع المسئولية ، وسائل أخرى لدفعها حددها المشرع الاوروبي بموجب المادة ١٢ من توجيه المسئولية عن المنتجات المعيبة ، وهي:

١٢٤ حكم المحكمة الاتحادية العليا ، **الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٨** ، جلسة ٢٠٠٩/١/٤

١.عدم طرح المنتج للتداول:

يعد هذا الدفع احد طرق دفع المسئولية عن المنتج المعيب في القانون المدني الاوروبي ، حيث يثبت المصنّع انتفاء نيته طرح الروبوت للتداول بالأسواق ، وهو ما يتصور عند حدوث خطأ في تحديد الروبوتات منتهية التصنيع والمزمع طرحها بالسوق ، أو حدوث خطأ تسبب عنه طرح التطبيق الذكي على المنصات الإلكترونية واتاحته للتحميل قبل انتهاء العمل عليه ، كما يتصور في حالة اقدام أحد الفروع بالخطأ على بيع النموذج المخصص للعرض فطرح الروبوت في هذه الحالة يكون على غير إرادة المصنّع ، وبالتالي لا يتحمل المسئولية عما قد يسببه من أضرار ، ولا يحق للمضرور ان يعود عليه[١٢٥].

٢.عدم وجود العيب وقت التداول:

وهو ما يحدث عند اصابة الروبوت بأحد العيوب بعد طرحه للتداول بالأسواق ، أو إصابة التطبيق بعد اتاحته للتحميل من قبل الجمهور ، فمصدر الضرر في هذه الحالة يستجد بعد طرح الروبوت بالأسواق ، ويرجع في تحديد وقت حدوث العيب في الروبوت إلى الخبرة القضائية ، حيث يتسنى للخبرة بما تملكه من مهارات فنية التعرف على تاريخ حدوث العيب الفني في المحامي الروبوت ، أو تطبيق الذكاء الاصطناعي ، وما إذا كان العيب أحد عيوب الصناعة أو من العيوب التي يمكن ان تحدث بعد التصنيع والتي قد تنتج عن الحوادث المادية كالاصطدام والتعرض لمواد من شأنها تغيير خصائص الروبوت ، أو الحوادث الإلكترونية كأعمال القرصنة الإلكترونية والاحتيال الإلكتروني والتي تتدخل لتصيب التطبيقات بفيروسات تجعلها غير قادرة على اداء وظائفها التي تم تصنيعها من اجلها[١٢٦].

٣.عدم تخصيص الروبوت للبيع أو التوزيع:

يحدث عملا ان تنتج شركات تصنيع الروبوت عددا من النماذج غير المخصصة للتوزيع أو التداول بأي شكل ، وذلك لاغراض الدعاية والتسويق ، كما تحتفظ بالنماذج المعيبة من المنتج في مخازن خاصة لا تخصص محتوياتها للتداول ، إلا أنه وعلى سبيل الخطأ قد يعمد المستهلك لاستخدام النموذج الذي تلقاه على سبيل الدعاية ، مما يترتب عليه حدوث اضرار نتيجة عدم اكتمال هذا النموذج ، وفي هذه الحالة تنتفي مسئولية المصنع أو المصمم أو المبرمج عن الضرر الحادث.

٤.عدم سماح درجة العلم بمعرفة العيب:

يعد هذا الدفع هو النوذج الشائع للدفوع التي يحاول المنتجون دفع مسئوليتهم بها ، حيث ان الطبيعة المتطورة لبرامج الروبوت القانونية ، وطبيعة القوانين ذاتها التي تتضمن التعديلات الدورية والتغييرات في النصوص قد لا تتيح للمصنّع معرفة العيب

١٢٥ محمد احمد المعداوي ، **مرجع سابق** ، ص ٣٧١

١٢٦ عبد الحميد بسيوني ، **الذكاء الاصطناعي والوكيل الذكي** ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٤ ، ص ١٦٧

وقت طرح المنتج للتداول ، فالتكنولوجيا المستخدمة في صناعة المحامي الذكي قد تتغير نتيجة لثبوت خطأها أو قصورها عن مواكبة التطور ، أو عجزها عن القيام بكافة الوظائف المستهدفة من انتاج هذا النوع من الذكاء الاصطناعي ، وهو ما يعني انتفاء مسئولية المصنع في حالة استخدامه التكنولوجيا المتاحة في هذا الوقت والتي لم تمكنه من اكتشاف العيب الموجود بالروبوت.

٥.أن العيب يرجع إلى مطابقة المنتج للقواعد التشريعية والتنظيمية[١٢٧]:

قد تتطلب بعض التشريعات الوطنية حجب أنواع معينة من المعلومات ، أو تحجيم امكانيات معينة للروبوت ، أو حظر تداول معلومات معينة ، وذلك لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو أمنية ، وبالتالي يجد منتج الروبوت نفسه مضطرا إلى الحد من إمكانيات لنظام بما يتوافق مع القواعد القانونية في الدولة التي يتم فيها تصنيع الروبوت أو الدولة التي يوزع فيها ، وفي هذه الحالة تنتفي مسئوليته اذا تسبب هذا القصور في الإضرار بالغير ، وسواء كان مستخدم الروبوت أو أحد المتعاملين معه ، فحجب المعلومات الخاصة بالأقتصاد قد يكون مقصودا من قبل الدولة لهدف معين ، وبالتالي عدم تقديم الروبوت لهذه المعلومات ضمن المشورة القانونية التي يقدمها لا يعد خطأ تتحقق معه مسئولية المصنع.

وعلى ذلك فإن تحقق إحدى الحالات سالفة الذكر يمنح المنتج الفرصة في أن يتخلص من المسؤولية عن الأضرار التي قد تقع بفعل المحامي الروبوت ، أو نظام الذكاء الاصطناعي القانوني ، أو التطبيق الذكي المخصص للمساعدة القانونية ، وهو الأمر الذي يتماشى مع ضرورة حماية الابتكارات وعدم تكبيلها بقواعد المسئولية التقليدية ، والتي لا تترك لحارس الاشياء إلى طريق اثبات السبب الأجنبي لدفع المسئولية.

ولا يعني حق المنتج في الالتجاء إلى هذه الدفوع في حالة تحقق أي منها حرمانه من الحق في ابداء الدفوع الأصيلة كأسباب لدفع المسئولية ، وهي اثبات السبب الأجنبي ، فلجوئه للدفع الخاصة بالمنتجات العيبة لا يعني انحسار الدفوع الخاصة بحارس الاشياء ، اذ يظل بمقدور المنتج ان يدفع بوجود القوة القاهرة ، وخطأ المضرور كنماذج للسبب الأجنبي الذي يعفيه من المسئولية المفترضة في حقه ، وخاصة ان هذه الدفوع هي الاضيق نطاقا والأصعب في اثباتها ، وبالتالي فان الاتساع الذي تتسم به دفوع المنتجات المعيبة هو اتساع مقرر لمصلحة المنتج ، يحق له التنازل عنه واستخدام الدفوع التقليدية في حالة اقتناعه بتحقيقها لمصلحته في دفع المسئولية المدنية عن اضرار الروبوت.

127 And correspond Article (7) of European Directive No. 85/374

المطلب الثاني: التعويض عن أضرار برامج الذكاء الاصطناعي فى مهنة المحاماة

يمكن تحديد الهدف الرئيس من نظام المسؤولية المدنية في اقتضاء المضرور التعويض الملائم للضرر الذي أصابه ، والذي يعوضه ما لحقه من خسارة وما فاته من كسب ، حيث يعد التعويض هو الوسيلة القضائية لجبر الاضرار ، سواء كان هذا الجبر عن طريق إزالة الضرر تماما ، أو التخفيف من وقعه على المضرور ، فالتعويض مثله مثل المسئولية يدور مع الضرر وجودا وعدما ، كما يدور مع اثبات المسئولية بدورها وجوداً وعدماً ، بحيث يمكن القول انه لا تعويض بغير ثبوت للمسئولية المدنية.

أولاً: التعويض في القانون الإماراتي

ويعرف التعويض بأنه اما ان يكون مبلغ من النقود ، أو نوع من الترضية من جنس الضرر الذي لحق بالمضرور تعادل ما لحقه من خسارة وما فاته من كسب كنتيجة لإصابته بهذا الضرر ، وذلك في حالة وجود علاقة سببية بين الفعل الضار والضرر الذي لحق بالمضرور[١٢٨] ، ويتم اللجوء للقواعد العامة في جبر الضرر ، وذلك إما عن طريق التعويض العيني الذي يقدم للمضرور ، أي قيام المسئول بإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل حدوث الضرر ، على وجه يزيل الضرر اذا كان ذلك بالامكان ، واما عن طريق التعويض بمقابل ، والذي يتم عن طريق دفع مبلغ من النقود للمضرور يلائم حجم الضرر الذي لحق به ، أو يتم في صورة أداء معين وهو ما يحدث في حالة التعويض غير النقدي.

والاصل في التعويض هو التعويض العيني ، حيث أن المضرور انما يسعى إلى الحصول على التعويض في سبيل إزالة الضرر الذي أصابه ، أو التخفيف من درجته قدر امكانه ، لذلك قد يجد في التعويض العيني الوسيلة المثلى لجبر الضرر ، لأن التعويض في هذه الصورة من شأنه إعادة المضرور إلى الحالة التي كان عليها قبل تحقق الضرر ، وبناء عليه تكون النتيجة التي يستهدفها من الحكم بالتعويض قد تحققت بمحو اثار الضرر[١٢٩] ، وقد نصت المادة ٢٩٥ من قانون المعاملات المدنية على أنه «يجوز للقاضي تبعا للظروف ، وبناء على طلب المضرور أن يأمر بإعادة الحال إلى ما كانت عليه ، أو أن يحكم بأداء أمر معين متصل بالفعل الضار ، وذلك على سبيل التضمين» ، إلا أن التعويض العيني في كثير من الأحيان يتعذر الحكم به ، حيث يصعب إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل حدوث الضرر ، وخاصة في نطاق الأضرار التي يسببها المحامي الذكي ، حيث يترتب على الخطأ القانوني اما تكون مركز قانوني لا يجوز المساس به ، أو خسارة دعوى قضائية ، وهي الأحوال التي لا يتصور فيها إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل إصابة المضرور بهذا الضرر.

وبناء على ذلك لا يكون أمام المضرور سوى قبول التعويض في صورة التعويض بمقابل عن طريق الحصول على مبلغ نقدي يخفف به وطأة الضرر الذي لحق به ،

١٢٨ محمد سعيد الرحو ، **الوجيز في النظرية العامة للالتزام – دراسة تحليلية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١٢ ، ص ٩١.

١٢٩ محمد أحمد عابدين ، **التعويض بين الضرر المادي والأدبي** ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ٢٠١٢ ، ص ١٥٩.

فيدخل في ذمته قيمة تعادل ما فاته من كسب وما لحقه من خسارة ، نتيجة الفعل الضار.

ويتخذ التعويض احدى صورتين ، الاولى هي التعويض النقدي المقدر بمبلغ من النقود ، والثانية هي التعويض غير النقدي الذي تحكم به المحكمة تبعا لظروف الحال ، وبرغم ذلك يظل التعويض النقدي هو الأصل في التقدير الاتفاقي أو القضائي للتعويض عن العمل غير المشروع من خلال القواعد العامة[١٣٠] ، فبإمكان النقود إصلاح الضرر الناتج عن الفعل الضار ، لذا تعد طريقة التعويض النقدي هي الأكثر ملائمة مع طبيعة الأضرار التي تنتج عن أفعال المحامي لروبوت ، وذلك لاستحالة إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل حدوث الضرر في أغلب الأحيان.

ويشمل التعويض الاضرار المادية والمعنوية على حد سواء ، فسواء اصيب المضرور في جسمه أو ماله ، أو في حقه أو في مصلحته المشروعة ، كصور للاضرار المادية ، أو اصيب في حريته أو شرفه أو اعتباره كصور للاضرار المعنوية ، فان التعويض يستحق في كل الحالات ، طالما ثبتت مسئولية مرتكب الفعل الضار عنه ، حيث يشمل التعويض كل اذى جسدي أو حسي يصيب المضرور[١٣١].

وفي إطار قانون المعاملات المدنية ، وفي ضوء اعتبار الروبوت من الأشياء فإن التعويض يشمل الضرر سواء الضرر المادي أو المعنوي ، حيث نصت المادة ٣١٦ من قانون المعاملات المدنية على أنه: «كل من كان تحت تصرفه أشياء تتطلب عناية خاصة للوقاية من ضررها أو آلات ميكانيكية يكون ضامنا لما تحدثه هذه الأشياء أو الآلات من ضرر ، إلا ما لا يمكن التحرز منه ، وذلك مع عدم الإخلال بما يرد في هذا الشأن من أحكام خاصة» ، وفضلا عن ذلك فإن من تقوم مسئوليته في هذه الحالة يلتزم بتعويض الأشخاص الذين كان يعيلهم المضرور في حالة تسبب الضرر في موته ، وهو ما يشمل الزوج والابناء وكل من كان يعيلهم.

ثانيا: التعويض في القانون الاوروبي

اقترح البرلمان الاوروبي فكرة التأمين لتغطية الاضرار التي قد تتسبب فيها الروبوتات نتيجة لتصرفاتها ، وذلك ضمانا لحق المتضررين جراء هذه الاخطاء ، وإنشاء ذمة مالية مستقل لسداد التعويضات تتفق مع نظرة المشرع الاوروبي للروبوت على انه يتجه للتمتع بالشخصية القانونية التي تختلف عن الشخصية الطبيعية والاعتبارية.

وقد اختلف الفقه في تحديد الجهة الملزمة بالتأمين من مخاطر الروبوت ، اذ اتجه رأي فقهي إلى أن الطرف الملتزم بذلك هو الشركة التي صنعت الروبوت واشرفت على انتاجه ، باعتبار ان المصنّع هو المسئول غالبا عن عيوب الروبوت التي تؤدي لارتكابه لاخطاء ، وخاصة بالنسبة للروبوتات ذاتية الحركة والتصرف ، والتي تفتقر

١٣٠ تنص المادة ٢٩٥ من قانون المعاملات المدنية الإماراتي على: «يقدر الضمان بالنقد على أنه يجوز للقاضي تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور أن يأمر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه أو أن يحكم بأداء أمر معين متصل بالفعل الضار وذلك على سبيل التضمين».

١٣١ عطا سعد مشهد حواس ، **المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار** ، دار اليازوري العلمية ، عمان ٢٠١٥ ص٤١٢

إلى الاشراف والتوجيه البشري في عملها ، إذ أن مالك هذا النوع من الروبوت لا يملك سيطرة فعلية على تصرفاته ، وإنما هو مستفيد فقط من الخدمات التي يؤديها الروبوت[١٣٢].

بينما يرى اتجاه اخر ان الملزم بالتأمين هو مستخدم نظام الذكاء الاصطناعي ، حيث ان هذا المستخدم برغم عدم سيطرته الكاملة على النظام إلا أنه الأقدر على توفير الظروف التي يعل من خلالها النظام دون خطأ ، كما يملك منع النظام أو الروبوت من العمل في حالة ملاحظته لأي خطأ يصدر منه ، بالإضافة إلى أن مستخدم النظام هو المستفيد منه على اعتبار ان شرائه للروبوت كان الهدف منه تحقيق الربح المستمر والاستفادة التي تدفعه للحصول عليه[١٣٣].

وبرغم اختلاف الفقه على شخص الملتزم بالتأمين الالزامي من مخاطر الروبوت ، إلا أن الاتفاق واضح على ضرورة الأخذ بنظام التأمين الالزامي ، وذلك على اعتبار ان استخدام الروبوت يعد من الظواهر التي ترفع من احتمالات الإصابة بالمخاطر ، وإلحاق الضرر بالغير ، وهو ما يعني ضرورة وجود ذمة مالية معينة تضمن دفع التعويضات اللازمة عن هذه الاضرار ، وهي الذمة التي تقي المضرور خطر اعسار مستخدم النظام الذكي أو إفلاسه ، كما توفر عليه عملية التقاضي مع الجهة المصنعة له ، خاصة ان في اغلب الاحيان تكون الجهة المنتجة في دولة أجنبية مما يثير عديد من الاشكاليات منها التكلفة وتنازع الاختصاص والقانون واجب التطبيق ، بالإضافة لتعرض المضرور للخضوع لقانون قد يرفض مسئولية منتج الروبوت ، وهي الإشكاليات التي يتجنبها نظام التأمين الالزامي.

مما سبق يتبين أن المسئولية عن مخاطر المحامي الذكي تقع ضمن نطاق المسئولية عن الروبوت أو الذكاء الاصطناعي بصفة عامة ، وهي مسئولية تفتقر أغلب التشريعات المعاصرة لتنظيمها وفقا لاحكام خاصة ، فتعتمد على القواعد العامة في المسئولية المدنية ، والتي تضع امام المضرور نوعا واحدا من المسئولية التي يمكن ان يرفع دعواه بناء عليها وهي مسئولية حارس الأشياء ، الامر الذي أصبح فعليا لا يتلائم مع نظم الذكاء الاصطناعي وطبيعتها ، وخاصة نظام المحامي الذكي ، والذي أصبح يتمتع بحق تمثيل عميله امام القضاء ، وهو ما يجعله اقرب للأشخاص منه للأشياء.

الإضافة العلمية للبحث:

تتمثل الإضافة العلمية لهذا البحث في تقديم تحليل قانوني متكامل لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاماة، مع الربط بين الجانب النظري والتطبيقي، فضلًا عن تقديم تقييم علمي للنظم المستخدمة، وبيان الاتجاه الراجح في تحديد المسؤولية القانونية عنها في ضوء القواعد التقليدية والحديثة.

ويرى الباحث أن الأسلحة ذاتية التشغيل أحد أخطر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، نظرًا لما تنطوي عليه من قدرة على اتخاذ قرارات استخدام القوة دون تدخل بشري

١٣٢ عبد الحميد بسيوني ، **مرجع سابق** ، ص ٩٣
١٣٣ عدنان هاشم جواد ، **مرجع سابق** ، ص ١٨٢

مباشر، وهو ما يثير إشكاليات قانونية وأخلاقية بالغة التعقيد، خاصة في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني.

ويرى الباحث أن إسناد قرار استخدام القوة إلى أنظمة ذكية يفتقر إلى الضمانات الأساسية التي يتطلبها القانون الدولي، وعلى رأسها التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، ومبدأ التناسب، وهو ما قد يعرض هذه النظم لخطر ارتكاب انتهاكات جسيمة دون إمكانية مساءلتها بصورة فعالة.

كما أن منح هذه الأنظمة درجة عالية من الاستقلالية يؤدي إلى إضعاف مبدأ المسؤولية، حيث يصعب تحديد الجهة المسؤولة عن الأضرار الناجمة عن استخدامها، سواء كانت الدولة، أو القائد العسكري، أو مطور النظام، وهو ما يخلق فراغًا قانونيًا غير مقبول.

ومن ثم، يرجح الباحث ضرورة الإبقاء على السيطرة البشرية الفعلية على قرارات استخدام القوة، وعدم السماح بتطوير أو استخدام أسلحة تعمل بشكل مستقل كامل دون تدخل بشري، مع ضرورة وضع إطار قانوني دولي ملزم ينظم استخدام هذه التقنيات ويحدد المسؤولية عنها بشكل واضح.

وفي هذا السياق، يؤكد الباحث أن التطور التكنولوجي، مهما بلغ مداه، لا ينبغي أن يكون مبررًا لتجاوز المبادئ الإنسانية الأساسية، بل يجب أن يظل خاضعًا للضوابط القانونية التي تكفل حماية الإنسان وكرامته.

الخاتمة

يعتبر الذكاء الاصطناعي من أهم آثار التكنولوجيا الحديثة ، فهو ثمرة عقود بذل فيه الإنسان ما أمكن من معرفة وأموال للوصول إلى خلق عقل اصطناعي يفكر معه ويساعده وينوب عنه في بعض المهام ، وهذه الخطوة كان لها أثرها على واقع المنظومة القانونية الحالية التي يعتبرها البعض عاجزة على حل المشاكل القانونية التي قد يثيرها الذكاء الاصطناعي مما يستوجب التوجه لتنظيم قانوني خاص بهذه التكنولوجيا ، وفي مقابل ذلك يتخوف البعض من هذه الخطوة ويدعو لإعمال القواعد الموجودة مع تعديلات طفيفة دون الخوض في غمار خلق قواعد جديدة قد ينجر عنها تعديلات وتغييرات جذرية في القواعد الموجودة مما قد تؤدي لتغيير المنطق القانوني الحالي ككل ويخلق تحديات قانونية من شأنها إثارة التساؤلات حول التنظيم القانوني لهذه الظاهرة الوليدة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في ميدان الذكاء الاصطناعي والروبوتيك نتيجة التقدم الهائل في التكنولوجيا ومعالجة المعطيات ، وهذا في ظل ظهور ثروة البيانات الضخمة BIG DATA كفاعل جديد تتميز به الدول المتقدمة عن غيرها ، ومن بين التطبيقات الظاهرة للذكاء الاصطناعي النظام المبرمج للمحامي الروبوت ، والذي يعد احدث ما وصلت إليه هذه التقنية ، حيث تقدم رسميا هذا النموذج من الذكاء الاصطناعي إلى المثول امام القضاء في سابقة يشهدها العالم في فبراير ٢٠٢٣ ، الامر الذي يستلزم التعامل مع هذا التطور عن طريق قواعد قانونية متطورة تتناسب معه ، بحيث يكون من شأن هذه القواعد ان تحقق الحرية الكافية في مجال الاختراع والابتكار من ناحية ، وتحافظ على حقوق الغير من ناحية اخرى.

وفي هذا السياق تقدم المشرع الاوروبي بقانونه لعام ٢٠١٧ ليضع نواة قواعد المسئولية عن الاضرار التي قد تتسبب بها هذه النظم ، كما كان هناك تحركا حكوميا متطورا في دولة الإمارات عن طريق وضع استراتيجيات لاستغلال هذه التقنية ونشرها ، الأمر الذي يحث المشرع الإماراتي حاليا على خلق القواعد القانونية المنظمة لاستعمال هذا الجيل من التكنولوجيا المتقدمة.

النتائج

١. لا يمكن الاقرار بأن الشخصية القانونية التي يوصي المشرع الاوروبي بمنحها للروبوت هي ذات الشخصية الاعتبارية التي يمنحها للأشخاص المعنوية ، وانما هي صورة إلكترونية خاصة للشخصية تختلف من ناحية التنظيم القانوني عما قررته القواعد العامة للشركات والمؤسسات والشخصيات المعنوية على وجه العموم ، حيث ان هذه الشخصيات التقليدية لا يتصور إدارتها بغير تدخل العنصر البشري ، وهو ما يختلف عن التعامل مع الروبوت أو نظم الذكاء الاصطناعي ، والتي تملك بذاتها القدرة على إدارة تصرفاتها بصورة مستقلة ودون ان يتدخل العامل البشري في إدارتها أو تنظيم أفعالها.

٢. الاعتراف بالشخصية القانونية لنظم الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى الحيلولة دون قيام مسئولية الأشخاص الطبيعية والاعتبارية ، وخاصة مسئولية المنتج والمستخدم لنظم الذكاء الاصطناعي ، وهم الأشخاص الذين يمتلكون ذمة مالية تتيح تعويض المضرور عما اصابه من ضرر ، بعكس نظام الذكاء الاصطناعي الذي يعد الاقرار بمسئوليته نوعا من الإضرار الإضافي بالمضرور ، اذ يفتقر هذا النظام إلى الذمة المالية المستقلة التي تتيح تعويض المضرور من خلالها.

٣. منح نماذج معينة من نظم الذكاء الاصطناعي والروبوتات بعض الحقوق أو المراكز القانونية كالإقامة والجنسية لا يعني ان هذه النظم تملك الاهلية اللازمة للتمتع بالشخصية القانونية ، وخاصة في مجال المحاماة ، حيث ان هذه المهنة تتطلب من شاغليها التمتع بمستوى دراسي معين في التخصص القانوني ، ولا يكفي لشغلها مجرد الخبرة في العمل القانوني أو العلم ببعض المعلومات في المجال.

٤. تطرق المشرع الاوروبي بصور غير مباشرة إلى تمتع نظام المحامي الذكي بالشخصية القانونية عن طريق توجهه الواضح في منح الروبوت الشخصية القانونية ، إلا أنه برغم ذلك لم يتناول هذا الموضوع بالتنظيم الجاد في الوقت الحالي ، وانما اتى تناوله في اطار التوصيات المستقبلية ، وهو ما ظهر أثره في التشريعات الوطنية ومنها التشريع الإماراتي الذي لم يتناول هذه المسألة تشريعيا حيث فضل ترك الأمر للاستراتيجيات الحكومية دون ان يتدخل بالتنظيم التشريعي في الوقت الحالي.

٥. هناك عديد من اشكال التطبيقات القانونية الذكية منها ما يقدم خدمات المشورة في الدعاوى القضائية ، ومنها ما يصيغ العقود وصحف الدعاوى ، وغيرها من الخدمات التي تقدم بتكلفة تقل عن ثيلتها عند التعامل مع المحامي البشري ، والتي تجعل من عملاء النظم في حاجة دائمة إلى هذه الخدمات بصورتها الإلكترونية كونها توفر خدمات قد لا تتوفر في السوق التقليدي بهذه التكلفة ، وهو ما يزيد من اقبال العملاء بصفة عامة بسبب جودة الخدمة وتنافس الاسعار والسرعة التي تتسم بها ، ومن هنا كانت ضرورة توفير الحماية الكافية للمتعامل مع المحامي الذكي.

٦. تبنى المشرع الاوروبي نظرية الاشخاص في تحديد المسئولية عن الاضرار التي يتسبب فيها الروبوت ، وبرغم ذلك فقد فرض الواقع نفسه من خلال اقراره بقيام المسئولية في حق بعض الأشخاص بخلاف الروبوت عما يسببه من اضرار ، وهو ما يعني ان فرض الشخصية القانونية لنظم الذكاء الاصطناعي لم يزل في مرحلة الفرض النظري ،

اما الواقع فيفتقر إلى قواعد كاملة تنظم مسئوليته الخاصة عن افعاله.

٧. يعد تحميل المستهلك عبء اثبات وجود عيب الصناعة هو تكليف بما يصعب عليه كشخص غير مهني ، حيث يفتقر المستهلك إلى الخبرة اللازمة لتحديد عيوب التصنيع ، مما يقوم معه احتمال عجز المستهلك عن هذا الاثبات ، الأمر الذي نرجح معه ان من الافضل الاستناد إلى المسئولية عن تحمل التبعة ، بحيث يسود مبدأ الغرم بالغنم هذا النوع من المسئولية ، فيصبح كل المستفيدين من نظام الذكاء الاصطناعي الخاص بالمحاماة مسئولين بالتضامن عن تعويض المضرور كأصل عام ، إلا من يستطيع دفع هذه المسئولية بإحدى الطرق التي حددها القانون.

٨. يستطيع المسئول عن الضرر المتحقق بفعل المحامي الذكي في القانون الإماراتي ان يدفع المسئولية بموجب القواعد العامة في دفع المسئولية المفترضة ، حيث ان المشرع الإماراتي لم يخصص احكاما خاصا للاضرار الناتجة عن استخدام المحامي الذكي أو الروبوت بصفة عامة ، وعليه فان هذه الوسائل هي ما حدده المشرع في دفع مسئولية حارس الأشياء ، وهي اثبات السبب الأجنبي المتمثل في القوة القاهرة أو خطأ الغير أو الخطأ الذي يقع من لمضرور نفسه.

٩. تتسم طرق دفع المسئولية عن المنتج المعيب بالمرونة والتوسع بما يتلائم والعمل على تشجيع الابتكار وعدم فرض القيود عليه ، بعكس طرق دفع مسئولية حارس الأشياء والتي تتسم بالتقليدية والجمود بحيث لا تترك امام المسئول إلا طرقا محدودة لدفع المسئولية تتمثل في اثبات السبب الأجنبي.

١٠. يعتبر التعويض هو الغاية الأساسية من وجود نظام المسؤولية المدنية ، ويتسع التعويض في المسؤولية عن أضرار المحامي الذكي ، ليشمل الضرر المادي والمعنوي ، إلا أن المسؤول عن دفع التعويض قد يدفع مسؤوليته بإثبات السبب الأجنبي.

التوصيات

١. ضرورة إصدار تشريع مناسب لتنظيم الأضرار التي قد تنشأ عن استخدام نظام المحامي الذكي ، حيث ان نظام المسئولية عن حراسة الأشياء يعد نظاما متأخرا لا يتلائم مع نظم الذكاء الاصطناعي بصفة عامة ، ونظام المحامي الروبوت بصفة خاصة ، ولا سيما عند تداخل الخطأ بين أكثر من طرف وصولا لتحقيق النتيجة المترتبة عليه وهي الضرر.

٢. تقنين مسؤولية منتج المحامي الروبوت ومستخدمه ومبرمجه في صورة مسؤولية تضامنية ، وذلك لتحقيق أعلى قدر من الحماية للمضرور في حالة تسبب هذا النظام في الضرر للغير.

٣. تبني مدونة الأخلاق التي تطبق على الروبوتات في تقنين عمل المحامي الروبوت ، وذلك عند اصدار تشريع ينظم هذه النظم للذكاء الاصطناعي ، وذلك ضمانا لحسن استخدامها ، وعدم الخروج عن الأهداف المخصصة لها.

٤. فرض نوعا من القيود على مستوى الروبوتات المستخدمة في الدولة ، بحيث يستبعد استخدام المحامي الروبوت الذي يملك القدرة على الاستقلال التام عن رقابة وتوجيه العنصر البشري.

٥. إنشاء نظام تأميني يتناسب مع نوع ودرجة الاضرار التي قد يتسبب فيها المحامي الذكي ، وذلك لضمان تعويض المضرور دون الاعتماد على الذمة المالية لمستخدم الروبوت والتي قد تقصر عن الوفاء بالتعويض المطلوب ، والذمة المالية للمصنع الذي يتعذر التنفيذ عليه كونه غالبا خارج حدود الدولة.

٦. تقنين تسجيل المحامين الروبوت وذلك بوضع نظام يضمن التعرف على مالكي هذه الأنظمة ، وتحديد شخصياتهم بسهولة ، للتعرف عليهم ومسائلتهم في حالة حدوث اضرار نتيجة لاستخدام هذه الأنظمة.

٧. الاقتصار في منح الحق باستخدام الروبوت بالنسبة للأشخاص الاعتبارية المتمثلة في شركات المساهمة وشركات التضامن دون غيرها من الشركات ذات المسئولية المحدودة ، وذلك لعدم تضييق القدرة المالية في حالة الحكم بالتعويض ، مع فرض تسديد مبلغ تأميني مناسب بالنسبة للأشخاص الطبيعية وذلك ضمانا للوفاء بالتعويض في الحالات التي تتطلب ذلك.

٨. انشاء قضاء متخصص لنظر الدعاوى الناشئة عن أخطاء الروبوت ، والدعاوى التي يستخدم فيها المحامي الذكي ، بحيث يملك القضاة

في هذه المحاكم المهارة والخبرة الكافية للتعامل مع مثل هذه الدعاوي.

٩. تطوير البنية التحتية الإلكترونية في العمل القضائي بصورة تسمح باستخدام المحامي الذكي امام المحاكم الوطنية ، واستصدار التشريعات الإجرائية الملائمة لتمثيل المحامي الروبوت للخصوم امام هذه المحاكم.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العامة

١. أحمد عبد الحميد أمين ، الأحكام العامة لعقد البيع في ضوء أحكام القانون المدني ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ٢٠٢١.

٢. حسام فاضل ، المحاماة والمحامون في ضوء قضاء النقض ، دار العدالة للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٢.

٣. خالد مصطفى فهمي ، التنظيم القانوني للالتزام بإعادة التفاوض في العقود المدنية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ٢٠٢٠.

٤. زيد أحمد الخميري ، المدخل لدراسة العلوم القانونية وفقا لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة ، طبعة خاصة ، ابوظبي ٢٠١٢.

٥. الشهابي ابراهيم الشرقاوي ، مصادر الالتزام غير الارادية في قانون المعاملات المدنية الاماراتي ، دار الافاق المشرقة ناشرون ، عمان ٢٠١١.

٦. عاطف النقيب ، المسئولية الناشئة عن فعل الاشياء ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ٢٠١١.

٧. عبد الحميد الشواربي ، المسئولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠١٥.

٨. عبد الخالق حسن أحمد ، المدخل لدراسة القانون وفقا لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة ، دار الحافظ للنشر ، ابوظبي ٢٠١٨.

٩. عبد الرحمن عدنان صيداوي ، البند التعسفي في العقد – دراسة مقارنة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، القاهرة ٢٠٢١.

١٠. عبود رحيم وأحلام فرح الصواع ، مراكز المعلومات والتوثيق ونظم معلوماتها ، دار زهران للنشر ، عمان ٢٠١٣.

١١. عدنان سرحان ابراهيم ، المصادر غير الارادية للالتزام في قانون

المعاملات المدنية الإماراتي وفقا لاصوله من الفقه الاسلامي ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١٠.

١٢. فتحي عبد الرحيم ، دراسات في المسئولية التقصيرية – نحو مسئولية موضوعية ، منشأة المعارف ، القاهرة ٢٠١٥.

١٣. محمد حسن قاسم ، مصادر الالتزام – دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ٢٠١٦.

١٤. محمد سعيد الرحو ، الوجيز في النظرية العامة للالتزام ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١٢.

١٥. مروة صلاح الدين محمد ، النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ٢٠٢١.

ثانيا: المراجع المتخصصة

١. أبو بكر محمد الديب ، التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي في ضوء القانون الدولي العام – منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٢١.

٢. احمد حبيب بلال ، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر ، أراب جروب للطباعة والنشر ، القاهرة ٢٠١٩.

٣. أحمد عبد الرحمن المجالي ، حماية المستهلك في العقود الإلكترونية ، مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض ٢٠١٧.

٤. احمد محمد براك ، نحو تنظيم قواعد المسؤولية عن تقنيات الذكاء الإصطناعي – إشكال العلاقة بين الإنسان والآلة الذكية جزائياً ومدنياً ودولياً ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٢٢.

٥. أمينة عثمانية وأخرون ، تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ٢٠١٩.

٦. أياد عبد الجبار ملوكي ، المسؤولية عن الأشياء وتطبيقاتها على الأشخاص المعنوية بوجه خاص ، دار الثقافة للنشر ، عمان ٢٠١٤.

٧. إياد مطشر صيهود ، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الإنسان – الروبوت الذكي – ما بعد الإنسانية – الجنسية – الشخصية – المسؤولية – العدالة التنبؤية – المنهج التقني – الأمن السيبراني ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٢١.

٨. حازم حسن الجمل ، الحماية الجنائية للأمن الإلكتروني ، دار الفكر

والقانون ، القاهرة ٢٠١٥.

٩. خالد حسن أحمد لطفى ، الذكاء الإصطناعى وحمايته من الناحية المدنية والجنائية ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ٢٠٢٢.

١٠. خالد مصطفى فهمي ، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ٢٠١١.

١١. خالد ممدوح إبراهيم ، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ٢٠٢٢.

١٢. زين عبد الهادي ، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة – مدخل تجريبي للنظم الخبيرة ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ٢٠١٩.

١٣. عبد الحميد بسيوني ، الذكاء الاصطناعي والوكيل الذكي ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٤.

١٤. عبد اللاه إبراهيم الفقي ، النظام القانوني للذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١٢.

١٥. عبد الله ذيب محمود ، حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني ، دار الثقافة للنشر ، عمان ٢٠١٠.

١٦. عبد الهادي فوزي العوضي ، المسئولية التقصيرية لناشري برامج التبادل غير المشروع للمصنفات الفكرية بتقنية Peer to peer – دراسة مقارنة في القانون الفرنسي والمصري والعماني ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٧.

١٧. عدنان هاشم جواد ، المسؤولية المدنية الحديثة المنتج الكائنات المهندسة وراثيا ، دار اليازوري للنشر العلمي ، عمان ٢٠١٤.

١٨. عطا سعد مشهد حواس ، المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار ، دار اليازوري العلمية ، عمان ٢٠١٥.

١٩. علي جبار رحيم المشهدي ، المسؤولية المدنية عن تقنية الذكاء الإصطناعي المعقد – دراسة مقارنة ، دار دروب المعرفة للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٢٢.

٢٠. عمر نافع رضا ، النظام القانوني للذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة ، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية ، القاهرة ٢٠٢٢.

٢١. غالب كامل المهيرات ، التزام المنتج بالتبصير قبل التعاقد في العقود الالكترونية ، دار اليازوري للنشر ، عمان ٢٠١٨.

٢٢. فاطمة عبد الله البشر ، الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٢١.

٢٣. كريستيان يوسف ، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الإصطناعي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ٢٠٢٢.

٢٤. لبنى عبد الحسين السعيدي ، التقاضي بواسطة الذكاء الإصطناعي – القاضي الذكي الاصطناعي نموذجاً ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، القاهرة ٢٠٢٢.

٢٥. لينا محمد جمال ، الجرائم الإلكترونية – دراسة مقارنة ، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية ، القاهرة ٢٠١٦.

٢٦. محمد أحمد عابدين ، التعويض بين الضرر المادي والأدبي ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ٢٠١٢.

٢٧. محمد حسين منصور ، المسئولية الإلكترونية ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ٢٠١٩.

٢٨. محمد سيد فهمي ، المسئولية والذكاء الاصطناعي ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ٢٠٢١.

٢٩. محمد طارق الخن ، جريمة الاحتيال عبر الإنترنت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ٢٠١١.

٣٠. محمد طاهر قاسم ، الأساس القانوني للمسؤولية عن الأشياء الخطرة أمام القضاء ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١٥.

٣١. محمد محمد سويف ، جرائم الذكاء الاصطناعي ، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية ، القاهرة ٢٠٢٢.

٣٢. مصطفى حمدي جمعة ، النظام القانوني للوكالة بالعمولة الإلكترونية ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ٢٠١٨.

٣٣. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب ، العمل الشرطي القائم على الذكاء الاصطناعي وتحليل المعلومات ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٢١.

٣٤. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب ، خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٢٠.

٣٥. ممدوح محمد هاشم ، المسئولية التقصيرية في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة – دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠١٢.

٣٦. هيثم السيد أحمد عيسى ، الإلتزام بالتفسير قبل التعاقد من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٩.

ثالثا: الدراسات السابقة

١. إيهاب عبد الحميد عبد العال ، تأثير المدن الذكية على الأمن القومي للدول – دراسة نظرية مع التطبيق على حالة سنغافورة ٢٠١٣ – ٢٠١٨ ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٠٢٠.

٢. عمرو جمال البحيري ، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على رفع كفاءة الأداء الأمني بالتطبيق على تأمين الطرق ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ٢٠١٩.

٣. نادية ماش ، مسؤولية المنتج – دراسة مقارنة مع القانون الفرنسي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، الجزائر ٢٠١٢.

رابعا: البحوث والدوريات

١. إسحاق العشاش ، نظم الأسلحة المستقلة في القانون الدولي ، بحث منشور في مجلة جيل حقوق الإنسان ، سنة ٥ عدد ٣٠ ، بيروت ٢٠١٨.

٢. إيمان محمد علي الجابري ، مركز المحامي بالدعوى الجنائية في القانون الاماراتي ، بحث منشور في مجلة الفكر الشرطي ، مجلد ٢٤ عدد ٩٣ ، الادارة العامة لشرطة الشارقة ، مركز بحوث الشرطة ، الشارقة ٢٠١٥.

٣. إيمان مهدي ، الشبكات العصبية الاصطناعية ومحاكاة سلوك المورد البشري في بيئة العمل ، مقال منشور في مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد ، مجلد ٣ عدد ١ ، الجزائر ٢٠١٩.

٤. جمال عبد الناصر محمود ، توظيف الذكاء الاصطناعي لبناء مواقع الإنترنت التعليمية كمدخل لتطوير التعليم الجامعي الإلكتروني عند بعد ، بحث منشور في مجلة مستقبل التربية العربي ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، مجلد ٢٠ عدد ٨٢ ، القاهرة ٢٠١٣.

٥. حسن عمر الحمراوي ، اساس المسئولية المدنية عن الروبوتات بين القواعد التقليدية والاتجاه الحديث ، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر ، عدد ٢٣ جزء ٤ ، القاهرة ٢٠٢١.

٦. شهيناز بالوحشي ، الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون ، بحث منشور في حوليات جامعة الجزائر ، عدد خاص ، الجزائر ٢٠١٨.

٧. عبد الجواد السيد بكر ، الذكاء الاصطناعي – سياساته وبرامجه وتطبيقاته في التعليم العالي من منظور دولي ، بحث منشور في مجلة التربية ، كلية التربية جامعة الأزهر ، مجلد ٣ عدد ١٨٤ ، القاهرة ٢٠١٨.

٨. عثمان عثمانية ، الذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي ، مجلد ٤١ عدد ٤٨١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠١٩.

٩. عصام خليفة ، عصام خليفة ، أنظمة التعرف الآلي على الوجه واستخداماتها الأمنية ، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات العليا ، عدد ٢٩ ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ٢٠١٣.

١٠. عفاف السلمي ، تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في مجلة دراسة المعلومات ، جمعية المكتبات والمعلومات ، العدد ١٩ ، الرياض ٢٠١٧.

١١. علي محمد خلف الفتلاوي ، مسؤولية المنتج البيئية في أحكام نظرية تحمل التبعة ، بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية الجامعة ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٦ ، بغداد ٢٠١٥.

١٢. عماد عبد الرحيم الدحيات ، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، مجلد ٨ عدد ٥ ، معهد الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ٢٠١٩.

١٣. عمراد منصور ، طبيعة المسئولية التقصيرية للروبوت الذكي – دراسة في ضوء المنظومة القانونية الحالية ، بحث منشور في مجلة مغرب القانون ، عدد يونية ، الرباط ٢٠٢١.

١٤. عمرو طه بدوي ، النظام القانوني للروبوتات الذكية المزودة بتقنية الذكاء االصطناعي – دراسة تحليلية مقارنة لقواعد القانون المدني للروبوتات الصادرة عن الاتحاد الاوروبي سنة ٢٠١٧ ، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، مجلد ٧ عدد ٢ ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ديسمبر ٢٠٢١.

١٥. فريدة بن عثمان ، الذكاء الاصطناعي – مقاربة قانونية ، بحث منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون ، عدد ٢ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ٢٠٢٠.

١٦. الكرار حبيب جهلول ، المسئولية المدنية عن الاضرار التي تسببها الروبوتات – دراسة تحليلية مقارنة ، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والقانونية ، مجلد ٦ ، كلية القانون ، جامعة الامام الكاظم ، بغداد ٢٠١٩.

١٧. لطيفة جبار ، دور نماذج الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار ، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية ، العدد ١ ، الجزائر ٢٠١٧.

١٨. محمد احمد المعداوي ، المسئولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة ، بحث منشور في المجلة القانونية ، مجلد ٩ عدد ٢ ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ٢٠٢١.

١٩. محمد البشري ، التحقيق في جرائم الحاسب الآلي ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت ، جامعة عبد الرحمن بن فيصل ، الفترة ١: ٢٠١٤/٥/٣ ، الرياض ٢٠١٤.

٢٠. محمد عرفان الخطيب ، المسئولية المدنية للذكاء الاصطناعي – دراسة تحليلية معمقة للمسئولية المدنية في القانون الفرنسي ، بحث منشور في مجلة القانون الكويتية العالمية ، عدد ١ عدد تسلسلي ٢٩ ، الكويت ٢٠٢٠.

٢١. مصطفى ابو مندور موسى ، مدى كفاية القواعد العامة للمسئولية المدنية في تعويض اضرار الذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية ، عدد ٥ ، كلية الحقوق جامعة دمياط ، القاهرة ٢٠٢٢.

٢٢. ناريمان مسعود ، المسؤولية عن فعل الأنظمة الإلكترونية الذكية ، بحث منشور في مجلة حوليات الجزائر ، مجلد ١ عدد ٣١ ، الجزائر ٢٠١٨.

٢٣. همام القوصي ، اشكالية الشخص المسئول عن تشغيل الروبوت – تأثير نظرية النائب الانساني على جدوى القانون في المستقبل – دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الاوروبي الخاص بالروبوتات ، بحث منشور في مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة ، عدد ٢٥ ، بيروت ٢٠١٨.

خامسا: التشريعات

١. قانون رقم ١ لسنة ١٩٨٧ بشأن إصدار قانون المعاملات المدنية.

٢. المرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢٢ في شأن تنظيم مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية.

٣. قانون اتحادي رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٠ في شأن حماية المستهلك.

4. European Parliament resolution of 16 February 2017 with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics.

سادسا: المراجع الاجنبية

1. Alexandra Ben simoun et Grégoire L'oiseau, La gestion des risques de l'intelligence artificielle De l'éthique à la responsabilité, SJEG n°46, 13 novembre 2017.

2. Andrea Bertalini, Liability and Risk Management in Robotics, EU Parliament, 2016.

3. Anthony Cuthbertson: Tokyo: Artificial Intelligence 'Boy' Shibuya Mirai Becomes World's First AI Bot to Be Granted Residency.

4. Artificial intelligence, Oxford Dictionary, 2016.

5. Chris Chambers Goodman, Impacts of Artificial Intelligence in Lawyer-Client Relationships, Oklahoma Law Review, Volume 72 Number 1, Washington 2019.

6. Elena G. Popkova, Bruno S. Sergi, Artificial Intelligence: Anthropogenic Nature vs. Social Origin, Springer Nature, New York, 2022.

7. John Dikie, internet and electronic commerce - law in the European union, HART publishing, oxford 2010.

8. Moritz Goeldner, Cornelius Herstatt, Frank Tietze, "The emergence of care robotics- A patent and publication analysis, Technological Forecasting and Social Charge, vol 92, New York 2016.

9. Nathalie Nevejans: Should the legal status of robots change? File: Robotics and artificial intelligence, Magazine N°750 December 2019.

10. NEVEJANS Nathalie, "Directorate-General for Internal Policies, Policy Department C: Citizens' Rights

and Constitutional Affairs, Legal Affairs, European Civil Law Rules in Robotics, No EA n92471, October 2016.

11. Paul Opitz, Civil Liability and Autonomous Robotic Machines - Approaches in the EU and US, Stanford Law School and the University of Vienna School of Law., 2019.

سابعا: المراجع الالكترونية

١. الموقع الرسمي لإدارة السلامة والصحة المهنية الأمريكية

https://www.automate.org/industry-insights/robot-safety-everything-butroutine#text=The%20fact%20is%20robot%20deaths,resulted%20in%20a%2worker's%20death

٢. الموقع الرسمي لجريدة الجارديان

-by-death/٢٥/mar/٢٠١٨/technology/com.theguardian.www//:https world-changing-our-in-robotmechaniseddanger

٣. الموقع الرسمي لمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان بالامم المتحدة

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-role-lawyers

٤. الموقع الرسمي لمجلة new scientist

https://www.newscientist.com/article/2351893-ai-legal-assistant-/will-help-defendant-fight-a-speeding-case-in-court

٥. الموقع الرسمي للبرلمان الاوروبي

https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/JURI-PR-582443_EN.pdf

٦. الموقع الرسمي لجريدة نيوزويك

https://www.newsweek.com/tokyo-residency-artificial-intelligence-boy-shibuya-mirai-702382